

الحقوق العامة الشاملة

Droit Public Général

وهي خلاصة الدروس التي القاها على تلامذة الصف الاول
من المعهد الحقوقي السوري

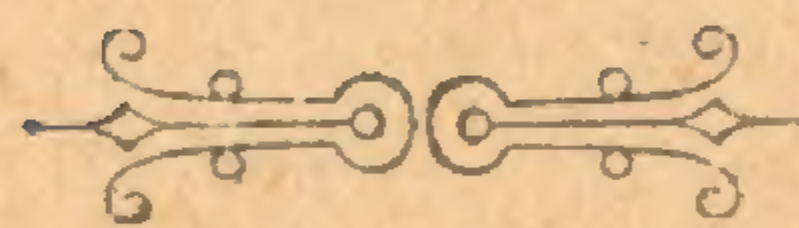
الدرستار

ج. استيف J. ESTÈVE

ونقلها الى العربية

الدرستار

محمد محسن البرازي



سنة ١٣٤٩ هـ و سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ م

دمشق • مطبعة باييل اخوان

الحقوق العامة الشاملة

Droit Public Général

خلاصة الدروس التي القاها الاستاذ ج. استيف على تلامذة
الصف الاول من معهد الحقوق

ونقلها الى العربية

الاستاذ

محمد محسن البرازي

سنة ١٣٤٩ هجرية و ١٩٣٠ — ١٩٣١ ميلادية

دمشق * مطبعة بايل اخوان

الحقوق العامة الشاملة

Droit public général

مقدمة

ما هي الحقوق ؟

ما هي الحقوق العامة ؟

ما هي الحقوق العامة الشاملة ؟

١ - تعريف الحقوق

ان تعريف الحقوق امر صعب المطلب ، وقد زاوله اكابر علماء الحقوق فلم يشفوا فيه غلة . وانتنا نفضل ان نستقصي هذا البحث في درس مقدمة علم الحقوق . فنكتفي الآن بتعريف نسبي (تقريبي) .
يمكننا لاجل تعريف الحقوق الاستناد الى فكر ثلاث :
فموضوع الحقوق في الفكرة الاولى ، درس فعالية الانسان ، وهذا ما يميز الحقوق عن العلوم الطبيعية . فنظام الاشياء او الاموال مثلاً من الجهة الحقوقية ، يقصد منه تملك الاعيان المادية واستعمالها او الانتفاع بها من قبل الانسان .

وفي الفكرة الثانية: الحقوق علم يحدث سنناً *science normative* لا علم رهن *science positive* وهذا ما يميزه عن علم الاجتماع والتاريخ . فالفقيه او المتشرع لا يدرس القوانين الطبيعية ، بل القوانين الموضوعية من قبل البشر .

وفي الفكرة الثالثة : يتميز علم الحقوق عن علم الاخلاق اذ ان علم الاخلاق يبحث عن القواعد التي يجب على الانسان اتباعها بصفته فرداً . اي بصورة فردية . اما علم الحقوق فيبحث عن القواعد التي يقتضي على الخلق بصفقتهم اناساً يعيشون في اهلئة الاجتماعية . السير بموجبها . فينشأ عن هذه الفكرة ثلاث نتائج :

النتيجة الاولى : اختلاف علم الحقوق وعلم الاخلاق من حيث غايتهما : فغاية علم الاخلاق ترقية الانسان (باعتباره فرداً) ، وايضاله الى السعادة وارشاده للواجب الخ .

النتيجة الثانية : اختلافهما من حيث ميدان العمل : فعلم الاخلاق يبحث عن النيات . لذلك كانت بعض الاعمال محظورة اخلاقياً ، مشروعة حقوقياً ، كالكذب مثلاً (اذا لم يدخل في المعاملات) . اما علم الحقوق فيبحث عن النتائج . ولهذا كانت بعض الاعمال مباحة اخلاقياً . محظورة حقوقياً . كاعمال التهريب *contrebande* مثلاً .

النتيجة الثالثة : اختلافهما من حيث القوة المؤيدة ، فالقوة المؤيدة الاخلاقية ، نفسية محضة (كالندم ووخز الضمير) او دينية (كالجزاء

في الحياة الاخرى). اما القوة المؤيدة الحقوقية. فهي خارجية، مادية، اجتماعية كالعقوبة (السجن، الجزاء النقدي الخ.) والضمانة او التعويض. والسقوط من بعض الحقوق الخ.

ملاحظة: يجب الاحتراز من المزج بين معنيين مختلفين لتعبير الحقوق.

فالحقوق بمعناها العام او الحقوق المادية، *droit objectif*. هي مجموع قواعد اجتماعية. مثال ذلك الحقوق الموضوعة. كالحقوق العامة، او الحقوق الافرنسية (اي الشريعة الافرنسية). والحقوق بمعناها الخاص هي الصلاحية او الاجازة المعلقة من قبل القانون لفرد او عدة افراد. مثال ذلك. حق الملكية. حق الانتخاب.

٢ تعريف الحقوق العامة

يوجد لفهم الحقوق صور واساليب عديدة:

(١) القوة الفاشمة: الحقوق. بموجب هذه الفكرة: هي اوامر يوجهها الاقوى للاضعف مثال ذلك معاهدة الصلح اطلاقاً، وبصورة خاصة معاهدة فرانكفورت سنة ١٨٧١

(٢) الحقوق الموضوعة *droit positif*: الحقوق. بهذا المعنى.

هي مجموع القواعد التي قبلت وعمل بها، في آونة ما، ضمن مجتمع

ما، وتتضمن الحقوق الموضوعية رضاء اجتماعياً. مثال ذلك الحقوق الافرنسية .

(٣) نظرية الحقوق . الحقوق ، بهذا المعنى هي مجموع القواعد

المستنبطة من المقايضة ما بين عدة اساليب من الحقوق الموضوعية. مثال

ذلك: النظام النيابي في فرنسا ، في المانيا ، في انكلترا الخ .

(٤) الحقوق الطبيعية او المثل الاعلى : يقصد من الحقوق

بموجب هذه الفكرة ، القواعد التي يقتضي ان يكون معمولاً بها في

هيئة اجتماعية كاملة (هي المثل الاعلى) ، الا انها مفقودة حالاً . مثال

ذلك ، الغاء الحرب .

لنعد الى تعريف الحقوق الموضوعية .

الحقوق الموضوعية تتضمن عنصرين :

(١) هيئة اجتماعية معينة او ما يسمى دولة

(٢) اسلوباً حقوقياً متناسقاً مع هذه الهيئة الاجتماعية بصورة انه

(أ) تكون الحقوق الموضوعية مطبقة على جميع الافراد الذين تتشكل

منهم الدولة .

(ب) تكون الحقوق الموضوعية غير مطبقة على الافراد الكائنين

خارج الدولة ، اما لانهم ليسوا من رعاياها او لانهم مقيمون خارج

الدولة . فينشأ عن ذلك نتيجتان :

النتيجة الاولى : تعريف الحقوق الداخلية عن طريق معارضتها

للحقوق الدولية .

فالحقوق الداخلية ، على هذه الطريقة ، هي حقوق الدولة .
والحقوق الدولية هي الحقوق المطبقة على هيئات اجتماعية ترجع
عناصرها الى عدة دول : وتقسم الحقوق الدولية الى حقوق دولية
عامة وحقوق دولية خاصة وحقوق جزائية . دولية يستنتج من هذا التعريف
ان الحقوق الدولية ليست حقوقاً موضوعية ؛ *positifs* ولكنها تطمح
الى ان تصبح حقوقاً موضوعية . ولا يمكنها ان تصبح كذلك الا بزوال
الدول الموجودة الان تدريجاً .

النتيجة الثانية : هي التمييز ، ضمن نطاق الحقوق الداخلية ، ما بين
الحقوق العامة والحقوق الخاصة .

فالحقوق الخاصة : هي القواعد الحقوقية المفروضة على اشخاص
او كتل اجتماعية منضمة الى دولة واحدة اي على الافراد ، والشركات
او الجماعات الخاصة .

والحقوق العامة : هي القواعد المرعية في جميع الحالات التي لها
صلة بحياة الدولة والتي لها علاقة بالافراد الذين يطلق عليهم اسم الحكام
gouvernants ، المكلفين المحافظة على الدولة والمجهزين بالصلاحيات
اللازمة لهذا الامر (ومن مجموع هذه الصلاحيات تتألف السلطة
العامة *puissance publique*) .

المقايضة بين الحقوق العامة والحقوق الخاصة : ان الحقوق الخاصة
هي اسهل تنظيمها من الحقوق العامة ، واسرع رقياً واقرب وصولاً

لدرجات الكمال .

واسباب ذلك عديدة منها : (١) ان الحقوق العامة منوطة بحياة الدولة ولهذا وجب على الحقوق العامة ان تخضع امام هذه المصلحة . ولهذا ايضاً كان لمصلحة الدولة العامة *raison d'Etat* اهمية عظيمة في الحقوق العامة . مثال ذلك التوقيف والمصادرات غير المشروعة .

(٢) ان الصلاحيات المعطاة للحكام تمثل مصلحة الدولة ، وهذه الصلاحيات التي منها تتألف السلطة العامة هي في الحقوق العامة اهم منها في الحقوق الخاصة واعسر تحديداً .

ويتبين لنا ذلك من المقارنة والمقايسة بين حقوق او صلاحيات رئيس الدولة ، وحقوق المالك الخاص .

(٣) صلاحية الحكام انفسهم في تعيين وتحديد حقوقهم ووظائفهم فهم يجمعون ما بين السلطة التشريعية وسلطة الحكم ، لذلك كان المجال مفسوحاً للارادة المطلقة وسوء الاستعمال ، والامتيازات .

(٤) القوة المسلحة : الموضوعة رهن امر الحكام . وينتج عن ذلك فقدان وسائل الاكراه ووسائل التنفيذ تجاه الحكومة . مثال ذلك عدم امكان حجز الاموال العامة « اموال الدولة » . ويؤيد التاريخ صحة هذه الفكرة في الحقوق الرومانية ، والحقوق الافرنسية .

الا ان بعض البلاد في عصرنا هذا اصبحت حائرة على حقوق عامة موضوعة . وذلك بواسطة تحديد السلطات ممثلي الدولة والجماعات العامة .

٣ تعريف الحقوق العامة الشاملة

اما الاساليب المتبعة لتحديد ومراقبة فعالية الافراد المنوطة بهم مصالح الدولة : اي العمال العامين *agents publics* فهي :

- (١) مراقبة العمال المعهود اليهم ادارة شؤون الدولة العامة .
 - (٢) مراقبة العمال المنوطة بهم مصالح الدولة في علاقاتها مع الافراد .
 - (٣) مراقبة العمال المكلفين ادارة اموال الدولة .
- لهذا تقسم الحقوق العامة الى ثلاثة فروع .

(١) الحقوق الاساسية .

(٢) الحقوق الادارية .

(٣) المالية العامة « *Finanance publiques* او علم المالية .

ولكن بجانب هذا التقسيم يوجد مبادي مشتركة بين جميع المسائل التي لها صلة بالحقوق العامة : مثال ذلك ، فكرة السلطة العامة ، فكرة العامل العام وتعبير جامع ، النظرية العامة للدولة .

فدرس هذه المبادي المشتركة : يشكل الحقوق العامة الشاملة .

كيف يجب علينا ان ندرس الحقوق العامة الشاملة ؟

ان الاسلوب الذي كنا اتبعناه سابقاً هو .

(١) البدء بمقدمة عامة وتاريخية .

(٢) درس تاريخ الحقوق العامة ، وبصورة خاصة تاريخ الحقوق

لافرنسية ولكن لهذا الاسلوب محذور ، هو صعوبة تطبيق المبادئ المستنبطة على الوقائع .

اما الاسلوب الجديد الذي سنتبعه فسيكون كما يأتي :
درس تطور الدولة درساً اجمالياً جامعاً ثم سرد امثال حقيقة اثناء كل مرحلة من هذا التطور ، مقتبسة من الحقوق العامة الموجودة في مختلف البلاد وبصورة خاصة من الحقوق العامة الافرانية .

النظرية العامة للدولة

لنعد الى تعريف الدولة .

ان الكتلة الاجتماعية على انواع مختلفة

فئة كتل طبيعية كالاسر والقبائل .

وكتل اقتصادية كالجمعيات والشركات التجارية والصناعية ، او

المهنية ' *syndicats prifoniannels* وكتل دينية . كالكنائس والجمعيات

الاخوية الدينية *confrérie* والاديرة . وكتل علمية ' كالجامعات

والمدارس ، الخ .

وهناك اخيراً كتل سياسية ' كالحزاب ، والامم ، والمحالقات

allia nce والاتحادات . *coféderations* .

والصفة الخاصة المميزة لهذه الكتلة السياسية ، هي انها كتلة منظمة

بقصد مناضلة اشباهها من الكتلة . وقد يكون التنازع بينها اما عنيفاً او سلمياً .

والنتيجة العملية لذلك هي ان الفرد لا يستطيع ان يكون متنسباً في وقت واحد لككتلين من طبيعة واحدة .

واهم كتلة بين الكتل السياسية واعظمها هي الدولة .

اما الصفة المميزة للدولة ، فهي انشاء الحقوق الموضوعة ضمن هيئة سياسية ما .

وهدف الدولة الخاص هو تشكيل كيان سياسي مكن يفتضيه انشاء الحقوق .

لذلك وجب لوجود الدولة شرطان :

(١) مكان محدود ، (٢) سكان متجانسون .

ثم ان انشاء الحقوق يتطلب شرطين :

(١) وجود افراد مكلفين الاعراب عن ارادة الدولة اي

السلطة العامة .

(٢) خضوع هذه الارادة الى قاعدة حقوقية عليا .

ومما تقدم نستنبط عناصر الدولة الاصلية الاساسية الآتية .

١ ، السيادة المكانية *souveraineté territoriale*

٢ ، التضامن القومي *solidarité nationale*

٣ ، السلطة العامة *puissance publique*

٤ ، النظام ، الحقوقي *ordre juridique*

وقد جرت العادة ان ينظر لهذه العناصر نظرة التكافي ، اي

ان لا يقدم بعضها على البعض الآخر .
ففترة هذا الدرس هي انه ينتقل من معالجة تاريخ الحقوق الى
البحث عما اذا كانت العناصر التي مر ذكرها قد ظهرت في عهد
تاريخي واحد ؟

الحقيقة ان الامر ليس كذلك .
ولهذا فانا نرى فائدة واهمية في تمحيص هذه العناصر المختلفة
بالرجوع الى اصلها التاريخي ، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق العامة حيث
نلاحظ ان :

تكون المكان يقابله عهد الملكية الافرنجية
والتضامن القومي يقابله العهد الاقطاعي
والسلطة العامة يقابلها عهد الملكية المطلقة
والنظام الحقوقي يقابله عهد الثورة الفرنسية والقرن التاسع عشر
كما اننا نشاهد عين الامر فيما يتعلق بالحقوق العامة في البلاد
الاخرى وهذا ما حدا بنا الى انشاء هذا الدرس على المنهاج التالي :
بحث عناصر الدولة الاربعة الاساسية بصورة متتابعة مع سرد
الامثلة التاريخية على تشكيلها في الحقوق العامة الموضوعة ، وخاصة في
الحقوق الافرنجية .

القسم الاول

السيادة المكانية

اعتاد فلاسفة القرن الثامن عشر في ابحاثهم عن اساس الحقوق (اي الركن الذي ترتكز عليه الحقوق وتتايد به) واصل المؤسسات الاجتماعية ومنشئها ان يبنوا افكارهم وفرضياتهم على صورة خيالية ونظرية لعهود الانسانية الاولى . وكانوا يسمون هذه الصورة : الحالة الطبيعية .

تعريف الحالة الطبيعية : هي حالة وجدت بها الانسانية خالية عن كل حياة اجتماعية منظمة ، اي لم يكن فيها دولة ولا مؤسسات عامة، ولا نظام اجتماعي ، ولا قوة عامة . اما الفكر المبني على هذا الاساس فهي على ضربين متناقضين : ضرب يعيل الى التفاؤل وضرب يعيل الى التشاؤم . فكرة التفاؤل : خلاصة هذه الفكرة الايمان بحسن طبيعة الانسان المحضة الاصلية . او كما قال جان جاك روسو *J. J. Rousseau* « يلد الانسان صالحاً وانما الحياة الاجتماعية تفسده » فينتج عن هذه الفكرة ان الحالة الطبيعية هي المهد الذهبي ، وان الانسان اذا ترك وشأنه ، سادت غرائزه الطبيعية التي هي كريمة صالحة .

فكرة التشائم : يعتقد ارباب هذه النظرية ان غرائز الانسان الطبيعية طالحة فاسدة تقوده الى الشر وكما قال . هوبس *Hobbes* :

« الانسان ذئب للانسان *Homo homini lupus* » فينتج عن ذلك ان الحياة الطبيعية هي سلاطان القسوة والوحشية وحالة حرب دائمة ، اذ ان الناس جميعاً بعضهم عضوا لبعض .

مآل نهاتين الفكريتين : المذهب الاستبدادي والمذهب القوضوي وفي كلي الامرين مناقضة الحقوق .

اي الفكرتين يجب اختيارها ؟ الاختيار بينهما امر مستحيل . لان منشأهما فاسد وبنائهما نظري بحث قائم على تصور روحي ليس له صلة مباشرة بمعاينة الامور الواقعة . والدليل على فساد هذه الآراء هو ان الحالة الطبيعية ، يستحيل معاينتها فعلياً . كما انه لا يوجد مثال تاريخي يرينا انسانية او جزءاً من انسانية مجردة عن نظام اجتماعي . بل ان البشرية ما خلقت قط من حياة اجتماعية ابتدائية : كالعوائل والطوائف والقبائل وما فيها من زعماء عسكريين وزعماء دينيين .

فالحقيقة اذاً انه ما برحت في الانسانية حياة اجتماعية يختلف انتظامها بين النقصان والكمال ، الا انها موجودة حتماً .

انما المسألة التي تستوقفنا هي معرفة المعهد الذي ظهرت فيه بين الهيئات الاجتماعية التي وجدت منذ البدء ، تلك الهيئة الخطيرة ، الدولة ؟ يمكننا الجواب انها ظهرت بظهور صفقتها الاولى ، اي السيادة المكانية .

وانا لمعالجون بحث السيادة المكانية في اربعة فصول :

- الفصل الاول : فكرة السيادة المكانية .
الفصل الثاني : تكون السيادة المكانية .
الفصل الثالث : تنظيم السيادة المكانية .
الفصل الرابع تكون المكان الافرنسي « او المملكة الافرنسية »

الباب الاول

فكرة السيادة المكانية

تعريف تمهيدي : السيادة المكانية هي انحصار الاجبار الاجتماعي في مكان معين ، تجاه الافراء القاطنين في هذا المكان ، فينجم عن هذا التعريف النتيجتان الاتيتان :

« ١ » ان مكاناً توجد فيه حياة اجتماعية منظمة ، يجب حتما ان يكون مرتبطاً بدولة ما

« ٢ » ان مكاناً واحداً لا يمكن ان يكون عائداً بآن واحد لعدة دول « وتلك هي نظرية الدول المركبة »

الفصل الاول : الصفة اللازمة للسيادة المكانية

الفصل الثاني : الصفة الانحصارية *exclusif* للسيادة المكانية .

الفصل الاول : الصفة اللازمة للسيادة المكانية

لدينا في هذا البحث نظرية مآلها ان الدولة ليست الشكل الاول للحياة الاجتماعية . ولكنها تمثل مرحلة طبيعية ومتعينة لكل تمدن .

الفكرة الاولى : لقد وجدت حياة اجتماعية قبل السيادة المكانية التي هي العنصر الاول لتكوين الدولة .

اما خصائص هذه الهيئات الاجتماعية الاولى فهي :

« أ » انها محدودة النطاق ، كالعوائل والطوائف والقبائل فهي في

الحقيقة قد اقتصرت على الثقة المتبادلة واواصر النسب .

« ب » انها ابتدائية بسيطة : لا تعرف الاختصاص بل تجمع في

آن واحد ، بين الصفة الدينية ، والسياسية والاقتصادية والعسكرية الخ .

« ج » انها عرضية ، مؤقتة : اذ تحصل من اجتماع عدد من الرجال

تحت سلطة زعيم بقصد الحرب او النهب .

« د » انها ملازمة لتمدن بدوي « رجال » محض ، ولهذا لم يكن

التمييز ممكناً في ذلك العهد بين الحقوق العامة والحقوق الخاصة .

الفكرة الثانية : ان السيادة المكانية هي مرحلة طبيعية متعقبة

لكل تمدن . ومن الامور الحادثة ان ظهور السيادة المكانية

يتطابق مع تأسيس الحياة الحضرية « كالزراعة والصناعات القديمة

الابتدائية » . وفي الحقيقة ان الحياة الحضرية تؤدي الى امتلاك الارض

من قبل السكان . ومن هذا التملك تنشأ الحاجة الى الامن عند المالكين

وتجاه الاجانب :

فينتج عن ذلك منع الاجانب عن استعمال القوة في داخل المجتمع ،

المكاني المؤلف من سكان اقليم ما . ولدينا على ذلك مثال في الحقوق

الرومانية وهو عداوة الآباء *patriciens* الذين هم مالكون الأرض لافراد الشعب *plébéiens* الذين هم غرباء بسيطون مقيمون في روما. اثبات هذه الآراء بنتائج التجارب : ان عامل السيادة المكانية قد ظهر في جميع المدن ، مهما كانت مختلفة ، وذلك منذ مجاوزتها دور الحياة البدوية البحتة ومنذ استقرار الاقوام في ناحية معينة من الأرض .

الفصل الثاني : الصفة الانحصارية للسيادة المكانية .

عرفنا السيادة المكانية بانها انحصار الاجبار الاجتماعي *contrainte sociale* في مكان معين . وقد بينا ان كل مكان آهل يجب ان يكون غرضه من سيادة مكانية ما . ولكننا يقابل ذلك ان سيادتين مختلفتين لا يمكنهما ان تستقرا في مكان واحد . اذ لو صبح ذلك لما تمتع كل منهما بهذا الانحصار . وبعبارة آخر لا يمكن ان يكون المكان الواحد ملكاً لدولتين مختلفتين .

يخال ان الامور الواقعة تناقض هذا القول : اذ يوجد حقاً هيئات منظمة سياسية مختلطة معروفة في الحقوق العامة باسم « الدول المركبة *Etats Composés* » والتي غرضها جعل مكان واحد خاضعاً لسلطة هيئتين سياسيتين او عدة هيئات سياسية مفترقة ، مثل ذلك الدولة المتحدة الاميركية ، حيث مكان مدينة نيويورك يخص بأن واحد دولة نيويورك والدولة المسماة بالدولة المتحدة .

وقبل ان نستوعب مختلف زمر الدول المركبة يجب ان نستوقفنا ملاحظتان :

الملاحظة الاولى : التمييز بين السيادة المكانية والاختصاص المكاني .
بيننا سابقاً ان السيادة المكانية هي انحصار الاجبار الاجتماعي ،
وان الاختصاص المكاني ، هو ممارسة شيء من السلطة السياسية
والادارية والقضائية في مكان معلوم .

فبين السيادة المكانية والاختصاص المكاني فرقان :

اولاً : يتضمن الاختصاص المكاني سلطة اجتماعية لا اجباراً اجتماعياً .

ثانياً : لا تمارس هذه السلطة حتماً بصيغة انحصار . اي انها لا

توجب منع ممارسة اختصاص آخر في المكان نفسه

فيجب اذاً حينما يعرض لنا بحث دولة مركبة ان نؤمن الفكر في
الدولتين الموجودتين في الدولة المركبة ونسعى لمعرفة ما اذا كانت هاتان
الدولتان مستقلتين كلتيهما او ما اذا كانت احدهما في الحقيقة عبادة عن
هيئة سياسية مسماة خطأ دولة ، وممنوحة اختصاصاً بسيطاً فقط .

الملاحظة الثانية : يجب ان نعلم ، حينما يتبين لنا وجود اختصاص
فقط ، ما هو هذا الاختصاص . اهو اختصاص عائد للحقوق العامة
الداخلية ، او للحقوق الدولية العامة ؟

ان للدولة المتحدة الاميركية مؤلفة من دول معبودة خاضعة لنظام
اتحادي *organisation fédérale* . فاذا كانت الدول المتحدة دولاً
حقيقية كانت الهيئة الاتحادية عبارة عن اختصاص بسيط من نوع الحقوق
العامة الدولية . اما اذا كانت الهيئة الاتحادية دولة لم يكن جيتد للدول

المتحدة إلا اختصاص من نوع الحقوق العامة الداخلية .
فقضية الدول المركبة مرتبطة اذاً بقضية تميز الحقوق الداخلية عن
الحقوق الدولية .

تنقسم الدول المركبة الى عدد من النماذج *Types* الحقوقية الاساسية :
(١) الدول المركبة القائمة على اساس المساواة : وهي الاتحادات
« unions » (الشخصية او الحقيقية) والاتحادات الموسومة
بـ « fédération » (من اجتماع دولي *confederation d'Etats* او دولة
اتحادية *Etat fédéral*)

(٢) الدول المركبة القائمة على غير المساواة : وهي التباعة
vassalité ، والمستعمرة *colonie* ، والحماية *protectorat* ، والانتداب
mandat .

(٣) يقتضي تأمل نظامين سياسيين مختلفين هما طبيعة خاصة
وهما الامبراطورية البريطانية وجمعية الامم .

١ الدول المركبة القائمة على اساس المساواة

تعريفها : هي هيئات ذات نظام سياسي بسيط او اتحادي خاضعة
لسلطة مشتركة .

(أ) الاتحاد الشخصي والاتحاد الحقيقي : الاتحاد الشخصي هو شكل
عرضي محض حيث يعهد لامير او ملك بالسلطة التنفيذية في دولتين مختلفتين .

مثال ذلك : انكلترا وهانوفر . من سنة ١٧١٤ الى سنة ١٨٣٨ .
يتشكل الاتحاد الشخصي على اثر مطابقة وإتفاق قواعد الميراث
للعرش في دواوين مختلفتين اتفاقاً يؤدي الى الجمع ما بين عرشي الدولتين
لملك احدهما . فيكون الاتحاد الشخصي ، في هذه الحالة ، سياسياً صرفاً .
لا حقوقياً . اي هو اتحاد فملي لا يبدل شيئاً من طبيعة الدولتين الحقوقية
بل ان كليهما تظل متمتعة بالسيادة .
اما الاتحاد الحقيقي فهو تفويض الشؤون الخارجية في دولتين
مفترقتين الى سلطة واحدة مشتركة .

مثال ذلك : اوستريا والمجر قبل الحرب العالمية سنة ١٩١٤ .
اذاً فمن الجهة الدولية ، تشكل هاتان الدولتان شخصاً حقوقياً
واحداً ، اما من الجهة الداخلية ، فكلا الدولتين متمتعة بحكم ذاتي
autonomie من حيث التشريع والادارة والقضاء .
لقد زال تقريباً شكل الاتحاد الحقيقي في عصرنا هذا . واصبحنا
لا نجد له مثلاً سوى اتحاد الدانيمارك وايسلانده ، حتى ان صحة هذا
المثال مختلف فيها .

أوجب ان نعتبر الاتحاد الحقيقي هيئة من هيئات الحقوق العامة
الداخلية . ام هيئة من هيئات الحقوق الدولية العامة .
لا مراء انه هيئة من هيئات الحقوق العامة الداخلية . لان
الدولتين المتحدتين ليس لهما الا شخصية واحدة في الحقوق الدولية العامة .

(ب) الاتحادات الموسومة بـ *fédérations* : ان لهذه الاتحادات صفة مشتركة تجمع بين صغورها المختلفة وهي انها عبارة عن اجتماع عدد من الهيئات السياسية المنظمة المستقلة يطلق عليها اسم الدول المتحدة ضمن هيئة منظمة مشتركة تدعى ' حسب الاحوال ' بالاجتماع الدولي *confédération d'Etats* او بالدولة المتحدة *Etat fédéral*

تميز الاجتماع لدولي *confédération* عن الدولة المتحدة *Etat fédéral* في الاجتماع الدولي ' تتمتع الدول المتحدة بالسيادة . اما الاجتماع الدولي نفسه فيتمتع باختصاص معين من نوع الحقوق الدولية العامة . مثال ذلك الاجتماع الدولي الجرمني من سنة ١٨٥٥ الى سنة ١٨٦٦ ، والاجتماع الدولي الذي حصل في سويسرة من سنة ١٦٤٨ الى سنة ١٨٤٨ وفي الدولة المتحدة الاميركية من سنة ١٧٧٦ الى سنة ١٧٨٧ .

اما في الدولة المتحدة ' فالدول المتحدة المسماة عن خطأ دولاً . ليست سوى تقسيمات ادارية وسياسية للدولة المتحدة التي هي وحدها صاحبة السيادة ، كما انها لا تمتلك الا شيئاً من الاختصاص التشريعي والاداري والقضائي . مثال ذلك الدولة المتحدة الاميركية منذ سنة ١٧٨٧ ودولة سويسرة منذ سنة ١٨٤٨ . والمائة منذ سنة ١٨٧١ التي اصبحت متجهة نحو نظام الدولة الموحدة *unitaire*

فما هي الانجازات التي يمكن ان نحيز بواسطتها الدولة المتحدة عن الاجتماع الدولي ؟

لقد باغ الجذال أشده بين العلماء والمؤلفين في هذا الموضوع ،
فاقرحت مميزات جديدة مستندة إما إلى السلطات والاختصاصات
المتقابلة في الدولة المركزية والدول المتحدة ، وإما إلى الامتيازات المتبع
في تعيين السلطات العامة للدولة المركزية ، (اي بحسب هاتين هذه
السلطات العامة من قبل الدول المتحدة ، أو من قبل الامة نفسها) الخ .
أما الحقيقة هي أن سيادة الدولة تقوم على انحصار الاجبار
الاجتماعي . وعن هذا تتيج التيجتان الآتيتان .

(١) اما ان تكون سلطة الاجبار عائدة للدولة المركزية
وحدها ، واما ان تكون في قبضة الدول المتحدة قط . فيجب اذاً
في هذه الحالة ان تعتبر وحدها دولة تالك التي تملك هذه السلطة .

(٢) ان هذه السلطة اما ان تكون ممتدة في وقت واحد الى
الدول المتحدة والى دولة الاتحاد *fédération* . فاذا كان الامر
كذلك ، وكانت السلطة منحصرة حتماً كما رأينا سابقاً ، وجب حينئذ
ان تكون الدول المتحدة هي التي تملك شخصياً هذه السلطة ويفرض
امر ممارستها الى دولة الاتحاد أو ان تكون دولة الاتحاد نفسها هي
صاحبة السيادة وهي التي تمنح الدول المتحدة سلطة الاجبار .

ولكن كل تفويض هو من حيث الطبيعة قابل الاقالة . فيكون
آل الفضيحة اذا معرفة ما اذا كانت الدول المتحدة ، في هيئة اتحادية ما ،
تملك حق الانفصال *droit de secession* ام لا .

فإذا كان للدول المتحدة حق الانفصال وجب ان نعتبر ان دولة الاتحاد لا تتمتع بسلطة تفويضية *souveraineté déléguée*. فلا يكون لها حينئذ الا اختصاص بسيط متعلق بالحقوق الدولية العامة .
وبالعكس اذا لم يكن للدول المتحدة حق الانفصال ، اعتبرت انها لا تتمتع الا باختصاص متعلق بالحقوق العامة الداخلية .
ففي الحالة الاولى يوجد اجتماع دولي *confédération d'Etats*.
وفي الحالة الثانية . دولة اتحادية *Etat fédéral* ، وسوف يتاح لنا تطبيق هذه القاعدة على الامبراطورية البريطانية .

٢ الدول المركبة القائمة على غير المساواة

ان هذه الدول هي هيئات ذات انظمة سياسية بسيطة قائمة على المبدأ الآتي :

عوضاً ان تملك هذه الهيئات نظاماً مشتركاً ، تعطي القوى العامة الموجودة في احدى الهيئات سلطة معينة على القوى العامة الموجودة في الهيئات الاخرى . مثال ذلك : فرنسا وتونس .

(١) تتضمن فرنسا قوى عامة عهد اليها ممارسة السلطة العامة

autorité publique في البلاد الافرنسية

(٢) تحتوي تونس قوى عامة حائزة على ممارسة السلطة العامة

في البلاد التونسية .

(٣) تتمتع السلطات الافرنسية فضلاً عما تقدم ببعض الحقوق او الامتيازات *prérogatives* تجاه السلطات التونسية .

فيجب معرفة ما اذا كانت الدولة العليا والدولة السفلى متساويتين في السيادة ومفترقتين بعضهما عن بعض ، او ما اذا لم تكن الدولة السفلى في الحقيقة سوى قسم من الدولة العليا التي هي وحدها صاحبة السيادة . فاذا جازت الفرضية الاولى ، كانت الصلة بين الدولتين صلة حقوق دولية عامة . واذا صحت الفرضية الثانية لم يكن هناك الا اختصاص من نوع الحقوق العامة الداخلية .

فاستناداً على هذا المبدء يقتضي ان نفحص فحوصاً حقوقياً الاشكال المختلفة لهذه الفصيلة (اي التباعة والمستعمرة والحماية ، والانتداب)
لئن كانت الدولة السفلى تتمتع ، تجاه الدولة العليا ، بحق الانفصال فهي تعد حينئذ صاحبة سيادة . واذا كانت لا تملك هذا الحق فلا يجوز اعتبارها ذات سيادة .

(أ) . التباعة *vassalité* : ان الدولة التابعة *Etat vassal* هي او بالارجح كانت في علاقات الدول بعضها بين بعض ، اثراً من النظام الاقطاعي الذي سنعالجه فيما بعد . اذ كانت الدولة التابعة ملزمة بتأدية اعانتها المالية والعسكرية الى الدولة السيدة *Etat suzerain* ومقابل ذلك كانت الدولة السيدة تشملها بحمايتها . وآخر دولة تابعة عرفت هي بلغاريه التي احرزت سيادتها التامة سنة ١٩٠٨ .

(ب) المستعمرة *colonie* : المستعمرة هي بلاد آهلة بأقوام لم يبلغوا درجة كافية من التمدن أو ان لهم مدينة شديدة الاختلاف عن مدينة الدولة المحتلة بلادهم احتلالاً عسكرياً والتي تضعهم في ظل سيادتها وتلجذ على عاتقها امر تجهيزهم بنظام سياسي وإداري .

ليست المستعمرة في الأصل دولة ذات سيادة ، إلا انه قد يتاح للمستعمرات والبنيا لمستعمرات الإسكان *colonie de peuplement* التي تتمثل شيئاً فشيئاً بالمدينة الإوربية ، ان تبرز حكماً ذاتياً *autonomie* إدارياً بل سياسياً أيضاً ، كالممتلكات الانكليزية *Dominions* (والمستعصية بحكمها فيما بعد) التي أصبحت تضع امر سيادتها على بساط البحث . بل قد تصل الى اجراز حق الانفصال فتفترق تماماً عن الدولة الاصلية او المستعمرة (*metropole*) كما يحدث ذلك للدولة المتحدة الاميركية .

الحماية *protectera* : الحماية شأن المستعمرة ، تجمع بين دولتين مختلفتي المدينة . كفرنسه وتونس مثلاً . الا ان الحماية تفترق عن المستعمرة وذلك ان الحماية تبقى مبدئياً المؤسسات السياسية والادارية للدولة المحمية ، الا انها تمهد الى الدولة الحامية ؛ (١) بإدارة شؤون الدولة المحمية الخارجية ، (٢) بمراقبة شؤون الدولة المحمية الداخلية بعض المراقبة .

ماهي طبيعة الحماية الحقوقية ؟ الحماية بحسب الظاهر " اتفاق دولي بين الدولة الحامية والدولة المحمية ، وليكنها في الحقيقة وفي كافة الاحوال

تقريباً ليست إلا الحاقاً *annexion* مستتراً ، فتفقد الدولة المحمية ممارسة سيادتها .

« د » الانتداب *mandat* : ان الانتداب ، من جهة الشكل ، يشبه الحماية كثيراً الا انه من جهة طبيعته الحقوقية يختلف عنها تمام الاختلاف . التشابه بين الانتداب والحماية : ان وجه الشبه بينهما هو ان الانتداب كالحماية عبارة عن صلة اجتماع بين دولة قوية ، هي الدولة المنتدبة *Etat mandataire* ودولة ضعيفة هي الدولة الموضوعة تحت الانتداب *Etat sous mandat* .

الفروق بين الانتداب والحماية : ان بين الانتداب والحماية فروقاً هي : (١) ان الحماية موضوعة لمصلحة الدولة الحامية والدولة المحمية معاً . اما الانتداب فهو منشأ بصورة مطلقة او بصورة رئيسية لمصلحة الدولة الموضوعة تحت الانتداب (٢) ان الدولة الحامية تنظم بصورة حرة « اي بدون تقييد » صلاتها بالدولة المحمية . اما الانتداب فهو مراقب من قبل جمعية الامم . (٣) ان مدة الحماية غير محدودة « اي انها مبدئياً دائمة » . اما الانتداب فهو نظام آله الزوال . انما موعد زواله هو امر سياسي اكثر مما هو حقوقي .

طبيعة الانتداب الحقوقية : ان قواعد الانتداب التي مر ذكرها تنطبق بصورة خاصة على انتدابات الفصيلة الاولى (اي فصيلة أ . A) التي يمكن مقارنتها بالنظام الحقوقي للوصاية في الحقوق الخاصة .

فالدولة الموضوعة تحت الانتداب تبقى محتفظة بسيادتها. فهي شخص
حقوقي دولي. الا انه تفوض ممارسة سيادتها الى الدولة المنتدبة او
تفوض قسم منها الى الدولة المنتدبة والقسم الآخر الى الهيئات الوطنية
الموجودة في الدولة الموضوعة تحت الانتداب.

(٣) الامبراطورية البريطانية : ان الامبراطورية البريطانية او
بالاخرى « الملكات المشتركة *Commun wealth* للام البريطانية »
هي عبارة عن نظام سياسي مختلط خرج من تطور تاريخي طويل ،
ويتعذر ادخاله في صف احد النماذج الحقوقية التي سبق شرحها .
فالاجزاء التي تشكل الامبراطورية البريطانية اماكن مختلفة اختلافاً
شديداً بعضها عن بعض متباعدة في جميع انحاء الكرة الارضية ،
ويمكن تصنيفها كما يلي :

« ١ » بريطانيا العظمى .

« ٢ » ايرلانده والملكات ، اي كنده ، أستراليا ، اتحاد
جنوب افريقيه ، زيلانده الجديدة .

« ٣ » مصر (مع التحفظ الذي سنذكره فيما بعد) .

« ٤ » الهند .

قدماً كانت الامبراطورية البريطانية عبارة عن امبراطورية
استعمارية ، الا ان عناصرها المتنوعة احرزت شيئاً فشيئاً حكماً ذاتياً
autonomie مختلف الاهمية .

انما لا يزال ممكناً حتى اليوم اعتبار الهند وحدها ، كستعمرة انكليزية . اما مصر ، فقد وضعت تحت حماية انكلترة فعلياً سنة ١٨٨٥ ثم حقوقياً سنة ١٩١٤ - ١٩١٩ . ثم اعترف بها فيما بعد كدولة مستقلة (تصريح ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢) ولكن مع بعض تحفظات لا تزال تؤمن لانكلترة ضرباً من الحماية اللطيفة .

ان الملكات الانكليزية قد حازت بالتدريج على حكم ذاتي داخلي *autonomie interieure* كامل تقريباً وعلى شيء من الاستقلال الخارجي ايضاً (كحق ابرام المعاهدات ، وحق التمثيل السياسي ، والتمثيل لدى جمعية الامم) . الا انها لا تزال مرتبطة ببريطانية العظمى باصرة حقوقية يمكن تعريفها وتحديدتها بهذه الصفات الثلاث التالية :
(١) وحدة الملك : ان ملك انكلترة يلقب بملك بريطانيا العظمى ، وايرلاندا والملكات البريطانية ما وراء البحار ، وامبراطور الهند . وتقرّب هذه الصفة بين الامبراطورية البريطانية والاتحاد الحقيقي .

(٢) تفوق « اوريجان » انكلترة : تتمتع انكلترة ببعض الامتيازات منفردة فيها تجاه بقية اجزاء الامبراطورية البريطانية وهي حق اشتراع البرلمان الانكليزي « اي سن القوانين » لكافة الامبراطورية « بشرط قبول الملكات » وحق اتخاذ التدابير الضرورية لسلامة الامبراطورية البريطانية . وهذه الصفة تقرّب الملكات من نظام الحماية :

(٣) اجتماع بريطانيا العظمى والممتلكات على أساس المساواة :
تشترك بريطانيا العظمى والممتلكات البريطانية اشتراكاً قائماً
على المساواة في المؤتمرات الامبراطورية *Conferances impériales*
التي تشكل نوعاً من الهيئة الاتحادية *organisme fédéral* .
الا ان ايرلانده التي كانت جزءاً متمماً للبلاد الاصلية *metropole*
انفكت عنها وسويت بالممتلكات بمفاهدة ٦ كانون الاول سنة ١٩٢٢
طبيعة الامبراطورية البريطانية الحقوقية الجائرة : يخال ، اذا
استثنينا الحالة الخاصة الموجودة فيها مصر والهند وبقية المستعمرات
البريطانية ، ان الامبراطورية البريطانية بالرغم من انها تمثل نموذجاً
حقوقياً شاذاً ، تقترب كثيراً من نظام الاتحاد *fédération* . انما هل
هي اجتماع دولي *confédération* ام دولة متحدة *Etat fédéral* ؟
هل للممتلكات حق الانفصال تجاه انكثره ؟ يخال في الوقت الحاضر
انه لو ارادت الممتلكات ان تستعمل بهذا الحق ، لصعب على انكثره
ان يعارضها في ذلك او ان تحول دون مبتغائها لان ارتباط هذه
الممتلكات بالامبراطورية البريطانية هو باواصر المنفعة اكثر منه توثيقاً
بقوة الاجبار . ومما هو ذو معنى مبين في هذا الشأن مطالبة ممثل اتحاد
جنوب افريقيا بحق الانفصال في المؤتمر الامبراطوري عام ١٩٣٠ .
وبخلاصة القول ان الامبراطورية البريطانية ، بالرغم من احتفاظها
بصفات حقوقية خاصة بها ، يمكن تصنيفها بصورة تقريبية في فصيلة

الاجتماعات الدولية *confédérations d'Etats* .

ملاحظة : ان بعض الملكات ككندة ، واتحاد جنوب افريقيه ،
واستراليا ، هي نفسها منظمة على النسق الاتحادي ، لهذا قد يوز
تعريف الامبراطورية البريطانية بأنها اجتماع دول متحدة (*confédération*
d'Etats fédéraux).

(٤) جمعية الامم : يتبادر لنا في النظرة الاولى ، ان جمعية الامم
تشكل نموذجاً حقوقياً واضح تميزه جليلة خصائصه ، وفي الحقيقة هي
« أ » مجموع دول سائرة ، في علائقها المتقابلة ، على اساس المساواة .
اجل لا ريب ان هذه المساواة ليست تامة ، بحسب الظاهر على الاقل
وذلك بسبب المكانة الراجحة الممنوحة لبعض الدول التي تملك مقعداً
دائماً في مجلس جمعية الامم الا انه تقابل هذا الرجحان وتعادل كفة المساواة
المطلقة بين الدول في داخل الجمعية *assemblée* ومن جهة اخرى يتأيد
هذا الرجحان بما لهذه الدول المنعم عليها من مصالح اكثر اهمية من
مصالح غيرها من الدول ، يقتضي حمايتها ، ثم انها تكون ملزمة فعلياً
بوجائب اشق واعظم عند اقتضاء الحال ، نذكر منها على سبيل المثال
نشوب حرب مخالفة لصك جمعية الامم ، فيمكننا اذاً قبول مبدأ
المساواة الحقوقية بين اعضاء جمعية الامم .

« ب » ليست جمعية الامم هيئة سياسية ذات سيادة . وتلك نقطة
لا تقبل الجدل ولم يجادل بها مستنبطة من حق الانفصال الذي يتمتع به

اعضاء الجمعية ، لا فعلاً فحسب بل بموجب نص المادة الاولى — الفقرة الثالثة من عهد « *pacte* » الجمعية ، فاعضاء الجمعية الامم هم اذاً دول ذات سيادة .

يظهر اذاً مما تقدم ان جمعية الامم اجتماع دولي الا انها تفترق عن النموذج الاجتماع الدولي العادي بالنقطتين الآتيتين :

« أ » صفة جمعية الامم العامة الشاملة « او العالمية *universalité* » .
ان الاجتماعات الدولية هي عادة هيئات سياسية مغلفة لا يستطيع ان يدخلها الا عدد محدود من الدول . اما جمعية الامم فهي « على عكس ذلك ، مفتوحة ابوابها لجميع الدول بلا استثناء » غير انه يجب عليها ان تكون حائزة على بضعة شروط ضرورية للدخول .

لم الفرق بين الاجتماعات الدولية وجمعية الامم ؟

ذلك لان الاجتماعات الدولية هي قبل كل شيء هيئات سياسية ،

هيئات تنازع .

اما جمعية الامم فهي بصورة خاصة هيئة حقوقية حياة سلام .

« ب » مهمة جمعية الامم الحقوقية : ان مهمة جمعية الامم الاساسية .

هي تأمين السلام بتنظيم الامن وازع السلاح او منع التسلح (*désarmement*) وبحل المشاكل والمخاضات الدولية بطريقة التحكيم

او بطريقة قضائية ، وتدوين (*codification*) وترقية الحقوق الدولية العامة .

فجمعية الأمم إذاً في الميدان الدولي من الوظائف ما للدولة في
الميدان الرطني أو الداخلي . فهي من هذه الجهة أكثر شبيهاً بالدولة ذات
السيادة منها بالاجتماع الدولي . ولكنها تختلف عن الدولة بمخلوها ، الآن ،
من ، لمطة القهر والاجبار ، فقراراتها لا يمكن ان تنفذ الا اذا رضيت
الدول نفسها بتنفيذها . يود البعض ان تجهز جمعية الأمم بقوة تأييدية
pouvoir de sanction خاصة بها ، مستقلة عن ارادة الدول . ولو كان
الامر كذلك لجنحت جمعية الأمم نحو الاستعالة الى ضرب من دولة فوق
الدول *Super-Etat* ، والى انتزاع السيادة عن الدول الموجودة الآن
والتمتع بها وحدها . الا انه على فرض كون هذا المشروع مستحسناً
قابلاً للتحقيق ، فليس ممكناً الآن ان نحدد او نتنبأ شيئاً عن الصورة التي
يمكن ان تتحقق بها سلطة الاجبار ، او عن زمن تحقق هذا الامر .

فجمعية الأمم ، جالاً ، هي هيئة دولية ليست ذات سيادة ، تقترب
بصفاتها الاساسية من النموذج الحقوقي المعروف بالاجتماع الدولي .

(٥) النتيجة : تين لنا من فحص فكرة السيادة المكانية انها

ملازمة لسلطة الاجبار ، اي لنوع من مظهر القوة . وهذا لا يفيد
المطابقة بين الحقوق والقوة . فالقوة هي عنصر من عناصر الحقوق
الموضوعة كما ان السيادة المكانية عنصر من عناصر الدولة . وسنعود
لمعالجة فكرة القوة في ابحاثنا الآتية عن تكون السيادة المكانية
وتحديد نطاقها .

الفصل الثاني

تكوّن السيادة المكانية

ان تكون السيادة المكانية هي ما يمكن تسميته بنشوء (ولادة) الدولة. اجل وقد تكون البلاد الخاضعة لسيادة واحدة لم يرتق بعد تنظيمها الحقوقي ارتقاء كاملاً ، فلم تشعر بعد بوجودها الذاتي تماماً ولكنها بالرغم من ذلك ، دولة بالمعنى المادي .

تخضع مسألة تكون السيادة ، بل ومسألة طبيعة السيادة ، لمبادئ الحقوق الدولية ومبادئ الحقوق العامة الداخلية في آن واحد . ولان عولجت هذه المسئلة من قبل علماء الحقوق الدولية ، فان مؤلفات الحقوق العامة الداخلية تغفل بحثها . فكان طبيعياً ان نبحث هذه المبادئ اولاً ثم نبحث بعد ذلك عن الحد الذي يمكننا ضمنه اعتبار هذه المبادئ قابلة للتطبيق في الحقوق العامة الداخلية .

١ - المبادئ المستنبطة من الحقوق الدولية العامة

يتجتم في الحقوق الدولية التمييز بين نشوء الدولة بمعناها الحقيقي وتأسيس الحكومة المشروعة . فالحكومة تمثل الدولة ولكنها ليست بنظيرتها . فقد توجد دولة من دون حكومة ، وقد توجد حكومة من دون دولة . وسيتاح لنا فيما بعد ان نبحث في شكل الحكومة

لذلك فأننا لا نعالج هنا إلا نشوء الدولة :

يستعان في الحقوق الدولية بمبدأين مختلفين للتبصر في شكل الدولة :

(١) يجب ان تكون الدولة حائزة على خصائص معينة في

نظامها الداخلي .

(٢) يجب ان تكون الدولة داخلة في الجمعية الدولية

Société internationale

(١) الشروط الداخلية .

(أ) الشروط الجغرافية : ان لموقع مكان الدولة الجغرافي تأثيراً

في تأسيس سيادة واحدة « منفردة » فقد يكون شديد الملائمة او

قليل المواقفة لتأسيسها ، ولا يخفى ما للتخددود الطبيعية البحرية او البرية ،

ولسهولة المواصلات ، ووجود المرتفعات من الأرض « الجبال »

ووفور المجاني الاقتصادية وتنوعها ، من اهمية في هذا الشأن .

فمن الجهة السياسية : قد يساعد الموقع الجغرافي بصورة مختلفة

حسب اختلاف جودته على شكل الدولة وارتقائها ، وحسبنا ان

نقائس ما بين انكلترة وفرنسه من جهة والامبراطورية البريطانية

والمانيه ومعبّر دانتريك (*Dantzig*) من جهة ثانية .

اما من الجهة الحقوقية : فبعكس ما تقدم ، ليست المحاسن والمساوي

الجغرافية بذات بال . اذ اي مكان يستطيع تشكيل دولة بشرط

ان يكون أهلاً باقوام حضرية .

(ب) الشروط التي لها علاقة بالسكان : ليس باللازم، الضروري، ان يكون السكان مستجمعين شرائط خاصة . اجل لقد تبين عمليا انه يفضل استجماع دولة ما بعض الشروط فيما يتعلق بوحدة الجنس *homogénéité* ولكن الدولة قد تتألف من سكان متباينى الجنس .
مثل ذلك اوستريا والمجر قبل سنة ١٩١٤ .

لقد حدثت نزعات عرفت باسم مبدأ القوميات *principe des nationalités* وحق الشعوب بتقرير مصيرها *droit des peuples à disposer d'eux mêmes* قصد بها المطابقة بين حدود الدول ومختلف الاماني والمطالب القومية .

اما مبدأ القوميات فكان يقصد منه الجمع في ظل سيادة واحدة ، بين الشعوب التي تجمع بينها وحدة الاصل ، المنشأ ، والجنس واللغة والدين الخ .

وقد صار له شأن عظيم في القرن التاسع عشر ، وبصورة خاصة بفضل تأثير الامبراطور نابوليون الثالث وفي تشكيل الوحدة الايطالية الا انه ، خطأ او صواباً ، لم ينل منزلة قاعدة عامة من قواعد الحقوق الموضوعية الراهنة . ولو انه نال هذا الجهد لأوجد اختلافات لا تحصى بسبب اختلاط الاجناس الذي حصل في بعض البلاد ، كالبلقان والإلزاس — لورين مثلاً ، والذي اصبح يزداد الآن بازدياد وارتقاء العلائق الدولية .

واما مبدأ حق الشعوب بتقرير مصيرها : فهو نظرية قاتلة تمنح
الشعوب القاطنين مكاناً محدوداً ، صلاحية تقرير ارتباطهم بالسيادة التي
يختارونها . انما هذا المبدأ كالمبدأ السابق ، لا يمكن جعله قاعدة من قواعد
الحقوق الموضوعية من دون خلق صعوبات لا تدلل . الا انه طبق
تطبيقاً خاصاً لم يمتد اماكن محدودة ، لاجل محدود ، بموجب بعض
الاتفاقات الدولية وبصورة خاصة في معاهدات الصلح سنة ١٩١٩ ، كما
حصل ببلاد (شليسفيك هولشتاين *Schleswig Holstein*) و (سيليزيه
الغربية *Haute Silésie*) و ال (سار *Sarre*) .

اذاً فمن الوجهة السياسية يوجد نزعة حديثة نحو الاخذ بمبدأ حق
الشعوب بتقرير مصيرها ، في عقد الاتفاقات الدولية . ولكن ليس
هذا المبدأ بنفسه قاعدة من قواعد الحقوق الموضوعية .

(ج) الشروط السياسية : ترتجع هذه الشروط الى تعريف السيادة
(الذي جئنا به آنفاً) وتقسم الى قسمين : الاستقلال والوحدة .

فالاستقلال هو غلو الرابطة بين الدولة الجديدة وبين كل هيئة
سياسية خارجية ما لم تكن هذه الرابطة واهية العزى بصورة انها لا
تؤثر على سياسة الدولة « حق الانفصال » : والوحدة هي حق الدولة
الجديدة بمقاومة كل محاولة انفصالية تضطر من اخذ اجزاء بلادها .
فيتفرع عن ذلك ان سيادة الدولة الجديدة تقوم عند نشوءها ، على القوة
العسكرية التي تستنبط منها سلطة القهر المادي تجاه الاقوام القاطنة في بلادها .

والخلاصة : انه يقتضي لنشوء دولة جديدة ما ثلاثة شروط داخلية :
المكان ، السكان ، السيادة .

« ٢ » الشروط الدولية : يجب عدا الشروط الداخلية شرط آخر
وهو اعتراف الدول الاخرى بالدولة الجديدة . ولا مندوحة لنا ، في هذا
الصدد ، عن النظر في امرين : شكل الاعتراف ، ثم طبيعة الاعتراف
الحقوقية ونتائجه .

(أ) شكل الاعتراف : الاعتراف هو امر حقوقي « acte » تذكر
فيه دولة او دول عديدة اجتماع الشروط الفعلية اللازمة لنشوء الدولة
الجديدة وتتعهد بمعاملتها كدولة في علاقتها معها فيتين مما تقدم ان
الاعتراف مظهر ارادة أحادية « acte unilaterale » « اي ارادة
طرف واحد » من قبل الدول الاخرى تجاه الدولة الجديدة ، ولكنه
بالرغم من انه مظهر ارادة أحادية ، قد ينص عنه في معاهدة أحادية .
ثم ان الاعتراف قد يكون صريحاً او ضمنياً . فهو صريح حينما يأتي
ذكره في تصريح ارادة ما ، وضمني عندما ينتج عن السماح للدولة
الجديدة بعقد صلات دولية مع دول اخرى لم تعترف رسمياً بوجودها .
ويقتضي لدخول الدولة في الجمعية الدولية ، ان يعترف بها ضمناً
او صراحة من قبل مجموع الدول ، او على الاقل ، من قبل الاكثرية
العظمى فيها .

ولنلاحظ ان دخول دولة جديدة في جمعية الأمم يفيد حتماً

عندنا ، اعتراف الدول اعضاء الجمعية بهذه الدولة .
(ب) طبيعة الاعتراف الحقوقي ونتائجه : يوجد فيما يتعلق بطبيعة الاعتراف الحقوقي ونتائجه رأيان :

« ١ » الاعتراف بحسب الرأي الاول ، عما تصديقي « اعلاني » *acte déclaratif* وهو في الميدان الدولي بمثابة اعمال « او شهادات » الحثية *acte de l'Etat civil* في الحقوق الخاصة الداخلية . فنشوء « ولادة » الدولة امر فعلي مستقل عن كل مظهر من مظاهر الارادة . فليس للاعتراف من نتيجة سوى جعل هذا الامر ملزماً لبقية الدول .
« ٢ » اما اصحاب الرأي الثاني فيعتبرون الاعتراف عملاً منشئاً حقاً « *acte constitutif de droit* » ولكن كان الاعتراف متوقفاً على شروط فعلية ، الا أن هذه الشروط بنظرهم لا تكفي وحدها للاعتراف .
فينتج عن ذلك انه اذا اخذ بالرأي الاول كانت نتيجة الاعتراف شمولاً ماقبله . « *offset retroactif* » اي ان الدولة تعتبر موجودة منذ تحقق الشروط الفعلية . واذا اخذ بالرأي الثاني عدت الدولة موجودة منذ يوم الاعتراف فقط . اذا فالامور العملية التي تنشأ عن هذه القضية هامة جداً .

لقد اتفقت اكثرية المؤلفين على اعتبار الاعتراف ذاتية تصديقية اعلانية فقط وهذا هو الصواب ويرى هؤلاء المؤلفون ان من الظلم تعليق صفة الدولة على مظهر ارادة استبدادي بالرغم من تحقق جميع

الشروط المطلوبة :

وهذه هي : باختصار الشروط التي تطلب الحقوق الدولية العامة اجتماعها لتشكيل الدولة :

« ١ » الشروط الفعلية : المكان ، السكان السيادة :

« ٢ » شروط النيات : الاعتراف الدولي .

فهل تطبق هذه المبادئ في الحقوق العامة الداخلية ؟

٢ = تطبيق هذه المبادئ في الحقوق العامة الداخلية

يستتبع من تعريف السيادة المكانية الذي جئنا به سابقاً ، ان الشروط الفعلية الثلاثة المطلوبة لتكون الدولة في الحقوق الدولية هي ايضاً متممة من جهة الحقوق العامة الداخلية . فما حكم الشرط الرابع ، اي الاعتراف الدولي ؟

النقطة الاولى : من الامور الثابتة التي لامراء فيها ان اعتراف الدول ليس له ' حقوقياً ، ادنى قيمة بنظر الحقوق العامة الداخلية . الا انه قد يكون للاعتراف من الجهة السياسية اهمية كبرى . مثال ذلك ايجاد دول جديدة بواسطة معاهدات الصلح ، كبولونية وتشيكوسلافاكيا .

وهذا ما ادى فعلياً الى نشوء دولة جديدة . ولكن هذه الدولة من الجهة الحقوقية ، مسجلة في الحقوق العامة الداخلية ، عن المعاهدات

التي سببت تشكيكها .

فنتج مما تقدم ان الشروط والقيود الموضوعة لتكون الدولة ؛ لا قيمة لها بنظر الحقوق العامة الداخلية .

ما السبب في ذلك ؟ هو ان الحقوق العامة الداخلية تنظم بصورة انحصارية ، علائقي الافراد ، التابعين لدولة واحدة ، فليس بإمكانها ان تعبا بإرادة فرد غريب او هيئة غريبة عن هذه الدولة .

المقطة الثانية : هل يكون تشكيل الدولة اذاً مستقلاً من جهة الحقوق الداخلية عن اي مظهر كان من مظاهر الارادة

يقتضي التفريق بين حالتين .

(١) تكون الدولة الجديدة في مكان غير خاضع لسيادة ما . وهذا هو الاحتلال *occupation* .

(٢) تتكون الدولة في مكان خاضع قبلاً لسيادة ما ، وذلك اما بواسطة الانفصال *sécession* او التجزئة *démembrement* او الاتحاد *union* .

الحالة الاولى : لم يكن مكان الدولة الجديدة خاضعاً قط لسيادة ما وذلك اما لانه لم يسبق له عهد بأي سيادة كانت « كالتوظيف في قطاع وحشية » او لان السيادة السابقة قد انقضت من نفسها فسيادت الفوضى في المكان (البلاد) .

« وتلك على ما يظنون بصورة تكون الدولة الافرنسية » .

فمن البديهي على هذه الحالة ، انه لا يمكن ان يكون نشوء السيادة متوقفاً على اي مظهر من مظاهر الارادة ..

وفي الحقيقة لما كانت الدول الغريبة ليست ذات اختصاص *incompétents* في هذا الشأن اصبح مستحيلاً ان يصدر مظهر الارادة هذا الا عن الدولة الجديدة نفسها ، اي عن عضو او مرجع « كرئيس الدولة ؛ او كالمجلس ، حائز على حق الاعراب عن ارادة هذه الدولة . يدان عضو او مرجع الدولة المذكورة لا يمكن ان ينشأ قبل الدولة التي هو جزء منها . فيجب اذاً ان تنشأ الدولة كي يكون لها عضو او هيئة ما . لذلك كان نشوء الدولة سابقاً لتشكيل اعضاء او هيئات الدولة ، فهو اذاً سابق لكل مظهر من مظاهر الارادة .

الحالة الثانية : تعقب السيادة الجديدة سيادة قديمة ، وذلك اما بانفصال اي بانحلال جزئي لدولة سابقة « كما حصل في الدول المتحدة الاميركية » او بتجزء *démembrement* اي بانحلال الدولة السابقة انحلالاً تاماً ، او بالاتحاد او الادغام اي باندماج دول عديدة في دولة جديدة واحدة « كالدول المتحدة الاميركية » ..

فما هو جلي في هذه الحالة ، انه يمكن اصدار تصريح بالامر ، سواء من قبل السلطات ذات الاختصاص في الدولة المجزئة او من قبل السلطات ذات الاختصاص في الدول المختلفة التي قرر اندماجها .

الا انه يجب ذكر قيدين (تحفظين) فيما يتعلق بمبدأ هذا التصريح :

« ١ » ان مظهر الإرادة الذي نحن في صددہ ليس له الإقية
اعلانية *décladrative* .

« ٢ » ليس لمظهر الارادة هذا صفة ضرورية . اي ان فقدانه لا
يمنع الدولة من ان تكون متأسسة تأسيساً صحيحاً .
النتيجة : ان مسألة تكون السيادة المكانية مرتبطة ارتباطاً شديداً
بفكرة سلطة الاجبار ، اي بقضية قوة مادية فأنما يشكل دولة كل قوم
يملكون القوة المادية الكافية لتأمين استقلالهم الخارجي ووحدتهم
الداخلية .

الفصل الثالث

تحديد السيادة المكانية

ليس بكاف تعداد الشروط الواجبة للإزمة لتحقق نشوء الدولة
فنشوء الدولة في الحقيقة . هو كما رأينا ذلك سابقاً الخطوة الأولى نحو
تحقيق اسلوب حقوق موضوعة مستقلة فيقتضي اذاً ان نبين بصورة
دقيقة النطاق الذي يحل فيه اسلوب الحقوق الموضوعة وذلك بتعيين
حدوده :

« ١ » ازاء اسلوب الحقوق الموضوعة الموجودة في البلاد الاجنية

« اي من جهة المكان »

« ٢ » ، تجاه اساليب الحقوق الموضوعية التي تعدت الاسلوب الجديد في البلاد نفسها (اي من جهة الزمان)

١ - تحديد السيادة من جهة المكان

لا حاجة للقول ان تحديد السيادة من جهة المكان ، اي ان قضية حدود الدولة ، تحل بنظر الحقوق العامة الداخلية بالقوة المادية انما يجب علينا ، لاثبات هذا المبدأ . ان ندحض نظريتين احدهما ترى في تعيين الحدود مسألة تحل بواسطة قواعد عقلية *rationnelles* والاخرى تعتمد في ذلك على اعمال (عقود) حقوقية . كالمعاهدات الدولية وعهد جمعية الأمم .

(١) القواعد العقلية المزعومة . هذه القواعد هي (١) مبدأ الحدود الطبيعية .

(٢) مبدأ التوازن الاوروبي .

« أ » مبدأ الحدود الطبيعية : من العقل يعرف هذا المبدأ ، البحث عن الحدود الجغرافية التي تلائم طبيعياً تأمين استقلال الدولة وسلامتها العسكرية .

ان هذا المبدأ ، من الجهة السياسية ، مستحسن بصورة عامة . وقد تتطابق فعلاً ، الحدود الطبيعية والحدود السياسية ، مثال ذلك ، جبال الالب وجبال البيرينه ، ومن واجب الحكومات ان تبذل جهودها في

سبيل تحقيق هذه المطابقة . فقد كان محور السياسة الافرنسية حتى عهد الثورة قائماً على تلمس الحدود الطبيعية « حدود نهر الراين » .
اما من الجهة الحقوقية ، فبعكس ما تقدم ، ليس لهذا المبدأ قيمة في الحقوق العامة الداخلية او الدولية . لان الحقوق الطبيعية لدولة ما هي في اكثر الاحوال ، قليلة الوضوح والجلاء لدرجة انها لا يمكن ان تنشأ بصورة راهنة وبشكل مجرد عن التأويل الاستبدادية التي قد تأول بها ، فتصبح حينئذ مصدراً للمنازعات وعامل حث وتحريض للنزعات السيطرية والاستيلاء القومية .

« ب » مبدأ التوازن الاوربي : يقوم مبدأ التوازن الاوربي على الفكرة الآتية :

وهي انه لا توجد قوة متفوقة مادياً على قوة الدول وبنتيجة ذلك ان انجم وسيلة لاجتناب الحرب ، هي انشاء دول او مجموع دول متساوية في القوة ، يقصد منها ان يعادل بعضها كفة الثقل للبعض الآخر . فينتج عن ذلك ان حدود مختلف الدول يجب ان تكون مرسومة بصورة لا تترك مجالاً للتفاوت بين هذه الدول في زيادة القوة او زيادة الضعف .
لقد كان مبدأ التوازن الاساس الذي كان قائماً عليه مشروع تنظيم المجتمع الدولي المعزو الى ملك فرنسا هنري الرابع سنة ١٦٠٣ ، ذلك المشروع الذي كان يرمي لتقسيم اوروبه الى عدد معين من الدول متساوية متكافئة من جهة الاهمية العددية . واذا اطر حنا جانباً هذا المشروع

الخيالي ، فإن مبدأ التوازن الاوروبي يبقى ذافائدة نياسية لا تنكروقد كان له فعلاً شأن خطير ، لا سيما في ابرام عدد كبير من معاهدات الصلح ، الا انه من الجهة الحقوقية خال من كل قيمة في الحقوق الدولية العامة ومن باب اولى في الحقوق العامة الداخلية ، والسبب في ذلك ان تطبيقه يستوجب تدخل سلطة عليا فوق الحكومات الوطنية ، تملك صلاحية القهر المادي اذ لا مندوحة عن هذه الصلاحية لتأييد حرمة قراراتها . والحقيقة ان صلاحية القهر المادي حق منحصر بالدولة وحدها .

(٢) الاعمال الحقوقية : تعين حدود الدولة عادة بمعاهدات دولية ، ثم ان ثبات او استقرار الحدود قد وثق وايد في عهد جمعية الامم .

(أ) ان المعاهدات الدولية التي تنظم حدود دولة ما هي في غالب الاحيان ، معاهدات الصلح ، وقد تعني بذلك ايضاً اتفاقات عدا التي تعقد عقب الحرب ، كالاتفاقات التي تتعلق بمقايضة الاماكن او بتعديل الخطوط « خطوط الحدود » .

(ب) عهد جمعية الامم : ان اعضاء جمعية الامم بحسب المادة العاشرة من عهد الجمعية ، متكافلون بحفظ تمام بلادهم المتقابلة ، اي ان حدود الدول التي هي اعضاء جمعية الامم ، يجب ان تكون محترمة ومحافظاً عليها .

ما هي قيمة هذه العقود المختلفة من الجهة الحقوقية ؟ : ليس لنا

ان نعالجها من جهة الحقوق الدولية العامة . اما بنظر الحقوق العامة الداخلية فيخال لنا ان الامر جلي واضح فليس للمعاهدات وعهد جمعية الامم ، كعقود دولية ، ادنى قيمة . من جهة الحقوق العامة الداخلية . الا انها في اكثر الاحيان تتوافق وتتطابق مع المكان المتوسطة فيه سيادة الدولة . تلك السيادة التي هي ملازمة لسلطة الاجبار وهذه السلطة هي التي تميزها بامرها حقاً حدود الدولة الجغرافية .

٢ تحديد السيادة من جهة الزمان

ان بين قضية تحديد السيادة من جهة الزمان ، وبين قضية الانتقال او الوراثة *succession* في الحقوق الخاصة ، مشابه سطحية ولهذا كثيراً ما سميت قضية تحديد السيادة من جهة الزمان ، قضية انتقال الدول *succession d'Etats* او الانتقال (الوراثة) بين الدول . الوراثة في الحقوق الخاصة هي انتقال مجموع مال انسان الى آخر ووراثة الدول في الحقوق العامة هي انتقال السيادة من دولة الى سيادة دولة اخرى في مكان معين .

انما يجب ان نعلم اذا كانت الدولة الجديدة ، بنظر الحقوق العامة الداخلية ، مقلدة سيادة جديدة ام اذا كانت بالعكس ، تتناول سيادة الدولة السابقة ، كما هي عليه هذه السيادة عند انتقالها ؛ اي اذا كانت الدولة الجديدة اخرى بان تعتبر كوراثة للدولة السابقة .

ان لهذا الامر شأنًا عظيمًا من الجبهه العملية : فلقضية الانتقال او الوراثة في الحقوق الخاصة علاقة بالمال فقط . من املاك المورث وديونه التي له والتي عليه .

اما في الحقوق العامة فبالأنتقال علاقة بجميع الحقوق الموضوعه ، اذ ان الدولة نفسها هي دعامة الحقوق الموضوعه . فاذا طرحنا فكرة الانتقال جانباً ؛ انهارت جميع الحقوق الموضوعه السابقة ، من خاصة وعامة ، الموجوده في داخل سيادة الدولة السابقة .

ويقتضي علينا قبل تمحيض المسألة من مختلف وجوها ، ان نحددها تحديداً دقيقاً ونفرق ما بينها وبين فرضيتين مختلفتين :

(١) فرضية تغير الحكومة : قد تغير الدولة جميع مؤسساتها السياسية او قسماتها ، سواء بصوره مشروعه ، او بالقوة او بواسطة ثورة او انقلاب . الا ان ذلك لا يفيد تغير الدولة نفسها في سيادتها بل تظل السيادة السابقة باقية ضمن الحد الذي لم تبدل او تعدل فيه بشكل صريح .

فرضية التعديل المكاني البسيط : ان بحثنا ان يتعدى التبديلات المكانية الهامة التي تؤدي الى احلال سيادة محل اخرى في مكان واسع ، ومنضرب صفحاً عن تعديل او تصحيح الحدود البسيط الذي لا ينتج في الميدان العملي مصاعب ذات بال .

ولا بد لنا قبل استنباط المبادئ الحقوقية التي يجب ان توصلنا

الى حل المسألة التي نحن بصدددها، من انعام النظر في مختلف الفرضيات التي يمكن ان تدخل فيها هذه المسألة .

فنحن اذاً معالجون (١) فحص الفرضيات الرئيسية
(٢) البحث عن المبادي الحقوقية

أ - فحص الفرضيات الرئيسية

تبدو لنا هذه المسألة كنزاع بين سيادتين من جهة الزمان . اي
(١) بين سيادة قد زالت من حيث قاعدتها (اساسها) اي من حيث القوة المادية التي لا غنى لها عنها ، ولكنها تسعى الى ان تظل حية بعد زوالها في النظام الحقوقي الذي كانت تشكل نطاقه . (٢) بين سيادة جديدة تنشأ وتنزع الى الرقي طليقة نابذة العقل التي كانت تقيدها بها القواعد الحقوقية الناتجة عن سيادة قديمة . فيبسط القضية بالصورة المتقدمة يتبين لنا ان حلها غير عسير فيما يتعلق بفصيلتين من الحالات تكون فيها احدي السیادتين ، القديمة او الجديدة ادنى من الاخرى ، الا ان هناك فصيلة ثالثة من الحالات تكون فيها السیادتان متعادلتين في حيويتهما الحقوقية فالمسألة حينئذ صعب حلها عملياً .

(١) الفرضيات التي تكون فيها السيادة السابقة غير موجودة او ضعيفة :

من الامور البديهية ، في جميع الحالات التي تنشأ فيها دولة

جديدة في مكان لم يخضع قط لسيادة ما ، ان لا تنقيد هذه الدولة بقاعدة حقوقية سابقة ما دامت هذه القاعدة الحقوقية غير موجودة .
وتتضمن هذه الحالة قرضيتين رئيسيتين :

« أ » فرضية الإحتلال *occupation* حيث تخضع بلاد غير منظمة الى سيادة مكانية جديدة مستقلة ، مثال ذلك : تكون الدولة الافرنسية « ب » فرضية الاستعمار *colonisation* حيث تستولي دولة موجودة قبلاً ومنظمة حقوقياً على بلاد ما .

يقرب من هذه الفصيلة من الحالات . الفرضيات التي تنشأ فيها دولة جديدة في مكان كان خاضعاً من قبل لسيادة ما ، الا ان هذه السيادة لم توجد بعد بناء حقوقياً متيناً ، او في مكان « بلاد » دولة هي في ابان انحلالها الحقوقي .

ففي جميع هذه الحالات لا يعترض الدولة الجديدة الا نظام حقوقي ابتدائي بسيط . ليس باستطاعته ان يطمح الى البقاء بعد تكون السيادة الجديدة . لذلك فالسيادة الجديدة تنتج جميع نتائجها منذ تكون الدولة الجديدة .

« ٢ » الفرضيات التي تكون السيادة السابقة قوية بالنسبة الى السيادة الجديدة .

تتضمن هذه الفصيلة جميع الفرضيات التي بحسبها تقوم سيادة جديدة تمام الجدة في بلاد كانت قبلاً خاضعة لسيادة دولة منظمة .

ويتصل بهذه الفصيلة الفرضيات التالية ..
(أ) فرضية الانفصال حيث تنسأخ عن الدولة بلاد كانت جزءاً منها .

(ب) فرضية التجزء حيث تتلاشى الدولة ثم تزول فيحل محلها عدة دول جديدة .

(ج) فرضية الاتحاد *union* حيث تجتمع وتتحد دول عديدة تحت سيادة مشتركة .

ففي جميع هذه الفرضيات يوجد سيادتان : (١) سيادة قديمة وجدت متسعة من الوقت اتاح لها ان ترتقي وتؤسس نظاماً حقوقياً كاملاً : (٢) سيادة جديدة متكونة اما من ثارات سيادة قديمة او بالعكس من اتحاد عدة سيادات قديمة ، وخالية من تقاليد حقوقية خاصة بها .

وبديهي في هذه الحالة ان تنزع الدولة الجديدة الى ان تقر حقوقها خاصة بها ، الحقوق الموضوعية السابقة لتكونها والمنشأة من قبل الدولة القديمة التي تعتبر هي نفسها كوارثتها .

(٣) الفرضيات التي تكون فيها السائدتان متعادلتين في القوة : تلك هي

فرضيات الالحاق *annexion* اي ضم بلاد مرتبطة من قبل بدولة ما الى دولة موجودة من قبل ايضاً . مثال ذلك الحاق الازاسي - لورين بالمانيا سنة ١٨٧٠ ، ثم الحاقها مرة ثانية بفرنسا سنة ١٩١٤ .

فجلى في هذه الحالات ان الدولة الملحقة تنزع الى فرض نظامها
الحقوقي على البلاد الملحقة بصورة لا تقسح مجالاً للحقوق الموضوعة
الخاصة بالدولة الملحقة.

الا ان النظام الحقوقي القديم المتأصل في البلاد الملحقة يقاوم
حقوق الدولة الملحقة مقاومة لا تحلو من بعض الشدة.

وجدير بالذكر ان الشروط التي يصير ضمنها اجلال سيادة محل
اخرى ، ينص عنها في معاهدة دولية ويحصل ذلك في حالات اللاحق
الجزئي ، اي عند الاستيلاء على جزء من بلاد الدولة الملحقة التي تظل
باقية . اما في حالة اللاحق التام ، فلا مجال حينئذ لعقد معاهدة بين
الدولة الملحقة والدولة الملحقة اذ ان هذه تكون قد زالت ، الا انه
قد تعقد في هذه الحال معاهدة بين الدولة الملحقة وبين الدول الاخرى .
اما وقد انتهينا من فحص هذه الفرضيات المتعددة ، فيجب علينا
لآن ان نستأنف النظر فيها من الجهة الحقوقية :

ب البحث عن المبادئ الحقوقية

لنعد النظر من جهة حقوقية محضة ، في الحالات التي تعرض فيها المسألة
(١) نفترض وجود مكان يحوي اما نظاماً حقوقياً ابتدائياً
وسابقاً لتكون الدولة واما نظاماً حقوقياً تاماً متوطداً في داخل سيادة
ومتشعب على السورة الآتية :

(أ) وضع الدولة من جهة الحقوق الدولية العامة ، كالمعاهدات المعقودة بينها وبين الدول الأخرى . (ب) وضع الدولة من جهة الحقوق العامة الداخلية ، فيما يتعلق مثلاً بثروة الدولة من أملاك عامة وديون عامة لها وعليها ، ثم السلطة التشريعية ؛ وحق القضاء والحسبة (*police*) وتنظيم المصالح العامة ، وسيرها (ج) العلائق الحقوقية الخاصة في داخل الدولة والموجودة تحت إشرافها وحمايتها .

(٢) يحدث في هذا المكان امر جديد وهو ظهور سيادة جديدة ويمكن تأمل هذا الامر من جهتين « أ » من جهة الحقوق الدولية العامة ، كالمعاهدات مثلاً . « ب » من جهة الحقوق العامة الداخلية .

فلنحدد اذاً نطاق المسألة : ليس لنا ان نبحث عن نتائج تكون الدولة فيما يتعلق بالحقوق الدولية العامة السابقة ولا عن هذه النتائج في الحقوق العامة الداخلية ضمن الحد الذي تكون فيه ناجمة عن الحقوق الدولية العامة .

بل اننا نقصر بحثنا على مبادئ الحقوق العامة التي يمكن تطبيقها من حيث النتائج التي تحصل من تكون الدولة فيما يتصل بالحقوق الموضوعية الداخلية السابقة ، عامة كانت او خاصة . بقي علينا ان نذكر تبعاً لتلات قواعد :

القاعدة الاولى : نزول الحقوق الموضوعية السابقة ، من حيث انها حقوق موضوعية ، بزوال السيادة التي كانت هذه الحقوق مبنية عليها .

اذ ان الحقوق الموضوعة ملازمة للسيادة . فهي الحقوق المعمول بها حقاً والمدعمة بقوة مؤيدة في بلاد معينة وزمن معلوم . وما المؤيد الحقوقي الا القهر الاجتماعي ، وهذا هو السيادة . كما ان تأييد الحقوق الموضوعة قائم على السيادة ، فاذا زالت هذه السيادة زالت هذه الحقوق .

القاعدة الثانية : يبقى للحقوق الموضوعة بعد زوالها كحقوق موضوعة . قيم ثلاث :

(أ) قيمة سياسية : وهي ان السيادة ، ايا كانت ليس بالمستطاع بقاؤها الا برضاء الاكثرية العظمى من الافراد الذين يشغلهم سلطانها رضاء ضمناً على الاقل ، ولئيل هذا الرضاء تقضي السياسة الحكيمة . حرمة عادات وتقاليد هؤلاء الافراد .

(ب) قيمة فنية ، وهي انه من المستحيل خلق الجهاز الحقوقي لبلاد ما فجأة ، او فرض حقوق موضوعة اجنبية على بلاد ما فرضاً قهرياً . فلا مناص اذا للسيادة الجديدة من حرمة المبادي التي كان قائماً عليها النظام الحقوقي السابق لتأسيسها .

(ج) قيمة اخلاقية . وهي وجوب حرمة الحقوق الموضوعة القديمة ضمن قدر مطابقتها شرف العدالة . لا سيما وان الدولة الجديدة تطمح الى التمتع بالفوائد والامتيازات التي كانت للدولة القديمة (كثروتها مثلاً) فلا انصاف اذا يقضي عليها تحمل وجائب هذه الدولة القديمة « كوفاء ديونها مثلاً » .

ملاحظة : ان هذه القواعد هي من قواعد الحقوق العامة الداخلية اما معرفة ما اذا كانت الحقوق الموضوعة القديمة تظل باقية بصفة حقوقاً موضوعة ، بموجب الحقوق الدولية العامة ، اي بموجب معاهدة مثلاً ، فتلك قضية حقوقية مستقلة عن القضية التي هي مدار بحثنا .

القاعدة الثالثة : ان الدولة الجديدة ، حقوقياً ، حرة بان تدخل في حقوقها الموضوعة الجديدة جميع الحقوق الموضوعة القديمة ، او جزء منها اما لاجل منسمى "او لامد غير محدود" وذلك اما باعلان صريح او برضاء ضمني ينتج عن مراعاتها الفعلية لقواعد الحقوق السابقة . وقد رأينا ان هذه الحرية الحقوقية تلازمها وجبة من الوجهة السياسية والفنية والاخلاقية . ومجمل القول ان كل تغير في السيادة يؤدي الى زوال الحقوق الموضوعة السابقة . ولكن الدولة الجديدة تستطيع ابقاء هذه هذه الحقوق . ولما كان ذلك من مصلحتها فهي في اكثر الاحيان ، تبقى الحقوق الموضوعة السابقة .

بقي علينا مسألة يجب ان نحيط عليها ونجملو غامضها وهي :
ما الفائدة من قولنا ان الدولة الجديدة ليست ملزمة حقوقياً بامر ليس باستطاعتها فعلياً ان لا تقوم به ؟
لئن كان يترتب على الدولة وجبة حقوقية ، فينبغي علينا حينئذ ان نبين بدقة ووضوح :

(١) اذا كان يجب على الدولة الجديدة اقرار الحقوق السابقة على

حالتها كلها او بعضها . (٢) واذا كانت هذه الوجية جزئية . « اي ابقاء قسم من الحقوق القديمة فقط » ، ما هي القواعد التي يجب ان تزول وما هي القواعد التي يجب ان تبقى .

اما اذا لم يكن في ابقاء هذه القواعد الا فائدة سياسية فنية واخلاقية — كما نرى ذلك — فعلى الدولة حيثئذ تقدير هذه الفائدة . ومن المستحيل تعيين القواعد التي يجب زوالها وتلك التي يجب بقاؤها تعييناً بل جل ما هو مستطاع وضع ضوابط عامة في هذا الشأن . فيفضل مثلاً بقاء قواعد الحقوق الخاصة على بقاء القواعد التي لها صلة بسير المؤسسات العامة ، ولكن ذلك يصبح قضية ملاءمة وموافقة لا قضية حقوق ومشروعية .

اما وقد انتهينا من بحث الحالات الحقوقية التي تتكون فيها سيادة الدولة المكانية ، فينبغي لنا ان نطبق هذه المبادئ على تكون السيادة المكانية للدولة الافرنسية .

الفصل الرابع

منشأ السيادة الافرنسية

ان الفكرة الاساسية التي كانت دليلاً في ابجائنا في السيادة ، هي ان السيادة تقوم بصورة رئيسية على القوة ، وانها ليست الا ضرباً من تنظيم القوة تنظيماً مكانياً . بيد ان ذلك ليس معناه التشابه والمطابقة بين الحقوق نفسها ، او الحقوق العامة ، والقوة . بل جل ما يقصد بذلك ان الحقوق في الاصل والبدء بحاجة للقوة لتستطيع فيما بعد ان تنمو وترتقي في شرعة ارفع واسمى .

اتنا نجد هذه القوة الغاشمة المادية في تكون الدولة الافرنسية التي هي صنع جماعة من الفاتحين الجرمانيين اصلاً ، وهم الفرنج *Franks* الا انه كان مستحيلاً هذا التكون لو لم تهيأ له الاسباب ويمهد له السبيل بالعمل الواسع الذي قام به بأناة العمال الاداريون الرومانيون . فجلينا اذاً ان نبحت السيادة الرومانية والسيادة الافرنسية .

١ - السيادة الرومانية

(١) بلاد الغول *Gaule* قبل الفتح الروماني .

« الغول » هي البلاد التي كان يحدها شمالاً بحر الشمال وبحر المانش ، وشرقاً نهر الرين وجبال الالب ، وغرباً البحر المحيط

« الاطلانطيكي » ، وجنوباً البحر المتوسط وجبال البيرينه فن
الجهة الجغرافية كان للغول حدود طبيعية مرسومة رسماً واضحاً ،
ومجان اقتصادية عظيمة ، ومتنوعة ، وهواء « اقليم » معتدل وسبل
مواصلات سهلة ، اي ان هذه البلاد كانت ملائمة لتأسيس المدنية .

الشعب « الغولي » : كان الشعب الغولي مؤلفاً من اقوام يرجع
نسبهم الى « السابت Celtes » (والسبت انفسهم كانوا فاتحين) الذي
لا يزال لهم بقايا تمثلهم في بريطانيا وفي انكلتره « في بلاد الغال »
ومن مزيج من ايرين Ibères « في اسبانيه » واغريقين « في مازسيلييه »
ولاتينيين « اقليم البروفانس في فرنسه Provence » وقبائل جرمانيه
« في الشمال الشرقي » . فالشعب الغولي اذاً ليس مؤلفاً من عنصر محدود
النظام الاجتماعي : كان يوجد في الغول ثلاث طبقات : « ١ »

سواد الشعب plèbe ، وهذه الطبقة كانت تنوء بها الضرائب والديون
« ٢ » طبقة الاشراف التي كان يجاهها الزعماء السياسيين والعسكريين
« ٣ » طبقة الاكثريوس ، التي كان افرادها في معزل عن النظام
السياسي وفوق هذا النظام ، وكانوا مؤلفين نظاماً دولياً « امياً »
يشمل العنصر « الساتي » وخائزين على بعض المؤسسات القضائية :

النظام السياسي : كان هناك ٣٠٠ او ٤٠٠ قبيلة مجتمعة ضمن زهاء
٨٠ مدينة cités (هيئة منظمة) . اما حكومة هذه المدينة فكانت
اشبه بالمدينة الرومانية القديمة ، اي انها كانت مشكلة من : (١) ملك

غير ارثي ، بل منتخب وذو صلاحيات وسلطات محدودة « ٢ » جمعية
زعماء قبائل (ويقابلها في روما مجلس الشيوخ) . « ٣ » جمعية المحاربين
(ويقابلها في روما الكوميس *comices*) ثم ان هذه المدن كانت تلثم
وتشكل محالفات او اجتماعات *confederations* لاجل غير مديد
وبعضها عدو لبعض . خاضعة لسلطة مدينة منها تحت قيادة زعيم تلك
المدينة (مثل فرسجنوريكس *Vercingetorix*)

النتيجة : اولاً : لم يكن في « الغول » سيادة مكانية بمعناها الحقيقي ،
اذاً فلم يكن ثمة دولة غولية .

ثانياً : لم يكن هناك التام سياسي . فكانت الغارة عليها واكتساحها
من قبل الغريب امر هين وذلك بسبب « أ » المنازعة السياسية بين المدن
التي كانت في نضال دائم على الرئاسة ، « ب » استياء طبقة سواد الشعب
التي اعياها تحكم الاشراف بها وتسيطرهم .

ثالثاً : كان التمدن الغولي متقدماً نسبة وقريباً من التمدن الروماني
والحياة فيها حضرية لذلك كان افتتاحها غير عسير وقابلاً لان يحمل اليها
اصلاحيات جسيمة فيما يتصل بحالتها السياسية والاجتماعية .

(٢) افتتاح الغول والنظام الروماني : في آخر عهد الجمهورية الرومانية
افتتح « الغول » قيصر « السياسي الروماني » الذي كان تضائل قدره في روما
فاستمنح قيادة الحكم في الغول الجنوبية التي كان افتتاح قسمها منها ، وذلك
ليُسلي ذكره ولينشأ لنفسه جنوداً ويجمع اموالاً وقد قام هذا الفتح على

الوسائل السياسية بقدر ما قام على الوسائل العسكرية: فقد كان قيصر يتحالف مع بعض المدن الغولية أما لدفع الغارات الجرمانية او ضد سيطرة المدن الغولية الاخرى .

ثم ان قيصر قهر بصورة حاسمة الاجتماع القومي العظيم الذي كان مؤلفاً من قبائل « آفرن *Avernes* » تحت قيادة فرسنيجيتوريكس في آليزيا .

تنظيم الغول : (أ) الغول الجنوبية التي كانت منظمة منذ العهد الجمهوري :

كانت تدار من قبل عمال *gouverneurs* رومانيين وهم حكام *magistrats* كانوا قبلاً في روما ثم مددت سلطتهم وارسلوا الى المقاطعات وقد كان لها نظام محلي خاص يحتوي على تقسيمات مكانية تدعى *civitates* تشابه المدن الغولية القديمة . وكانت هذه المدن على صنفين (١) المدن المتحدة او المحالفة *cités fédérées* وهي تشكل ضرباً من الحماية المؤسسية بمعاهدة مع روما حفظت للأقوام الاصليين استقلالاً ادارياً محدوداً وحق انتخاب الحكام المحليين (٢) المدن المسماة *cités stipendiaires* او *déditices* وهي المدن التي استسلمت للشعب الروماني من دون قيد او شرط . فكان يديرها حكام رومانيون خاضعون لسلطة العمال المباشرة . (٣) المستعمرات الرومانية واللاتينية ، المؤلفة من سكان ايتاليين احلاً . انتقلوا لبلاد الغول . كانت هذه المستعمرات تدير شؤونها بواسطة أنظمة ومؤسسات مماثلة لمؤسسات الحقوق العامة

الرومانية .

(ب) الغول بعد استيلاء قيصر عليها : ذلك هو عهد الامبراطورية الرومانية القديمة أو الامبراطورية العليا ، الذي كان نظام الغول فيها قائماً على مبدأ تقسيم السلطة بين الأباطور ومجلس الشيوخ . فقد كانت الغول مقسومة الى مقاطعات عائدة لمجلس الشيوخ تدار من قبل حكام رومانيين قدماء أصبح مرجعهم من هذه التقسيم مجلس الشيوخ لا (الكوميس) ومقاطعات امبراطورية خاضعة لسلطة الامبراطور المباشرة ويديرها الإمبراطور بواسطة موظفين يرسلهم اليها يسمون *legats* والحقيقة ان ادارة مجلس الشيوخ كانت قاصرة فالحكام فيها كانوا اما عاجزين او غير امناء .

ثم ما زالت مراقبة الامبراطور تزداد وتشتد حتى أصبح المهيمن فعلاً على جميع الغول .

النظام البلدي : لقد ظل النظام البلدي قائماً برهة من الزمن . ثم عدل فصار مبنياً على اساس « الكوريال *Curiales* » وهو ضرب من المجالس البلدية يقوم بالادارة وامر الضرائب ، يعين من قبل العمال الامبراطوريين . فلم يبق اذاً في الغول حكم ذاتي محلي .

فالحلاصة : ان نظام الغول في عهد الامبراطورية العليا كان قائماً على مبدأ توطين السياسة الرومانية توطيناً لا قيد له . وهذا ما ادى الى جعل الغول رومانية فاخذت بالتدريج عن ووما عاداتها السياسية

والادارية الى ان اكتسبت الجنسية الرومانية سنة ٢١٢ .

فكانت النتيجة ان تقذت الحقوق الرومانية الموضوعه وعمل بها في جميع الغول .

(٣) انحطاط السيادة الرومانية: بينما كان الامبراطور يجمع بين يديه

شيئاً فشيئاً جميع السلطات ، كان التمييز ما بين مقاطعات مجلس الشيوخ والمقاطعات الامبراطورية يحى ويذل . وقد بسط الغال الامبراطوريون

سلطتهم على مقاطعات مجلس الشيوخ بشكل انه لم يعد فعلاً لحكامها

اذنى سلطة ، وقد افضى الامر الى تنظيم الامبراطورية الرومانية تنظيمًا

جديداً عاماً في عهد الامبراطور ديوكلتيان *Diocletien* ، (في آخر

القرن الثالث) فقسمت الامبراطورية الرومانية الى مناطق ادارية

préfectures و diocèses و provinces) يديرها عمال امبراطوريون

متسلسلو المراتب وخاضعون بصورة مباشرة للامبراطور . اما في المدن ،

فقد اتسعت سلطة المجالس البلدية (الكوريال) وصارت وظائفهم اراثية

وامتد اسلوب الوراثة الى الزراعة (بواسطة نظام الاقان *colonat*)

والحرف *artisanat* والخدمة العسكرية .

فظهرت علائم الحلل في نظام الامبراطورية الرومانية ، من تشعث

إلقة السكان وققدهم فكرة المصلحة العامة . وقد بذلت الجهود في سبيل

نشر الديمقراطية في البلاد وذلك بتأسيس جمعيات (مجالس) المقاطعات

assemblées provinciales التي هي ضرب من الاستفتاءات الشعبية

يقوم به في اجل معين العمال الامبراطوريون. وفي الحقيقة ان الامبراطورية قد تصدع شعبها من الجهة العسكرية لان حقوقها العسكرية اصبحت غير قائمة على الشعور الوطني فصارت الغول باباً مفتوحاً للغارات الجرمانية.

الخلاصة : يستتبع مما تقدم ان دولة الغول قبل عهد الاستيلاء الروماني، كانت عبارة عن كيان اجتماعي سابق بصورة مباشرة قريبة لتكون السيادة بمعناها الحقيقي. اما ما جاء به الاستيلاء الروماني فهو : (١) النظام *discipline* اي عادة الخضوع الى قاعدة ما وعادة الترتيب في الحياة الاجتماعية . (٢) النظام *organisation* اي الطاعة لسلطات اختصاصية في ادارة شؤون البلاد السياسية والادارية . (٣) معنى الدولة اي فكرة المنفعة العامة التي هي فوق منافع الافراد ومنافساتهم .

المخطط الامبراطورية الرومانية : كان التجانس مفقوداً بين السكان ، لذلك لم يكن ممكناً قبول سلطة الامبراطرة البيزنطيين زمناً طويلاً . فكانت الحال السياسية في آخر عهد الحكم الروماني شديدة الملائمة لتكون دولة افرنسية مستقلة وقابلة للبقاء ، وسيكون انشاؤها صنع ملوك الفرنجة *Franks* الاولين .

٢ السيادة الافرنجية

لم يعقب زوال السيادة الرومانية في بلاد الغول ظهور سيادة جديدة فوراً ، وسبب ذلك ان القبائل الجرمانية التي افتتحت الغول واستقرت بها لم يكن لها كالرومان خبر بمعنى السيادة بل انها اكتسبته بعد ذلك رويداً رويداً باختلاطها بالرومانيين .

(١) الغارات البربرية .

(أ) الاقوام الجرمانية قبل عهد الغارات : ان نظام الجرمانيين السياسي والاجتماعي كان يشبه من نواح عديدة نظام الغوليين قبل الفتح الروماني ، فقد كان الجرمانيون متآلفين من عدد معلوم من الشعوب والقبائل المختلفة جنساً كالفيريفوت *Wisigoths* والفريج *Franks* الذين كانوا ايضاً منقسمين الى هيئات سياسية منظمة تسمى المدن *civitates* الا انها لم تكن حائزة حقاً على مؤسسات ثابتة واضحة المعالم بل على عادات *coutumes* ابتدائية بسيطة تتناقلها الأجيال عن طريق التقاليد السماعية .

كان سكان المدن مؤلفين من ارقاء ، واحرار ، واشراف وكانت القرارات الهامة تصدر من قبل جمعية مجلس الرجال الاحرار المسمى (باللوم *mallum*) . وكان هناك ايضاً زعماء وهم الامراء *princes* وكان الزعيم والرئيس الاعلى وهو (الدوك *duc*) يتمتع بصلاحيات

أهمها الصلاحيات العسكرية ، إلا أن هذه الصلاحيات كانت في غالب الأحيان موقفة ، لأجل محدود .

وكان هؤلاء الزعماء ، رؤساء حرب ، زعماء عصابات وكان يحيط بكل زعيم منهم ، أميراً كان أو « دوك » ، لقيف من المراقبين يسمون (*comites*) (وهم الذين سيترقون فيما بعد بـ « كونت *comtes* » تربطهم بالزعيم إيمان الولاء *serments de fidelité* فيكونون موالية أو أتباعه « العسكريين » والسياسيين .

(ب) الغارات : حدث نوعان من الغارات : (الغارات العرضية المدمرة التي تقوم بها شراذم من الغزاة تكتسح قطراً من الاقطار بقصد النهب وكسب الغنائم وليس لنا أن نعبأ بهذا النوع من الغارات (٢) الغارات الدائمة وهي تزوح اقوام او شعوب بزمتهما هاجرة اوطانها الى بلاد اخرى اكثر ثراء ومدينة واستقرارها بها . فقد قصدت بلاد الغول تباعاً ثلاث فرق من القبائل الجرمانية واستقرت بها وهي :

الـ « ويسيجوث *Wisigoths* » الذين توطنوا منذ سنة ٤١٩ الغول الجنوبية ، والـ « بورغوندي *Burgondes* » الذين استقروا منذ سنة ٤٤٣ بالـ « سافواي *Savoie* » ثم بوادي الـ « رون *Rhône* » الاعلى وبوادي الـ « سون *Saône* » (اي في الاقليم الذي سمي بعدئذ بورغونية *Bourgogne*) ثم الفرنج *Franks* الذين توطنوا أولاً في الغول الشمالية والشرقية ثم شرعوا بمنازعة الـ « ويسيجوث »

و « البورغوند » إلى ب أصبحوا سنة ٥٣٢ وحدثهم ولي الامر في الغول .

(ج) صفة الغارات الجرمانية : لقد اشتد الخلاف واحتدم الجدل بين العلماء والمؤلفين حول صفة الغارات الجرمانية ، فالبعض يعتبرهم كفاحيين عظماء انشأوا مدينة جديدة ، والبعض الآخر يعتبرهم كتممين لعمل الرومانيين ، اي كحلفائهم الذين ثوطنوا المقاطعات الرومانية برضاء الامبراطرة وخضعوا لعاداتها ومؤسساتها .

اما الحقيقة فهي وسط بين هذين الرأيين ، فمن جهة لا مراء ان الفرنج لم ينشؤا المدينة الافرنسية التي هي وارثة المدينة اللاتينية بل انهم في اكثر الاحيان ثوطنوا البلاد الافرنسية برضاء السكان الغالين الرومانيين « رضاء ضمناً على الاقل » الذين كانوا يؤملون ان يجدوا فيها حماة يصونونهم من نهب وسلب المغيرين ، واعواناً اشداء يرجع لهم الفضل ، مع تأييد الكنيسة ، في مقاومة النحل والبدع التي كانت في ذلك الحين شديدة الخطر على النصرانية . الا انهم كانوا فاتحين ازاء بقية القبائل الجرمانية التي سبق استقرارها في بلاد الغول ، ونجاه السلطات الرومانية نفسها ، التي لم ترض ان تتخلى لهم عن الغول الا لانها كانت تشعر بعجزها عن الدفاع عنها .

فالفرنج اذاً قد حطموا بالمعنى الحقوقي ، السيادة الرومانية ، او على الاقل ما كان باقياً من هذه السيادة ، فبقى عليهم ان يشيدوا سيادة

جديد ولم يكن خلقها في برهة قصيرة من الزمن باستطاعة اقوام كانوا حتى ذلك الحين عاجزين عن ادراك كنه فكرة الدولة . فلم تتمكن الملكية الفرنجية من بناء اسس السيادة الافرنسية قبل القرن التاسع .

(٢) تأسس الملكية الافرنجية : كان الملوك الفرنج بالصورة

الظاهرة يعتبرون انفسهم في غالب الاحيان ، كاتباع او كخلفاء للامبراطرة الرومانيين ، ولهذا كانوا يعقدون معهم معاهدات محالفة او حماية ، وكانوا يقبلون الرتب او الوظائف الامبراطورية . وهكذا فالامبراطور البيزانطي « انستاس Anastanse » منح « كلوفيس Clovis » الملك الفرنجي لقب « قنصل consul » وادعى بعد ذلك « شارلمان Charlemagne » بأعادة تأليف الامبراطورية الرومانية الشرقية لمصلحته ، تحت رعاية البابوية « سنة ٨٠٠ » ولكن ملوك الفرنج في الحقيقة كانوا متمتعين بسلطة جديدة فلا يمكن اعتبارهم حقوقياً كخلفاء للسلطات الرومانية . ولم تكن المؤسسات الرومانية عندهم الا واسطة للفتح والتسلط لا قاعدة حقوقية . فكانوا يستخدمونها لتأييد سلطتهم تجاه الرعية ولا تحراز صلاحيات الامبراطرة الرومانيين في الامور التشريعية والقضائية الخ . . . الا انهم كانوا ينبذونها ضمن الحد الذي لم تكن فيه مطابقة لافكارهم الخاصة . فلم يكن الملك الفرنجي يعتبر نفسه ، شأن الامبراطرة الرومانيين كممثل الدولة وكوديغ

للمصالح العامة . بل ان السلطة الملكية كانت عنده كشيء يمكنه التصرف به حسب مشيئته او كجزء من ماله الشخصي .
وهكذا فهو يستطيع ان يتصرف بها في حياته ، او بطريق الأيراث .

التصرف بالسلطة الملكية : يحصل هذا التصرف بطريقتين : اما علانية وذلك باتساع الحصانات ، او بطريقة خفية « لا يشعر بها » ، وذلك بتوارث الوظائف العامة .

فالحصانة هي امتياز يمنحه الملك بعض كبار المالكين ويتلخص بتحريم الملك على نفسه وعلى عماله دخول ارض هؤلاء المالكين لزاولة القضاء فيها ولجباية الضرائب . وبذلك يعرف اذاً الملك ضمناً بحق الملك بحكم ارضه المملوكة وادارتها بصورة طليقة ، وبممارسة سلطة لها صفة شبه السيادة . وعلى هذا المنوال تكونت بالتدريج اجزاء من البلاد صارت بحسب درجات مختلفة ، خارجة عن السلطة الملكية .

اما توارث الوظائف العامة فمصدرة تلك الفكرة التي تتخلص بأن العمال المملوكين الكونتات يعتبرون انفسهم شأن الملك نفسه مالكي وظائفهم ويرون لهذا السبب انه يحق لهم نقلها لاولادهم ان هذه الفكرة التي ظهرت في عهد ملوك السلالة الاولى (الميروفنجيين *merovingiens*) قد لقيت مقاومة عنيفة عند ملوك السلالة الثانية (الكارولنجيين *Carolingiens*) وبصورة خاصة عند « شارلمان »

ولكن هذه الحملة لم تدم طويلاً وما لبث كبار الموظفين الملكيين ، بعد موت شارلمان ان استردوا استقلالهم . ثم ان توارث الوظائف بعد ان تثبت فعلاً ، اعترف الملك به رسمياً سنة ٨٧٧ في القانون الملكي الصادر في مدينة (كيرسي على الـ «واز Kiersy sur oise ») فنزعت السلطة الملكية الى التجزؤ وتجزؤ مكانياً بين عدد كثير من السلطات المحلية الصغيرة لم يبق للملك عليها الا سلطة غامضة مبهمه .

(ب) انتقال التاج : في العهد الذي كان الرئيس « الامير » الجرمني منتخبا من قبل الجمعيات *assembledées* ، استولى الملوك الفرنج على اقطار جديدة واعتبروا انفسهم كمالكين لها وضموا لانفسهم حق توارثها . الا ان هذا التوارث لم يكن كتوارث الملك الحديث في الاسر المالكة اي بانتقال الملك الى الولد البكر *primogéniture* بل كحق الارث في الحقوق الخاصة . وهذا ما ادى الى قسمة المملكة بين ابناء الملك . اجل لقد حاول تمييز الملك الذي يبقى شخصياً فردياً عن المملكة التي تكون وحدها غرض القسمة ، بل ان هذه الفكرة قد ازدادت قوة وشدة في عهد شارلمان الذي خص بكر اولاده وحده بلقب « امبراطور » . وترك لبقية ابنائه لقب « ملك » . الا انه لم تجل الشبه عن مآل المقام الملكي والامبراطوري كبداً مجرد *principe abstrait* ومستقل عن المكان الذي تنفذ فيه سلطته . ولكن ذلك كان حقاً عبارة عن قسمة السيادة بين ورثة الملك وكانت هذه القسمة مخالفة لفكرة السيادة نفسها التي يقتضي لصحتها ان

تظل باقية مدة من الزمن ، فليس بالمستطاع ان تتشكل الدولة وان
توجد مؤسسات منظمة وثابتة ؛ الا اذا كانت مالكة مكاناً معيناً محدوداً
وسيتيح لنا درس نشوء الدولة ادراك هذه الرابطة الشديدة بين المكان
والسيادة ادراكاً محسوساً . اما ضرورة وجود مكان ثابت فقد وضحت
في ذلك العهد لحداتها وصلت الى التغلب - فعلياً في البدء ثم حقوقياً بعد
ذلك على مبدأ القسمة . ولذلك نرى نحن ان التاريخ الرئيسي ، لم نشأ
السيادة الافرنسية ، من جهة الحقوق ، هو معاهدة « فردان » *Verdun* ،
سنة ٨٤٣ ، التي اقرت تقسيم الامبراطورية الكارولنجية *Empire*
carolingien الى ثلاثة اقسام . كون احدهما فرنسا حقاً . فاذا اريد
تعيين تاريخ مضبوط محكم لنشوء الدولة الافرنسية ، وجب برأينا اختيار
هذا التاريخ ، لا ريب ان فرنسه احرزت اما كن (بلاداً) جديدة منذ
ذلك الحين ، ولكن مكانها القديم الاول لم تصبه قسمة او تجزئة او على
الاقل لم يقسم او يجزء لامتد طويل ، بل انه انتقل كاملاً تماماً من ملك
الى ملك ومن حكومة الى حكومة حتى يومنا هذا .

(١) مؤسسات الملكية الفرنجية ان عدم الاستقرار والتغير الدائم
في كيان البلاد الافرنسية حتى نهاية الملكية الفرنجية يدلان على صفة
مؤسساتها الابتدائية والمجردة عن النظام في تركيبها .

« أ » النظام الاجتماعي ان الملاحظة الرئيسية التي يجب الانتباه اليها
بادي بدء هي ان كل ما له علاقة بهذا النظام الاجتماعي كان حينئذ تابعاً

لمبدء شخصية القوانين *principe de la personnalité des lois* وهذا المبدء نفسه كان قائماً على الفكرة الآتية : وهي انه لم يكن بالمستطاع ارغام القاطنين على الخضوع الى الحقوق الموجودة في البلاد التي استولوا عليها واستقروا بها ، وذلك حرمة لا تُفهم ثم لتعذر موافقة القوانين الرومانية لطبائعهم لما في هذه القوانين من دقة وضعوبة . ومن جهة ثانية لم يكن بالامكان ايضاً قلب عادات الاقوام الغالية الرومانية رأساً على عقب . فكان خرياً بالقاطنين وقد اعزموا الإقامة طويلاً ان يسعوا لأن يعيشوا وهؤلاء الاقوام في ألفة ووثام . لذلك افضى الامر الى احترام عادات وقوانين كل من هذين العنصرين من السكان : اى الحقوق الرومانية والعادات الجرمانية . ليس بخاف ما يؤدي اليه هذا الاسلوب من مشاكل فيما يتعلق بالقانون الذي يجب العمل به لحل خلاف او خصومة بين شخصين منتسبين لعنصرين مختلفين ، وفيما يتصل بصعوبة البينات التي يقتضي اقامتها لاثبات جنسية المتخاصمين . لذلك قضت الضرورة بالاعتماد على تصريح المتخاصمين ، عند فقدان شهادات الحيثية . فنجم عن ذلك الغش والخداع والريب . ثم ان هذا الاسلوب كان مخالفاً لكل تقدم حقوقي واجتماعي . بسبب خلو الشريعة من الوحدة والتناسق خلواً تاماً ، والا ان ذلك لم يمنع هذا الاسلوب من ان ينفذ ويعمل به في البلاد الافرنسية ، او على الاقل في بعض اقاليمها ، حتى القرن العاشر والقرن الحادي عشر .

وبالرغم من هذا الغموض وهذه النواقص ، يمكننا ان نلاحظ في النظام الاجتماعي الجديد امرين بارزين وهما : تكون طبقة اجتماعية وسطى بين الحرية والرق ، وبقاء رفعة المقام الكنيسي على ممر الغارات والحروب .

تشكل العبودية الاقطاعية servage كانت الهيئة الاجتماعية الرومانية او الغالية — الرومانية تسير نحو التلاشي والانحلال ، قبل الغارات البربرية . فالوظائف والاعمال الاساسية في الحياة الاجتماعية صارت مهمة او معطلة لحد اضطر السلطات الادارية الامبراطورية الى اكراه الافراد على عمل مالم يكونوا يودون القيام به عن رضى وايتار . فاصبحت المهنة الفردية الرئيسية لا اجبارية فحسب ، بل ارثية ايضا . وكان لهذه القاعدة اهمية كبرى فيما يتعلق بالزراعة . اذ كانت الملكية الواسعة سائدة في ذلك الحين ، حيث كان اصحاب الاملاك الزراعية الكبيرة يستغلون جهود المزارعين الصغار . فكان هؤلاء يفضلون النزوح الى المدن الا انه صار يحال دون امنيتهم بأنشطتهم بالارض التي كانوا يعانون من حرثها وزرعها ، وارغامهم وذريرتهم على البقاء فيها . فكانت نتيجة ذلك ان اجتمع حول بيت المالك الكبير مزارع يقوم باستثمارها افراد هم اوساط بين الاجرار والارقاء اطلق عليهم اسم « colons — اقنان » ، تربطهم باسيادهم وجية دائمة مفروضة من قبل الدولة ليس باستطاعتهم الاتقالات منها ، بل ليس بإمكان السيد فك وثاقهم منها .

لقد دام نظام الاقنان « الكولونات *colonat* » في عهد الملكية الفرنسية بل اتسع ونما ذلك لسبيين :

السبب الاول : ان الرق صار جانحاً الى الزوال . وكانت الكنيسة تحبذ زواله فكانت تسعى الى تحرير الارقاء بصورة تدريجية وذلك (١) يذللها العتق ضمن شروط اصبحت تزداد سهولة يوماً بعد يوم (٢) باصلاحها وضع الارقاء الحقوقي . بفضل منحها اياهم حق عقد زواج شرعي وما ينتج عنه من حقوق العائلة ومنها القدرة الابوية ، فصار العبد ، على هذا المنوال شخصاً حقوقياً ، ثم ان الغارات البربرية ساعدت ايضاً على ازالة الرق ، اذ انها احدثت حالة خلل في النظام وفوضى اتاحت لكثير من الارقاء الهزيمة والاثقلات من دون ان يستطيع اسيادهم تعقبهم واسترجاعهم .

والسبب الثاني لاتساع نظام الاقنان هو انحطاط وضع الرجال الاحرار الذي حصل في الحين الذي زال فيه الرق اما هذا الانحطاط فقد تحدر من مصدرين : الاول الغادة الجرمانية المتضمنة عين الولاء (او الاخلاص) *serment de fidélité* التي كانت تحلف للزعيم فتمنحه حق الأمر على من وهبوه انفسهم والتصرف بهم . والمصدر الثاني هو السنت العامة التي تقضي في اوقات الازمة الشديدة على الضعفاء بالاحتواء بالاقوياء — اي كبار المالكين في ذلك العهد .

وقد ادى هذان السببان الى ممارسة الاختضاع الاتفاقي او العقدي

assujettissement contractuel الذي يشكل ضرباً من بيع رجل الى رجل آخر اما بيعاً خالصاً او بيعاً بشرط منح ارض *concession de terre* او *précaire*.

كانت نتيجة هذا التطور المزدوج نشوء ونماء طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة الاقنان الاقطاعيون *serfs*. وهم اما اقنان رومانيون قدماء او عبيد قدماء حرروا فيما بعد، او رجال احرار باعوا انفسهم لزعيم ما، وقد كان افراد هذه الطبقة معتبرين كجزء من الارض التي يقومون بزراعتها لخدمتهم. كانوا يباعون معها بضووة اجبارية وفوق هؤلاء الاقنان الاقطاعيين كان السيد (او المولى) *seigneur* اي ذاك المالك الذي يتمتع زيادة على حق الملكية بما يسمونه « القضاء الملكي (الارضى) *justice domaniale* » وهو عبارة عن سلطة تتضمن بنوع خاص حق الحسبة « البوليس *police* » والقضاء بشأن الافراد الذين يعيشون في ارضه. ويتعارض هذا القضاء الملكي مع « القضاء العام » الذي هو منحصر مبدئياً بعمال الملك والذي يتضمن امتيازات منها جباية الضرائب وحق ضرب النقود، والاختصاص القضائي فيما يتعلق بالشؤون الجنائية الخطيرة او الدعاوي الحقوقية الهامة.

ثم ان الاسياد انفسهم مرتبطون بعضهم ببعض باواصر حماية واخلاص تتألف منها الموالاة الاقطاعية *vasselage féodal*. ومن الاسياد ستتشكل طبقة الاشراف في المستقبل، فسيكون الاسياد اذاً

اولئك المالكين الكبار واهل الحرب *guerriers* المحاطين باتباعهم
vassaux .

فالقول الفرنجية تبدو لنا اذاً كجموع مولويات (او سيادات
اقطاعية) *seigneuries* مؤلفة من مغان *villas* غالية - رومانية قديمة
محصنة ومحمية من الهجمات ، تقوم فيها دار اسيد مركزاً لسلطة محلية
صغيرة . اما المدن فكانت ايضاً محصنة ومؤلفة سكانها من اقطاع
صناع *serfs artisans* خاضعين لسلطة « كونت *comte* »
الكنيسة نلاحظ بجانب هذا النظام الاجتماعي الجديد هيئة
سابقة لعهد الغارات البربرية ما زالت قوتها باقية ، الا وهي الهيئة
الكنيسية المنظمة : ولم تقتصر الكنيسة في عهد الملكية الفرنجية على
حفظ ما كان لها من قوة وامتيازات في عهد الأباطورية الرومانية ،
بل انها زادتها واعمتها وذلك بفضل اسباب عديدة : (١) سبب ديني ،
وهو ان سلطان الايمان المسيحي على الاقوام الجرمانيين الساذجين
الاجلاف كان عظيماً (٢) سبب سياسي ، وهو انه بعد زوال سيطرة
العمال الاداريين الرومانيين ، اصبح المطران حامياً للسكان المغار
عليهم الذين كان ينتظم شملهم حوله ، ومن جهة اخرى كان الزعماء
الافرنج الاوائل ، يقدرون الفائدة التي قد تعود بها عليهم مخالفة
هؤلاء السكان . لذلك غدت الملكية الفرنجية الحامية الرسمية الالة
النصرانية .

بقيت اذاً المناطق (التقسيمات) الكنيسية في هذا العهد ، يدير شؤونها المطران الذي كان منتخباً من قبل « الاكليروس » ، والشعب وكان يجب ان يقتزن هذا الانتخاب برضاء الملك . وبجانب « الاكليروس العالمي *clergé séculier* » ، المؤلف من المطران والحوارنة ، راح ينمو ويتقدم « الاكليروس النظامي *clergé régulier* » المؤلف من الرهبان العائشين في اديرتهم ، وكان لكل منصب (عمل) كنيسي ولكل دير املاك ستستحيل فيما بعد الى ما يسمونه المنافع *bénéfices* يرتفق بها مبدئياً للقيام بعوز وحاجات المنصب او العمل . وكان يقوم بمجموع الاكليروس نفسه بادارة شؤونه وقيادة امره بواسطة جمعيات او مؤتمرات تسمى *conciles* او *synodes* تحت اشراف وسلطة الملك (الامبراطور بعد ذلك) والبابوية .

وكانت السلطات الكنيسية ، زيادة على مالها من املاك ، تتمتع كالاسياد ، بامتيازات خاصة كحق جباية بعض الضرائب (العشر مثلاً) وحق ممارسة القضاء وذلك انها (١) تحتفظ بحق حسم الدعاوي التي يكون احد اعضائها طرفاً فيها ، (٢) تنزع الى التجاوز على وظيفة المحاكم العلمانية *juridictions laïques* في ما يتعلق بالدعاوي التي تعتبر ان للدين او الاخلاق صلة بها كأمر الزواج مثلاً (بصورة خاصة) .

ان ممارسة الكنيسة القضاء ادى الى تشكل اسلوب حقوقي

خاص بها سمي « الحقوق الكنيسية *Droit canonique* » وهو مؤلف من العرف والعادات وقرار الجمعيات (المؤتمرات) الكنيسية *conciles* والبابوات *papes* ، فيترأى لنا ان الكنيسة كانت في عهد الملكية الفرنجية القوة الاجتماعية الوحيدة قدرة وانتظاماً ، تجاه الحالة الشبيهة بالفوضى التي اعقبت توطد الجرمانين في الغول .

(ب) النظام السياسي من الخطأ ان نظن ان الملكية الفرنجية كانت حائزة على قدرة او سلطة يمكن ان تضاهي الانظمة والمؤسسات الملكية الحديثة . او تشابه نظام الامبراطورية الرومانية الاستبدادي . لا ريب ان الملك الفرنجي لو فطن الى اعتبار نفسه كممثل للدولة ثم او تمكن من حمل الاقوام الخاضعة لسلطته على قبول هذه الفكرة ، لكان ممكناً وصوله الى تثبيت سلطته تثبيتاً شديداً متيناً . الا ان الاختلاط الذي حصل بين الملكية والساطة ؛ واعتبار المالك الملك جزءاً من املاكه ادى الى جعل المالك في منزلة مساوية تقريباً لمنزلة اعيان المملكة من ذوي القدرة ، سواء كان هؤلاء يملكون سلطة فعلية ككبار المالكين ، او كانوا اعمال الملك كالكونتات *comtes* . فلم تكن الاختلافات بينهم وبين الملك كاختلاف يجب حسمه بين مصلحة عامة ومصلحة خاصة ، بل كنزاع بين مصليحتين خاصيتين متعارضتين ، ولم يكن الملك قادراً على حفظ مصالحه الا باحترام المصالح المتباينة . ومعنى ذلك ان الدولة نفسها قد زالت عقب زوال

الامبراطورية الرومانية، ولم تتشكل دولة جديدة بالمعنى الحقيقي بل جل ما نشأ سيادة عسكرية بحته حلت في تلك البلاد . اما انشاء الدولة انشاءً حقيقياً جديداً بصورة كاملة لم يكن بالمستطاع حدوثه بزمان قصير . بل انه استمر طيلة تاريخ فرنسا ولربما لم ينجز حتى يومنا هذا — كما سنفصل ذلك بعد — .

فيتضح لنا من هذا الامر ان الملكية الفرنسية لم تكن جائزة الا على نظام اداري ابتدائي بسيط وخال من التناسق .

كان الملك محاطاً بكبار الاعيان الملكيين (اهل المقامات الملكية الكبرى) الذين كانوا في آن واحد خدمه ومستشاريه ، ومنهم يتألف البلاط *cour* . وكان اعظمهم شأنًا « اي رئيس القصر *maire du palais* » وكيلاً (قيماً) على الاراضي الملكية *intendant du domaine royal* ولما لم يكن في ذلك العهد تمييز قاطع بين ملك الملك الخاص والمقام الملكي ، صار « رئيس القصر » جامعاً في صلاحياته بين جميع السلطات الملكية وكانت تزداد قوته وتتسع سلطته لهون وخول الملوك المير وفنجيين الاواخر الملقيين بالملوك الكسالى *rois fainéants* حتى تمكن من جعل نفسه دائماً في وظيفته اي غير ممكن عزله *inamovible* ثم جعل منصبه ارثياً . ولما صار رؤساء القصر الملوك الحقيقيين ، عملياً ، افضى الامر بثورة احدهم على المقام الملكي فزال الاسرة المالكة المير وفنجية واسس الاسرة المالكة الفرنسية الثانية ،

اي الاسرة الكارولنجية *carolingienne* . ولم يبق منذ تقلد الكارولنجيين الملك اثر لرؤساء القصر .

وكان بجانب الملك جمعيات (مجالس) تلثم كل سنة في شهر مايس وفي فصل الخريف وتتداول بشأن القرارات الهامة ، كالاحكام التشريعية وامر الحروب .

اما عمال الملك فهم « الكونتات *comtes* » الذين كانوا ، بوقت واحد يقومون بادارة المال الملكي وشؤون السلطة العامة في مناطقهم ولم يكونوا ، كما رأينا ذلك قبلاً ، موظفين مطيعين وخاضعين للنظام بل كانوا مستقلين ازاء السلطة الملكية ، وذلك ناتج عن سببين :

(أ) انهم لم يكونوا يتقاضون بصورة مباشرة اجراً من الملك ، بل ان الملك كان يمنحهم ارضاً او منفعة *bénéfice* يمنحون ثمراتها .

(ب) انهم اصبحوا رويداً رويداً دائمين في وظائفهم (اي لا يمكن عزلهم *inamovibles*) ، الى ان صار وضعهم قريباً من وضع الكهن الكبار او الاسياد . وهم الذين سيكونون في العهد الاقطاعي الموالي الاتباع الكبراء *grands vassaux* .

لقد بلغت الملكية الفرنجية الى منزلة رفيعة من القوة والقدرة ، في عهد شارلمان الذي تمكن من مراقبة اعمال « الكونتات » عن كثب بواسطة مفتشين ملكيين مسميين « *missi domini* » ولكن سلطة شارلمان لم تدم بعد زواله ؛ اذ ما لبث « الكونتات » ان عادوا الى ما

كانوا عليه من استقلال بل ازدادوا استقلالاً .

٤ الخلاصة : يجب لادراك صنع الملكية الفرنسية وتقديره التحرز من الوقوع في خطأين ، أحدهما الاغراق بقدرة وخطورة الملكية الفرنسية ، والآخر الانقاص من قدرها .

لا ريب ان الملكية الفرنسية لم تظفر بالقضاء على الفوضى الاجتماعية والسياسية التي كانت ضاربة في بلاد الغول ، ولكنها ، بثبيتها بقوتها العسكرية ، حدود البلاد الافرنسية تثبتاً تاماً ، كانت تهيئ الانسباب لتكون الجماعة القومية الافرنسية الكبرى ، ذلك التكون الذي سيكون صنع النظام الاقطاعي والذي كان مستحيلاً حدوثه لو توالى التبديلات والتعديلات المكانية على فرنسه . فيسوغ اذاً لنا القول ان الملكية الفرنسية بثبيتها السيادة المكانية الافرنسية ، قد هيأت النظام السياسي والحقوقى في المستقبل ومكنت من تحقيقه .

القسم الثاني

الجماعة القومية *La Communauté nationale*

كما استنتجنا من بحثنا في السيادة المكانية التي هي المرحلة الاولى لنشوء الدولة ، ان هذه السيادة المكانية تتضمن تشكّل كيان (نظام) من القوى السياسية والاجتماعية ، قائم بنفسه نقول كياناً (نظاماً) *systeme* اذ من الضروري ان تكون هذه القوى المختلفة ، كالاقوام الغالية الرومانية والفرنجية في الغول مثلاً ، متحدة مرتبطة بعضها ببعض بصورة لا يمكن انفصالها ، ويجب ان يكون هذا الكيان (او النظام) قائماً بنفسه لان المجموع المؤلف من هذه الاقوام يجب ان يحى حياة سياسية مستقلة منيعة من كل ضغط او طاريء غريب .

تتحقق هذه السيادة المكانية كما رأينا سابقاً ، بالقوة العسكرية كقوة الفرخ العسكرية التي تغلبت على الجيوش الرومانية ، ثم على القبائل الجرمانية الاخرى . ولئن كانت القوة موجودة في بدء تكون الدولة ، وبنتيجة ذلك في بدء تكون الحقوق العامة نفسها ، الا انها ليست في هذا الامر العامل الوحيد . ويؤيد ذلك التاريخ حيث نرى ادلة عديدة منها تداعي الامبراطوريات العسكرية الكبرى ، كما برطوريقي الاسكندر

ونابليون الذي ثبت لنا ان الدولة التي تعتمد الى الحياة بقوة السلاح فقط تعرض نفسها للزوال العاجل . فينبغي لبقاء السيادة وثبتها ، ان تدعم بعنصر جديد ، يفترق عنها ، الا انه لا غنى لبقائها عنه ، الا وهو الجماعة القومية .

فالجماعة او (الجماعة) القومية هي آصرة التضامن لا بين مختلف اجزاء بلاد واحدة ، بل بين مختلف الافراد الخاضعين لسيادة واحدة . وقد اعترف الفلاسفة والفقهاء والكتاب السياسيون منذ عهد بعيد ، بضرورة وجود هذه الصلة بين الافراد المنتمين الى دولة واحدة . وانشأت عن ذلك النظرية المسماة بالعقد الاجتماعي *contrat social*

تتلخص نظرية العقد الاجتماعي التي كان جان جاك روسو من اكابر اربابها ، ان لم يكن ممثلها الا واحد بالقول انه يوجد في منشأ او اساس كل دولة اتفاق ارادات بين كافة افرادها العتيدين الذين يصرحون بخضوعهم لقوانين ومؤسسات وسلطات هذه الدولة ، فنظرية العقد الاجتماعي ، بهذا الشكل ، فاسدة وخطرة .

فهي فاسدة لانها تجعل من الآصرة القومية الشرط الابتدائي القديم لتكون الدولة ، بيد اننا وجدنا في تأملنا بمبدأ القوميات . وبمبدأ حق الشعوب بتقرير مصيرها ، ان الامة لا يمكن ان تشكل دولة ان لم تكن متمتعة باديء بدء بالسيادة المكانية . وهي فاسدة ايضاً لانه يستحيل عملياً ابرام عقد بين افراد يحصى عددهم بالملايين واحيانا بعشرات

او مئات الملايين . اذ ليس ممكناً ان يتم العقد الا بين عدد من الافراد محدود بصورة تقريبية . ففطرية العقد الاجتماعي ليست حقاً نظرية حقوقية ، ولا تمثل الا بنياناً فكرياً عاجزاً عن بيان حقائق الأمور .

ولما كانت هذه النظرية فاسدة صارت من اجل ذلك خطرة ، لانها اذا اتبعت حرفياً ، تقود الى نتائج ذميمة جداً . فالعقد في الحقيقة يتضمن ويستوجب ، كي يتشكل ، رضا الطرفين الطليق ، وما دام الامر كذلك ، فليس على اي فرد من الافراد يود الانتقالات من صلة ارتباطه بالدولة والخضوع لها ، الا ان يثبت انه لم يوافق قط على العقد الاجتماعي التي ترتكز عليه الدولة . ثم انه لا بد للعقد من ضمن « مضمون » ينص فيه على بعض شروط او احكام لا يمكن تبديلها او تعديلها الا برضاء ذوي العلاقة « المتعاقدين » . فاذا كانت الدولة قائمة على عقد ، فهي اذاً تحظر على نفسها كل تغيير او تعديل في هذه الاحكام فتقضي على نفسها بالركود ، وامتناع كل تقدم ورقي . فاذا كنا نحرص على الوصول الى حقائق الأمور يقتضي علينا ان نبتدئ بذا حازماً صيغة العقد الاجتماعي وان لا نرى في الجماعة القومية *communauté nationale* شيئاً سوى تضامن منافع *solidarité d'intérêts* يحصل على مركز الزمان ، بقوة التعامل والتقاليد والعرف والعادات بين العناصر المختلفة التي يتألف منها قوم من الاقوام .

ويهمنا ان لا يحصل التباس في معنى قولنا « تضامن منافع » وان

لا يفسر تفسيراً اقتصادياً محضاً أي مادياً . فلا تقصد المنافع الاقتصادية
البحث في قولنا « تضامن المنافع » بقدر ما تقصد المنافع السياسية، والفكرية
« العلمية » والاخلاقية والدينية التي تنبع عن وحدة اللغة ، والتقاليد
والعادات والذكريات .

اما وقد انتهينا من التتيه الى هذه النقطة ؛ فعلينا ان نسترسل ونتوغل
في درس الجامعة القومية وها نحن نقسم بحثنا الى اربعة فصول :

(١) فكرة الجنسية *notion de nationalité*

(٢) الجماعة القومية *Formation de la communauté nationale*

(٣) تنظيم الجماعة القومية *organisation de la communauté*

nationale

(٤) تكون الامة الافرنسية *Formation de la nation française*

الفصل الاول

فكرة الجنسية

لقد جرت العادة في معاهد الحقوق ان يكون بحث القواعد المتصلة
بالجنسية فرعاً من درس الحقوق الدولية الخاصة .

لا ريب ان قضية الجنسية تحل حتماً باديء بدء قبل البحث بالفرع
الثاني للحقوق الدولية الخاصة أي قبل اختلافات القوانين . اذ يجب على
القاضي الذي يورد تطبيق قانون ما على المترافعين ان يبدأ بالتثبت من

جنسيتهم . الا ان هذا التضامن الموجود بين هاتين المسألتين : الجنسية واختلافات القوانين . لا يستوجب ان تحمل كل واحدة منهما بحسب قواعد واحدة . فالحقيقة ان الحقوق الدولية الخاصة يجب ان تقصر على بحث اختلافات القوانين . اما بحث الجنسية فمرجه بعكس ذلك لا الحقوق الدولية ولا الحقوق الخاصة . بل الحقوق العامة الداخلية كما سنرى ذلك في درسنا تباعاً : نتائج الجنسية ، ومصادر الجنسية ، وعلاقات الجنسية بالمكان (البلاد) .

يبد لنا تقتصر في هذا البحث على ذكر بضغ قواعد فمن شاء تفصيلاً فليرجع الى درس الحقوق الدولية الخاصة .

١ - نتائج الجنسية

الجنسية هي آصرة حقوقية متينة مستمرة تربط شخصاً ما بسيادة مكانية ما . وتؤدي الى اخضاع ذاك الشخص الى المؤسسات الادارية والسياسية والحقوقية الموجودة في المكان المستقرة فيه هذه السيادة . والى الهيئات التي تمثل المؤسسات المذكورة وتحقق سيرها . فالحقوق الافرنسية مثلاً تطبق على الافرنسيين الذين يتمتعون بحقوقهم العائلية ، والملكية *patrimoniaux* ، بموجب احكام القانون الافرنسي والذين يقومون بالخدمة العسكرية . ويشتركون بالانتخابات ويؤدون الضرائب في فرنسه . الخ .

وبخلاصة القول ان الجنسية هي الاهلية المعترف بها لشخص ما
اعترافاً صريحاً لا مثابته فيه والتي تحوله المطالبة بالحقوق الموضوعة
الخاصة بالبلاد التي ينتمي اليها او بتنفيذ احكامها بشأنه ،

يتبين لنا من هذا القول ان للجنسية، حقوقاً ضلة بالحقوق الخاصة
بقدر ما لها بالحقوق العامة . بيد انه يمكننا ان نثبت منذ الآن ان
الجنسية داخلية في حظيرة الحقوق الداخلية . فلا فائدة في اعطاء الدولة
صلاحية ادارة شؤونها بموجب مبادي حقوقها الموضوعة اذا لم تكن
صاحبة الامر فيما يتعلق بجنسيتها او اذا كان تعيين رعاياها عائداً لسلطة
دولية ، لانه لو حدث ذلك لأصبح اشتراكها خلواً من كل عائدة .
فامور الجنسية داخلية اذاً بصورة رئيسية في نطاق الحقوق الداخلية .
وليس القصد من ذلك انه لا مجال لتدخل الحقوق الدولية في بعض
الامور المتصلة بقضايا الجنسية ، ولا سيما فيما يتعلق بحسم بعض
الاختلافات بين الدول حول مسائل الجنسية « كالجنسيات المزدوجة
doubles nationalités » . ولكن هذه التدخلات استثنائية عرضية
لا تبدل طبيعة آصرة الجنسية ، وكما ان الجنسية آصرة في الحقوق
الداخلية فهي كذلك آصرة في الحقوق العامة .

لا ريب ان الافرنسي مثلاً خاضع لحقوق بلاده العامة الخاصة
والعامة . ولكن الصلة التي تربط الفرد بالحقوق الموضوعة الوطنية هي
في الحقوق العامة اقوى وامتن منها في الحقوق الخاصة . فقد يحدث في

الحقوق الخاصة ان تنفذ بشخص احكام قانون اجنبي ، وذلك اما لانه اراد ذلك ، او إما انه قام بعمل حقوقي او ارتكب جرماً في بلاد اجنبية ، او إما لانه اقام دعوى ما في محكمة اجنبية . أما قواعد وانظمة الحقوق العامة الموجودة في بلاد ما فهي : بعكس ذلك . لا تشمل الا رعايا تلك البلاد . وليس خضوع قضايا الجنسية ، في بعض البلاد لاختصاص المحاكم المدنية « الحقوقية » بدلاً من خضوعها لاختصاص المحاكم الادارية ، ليضعف رأينا بالجنسية « اي انها آصرة حقوق عامة » اذ ان التمييز بين الحقوق العامة والخاصة لا يتوافق حتماً مع اختلاف الاختصاص بين المحاكم المدنية والمحاكم الادارية ، وذلك مبدأ متفق عليه .

تحقق عندنا الآن ان الجنسية آصرة حقوق عامة داخلية ، الا ان نتائجها تبدو في ميدان الحقوق العامة والحقوق الدولية .

وآصرة الجنسية هذا مستمرة حتماً . فلا يكفي الشخص للدخول في جماعة قومية ان يكون بينه وبينها صلات عرضية زائلة ، كأن يتجول في بلادها او يقيم فيها اقامة السافر او السائح ، او ان يكون له علائق تجارية مع سكان البلاد ، او ان يقر فيها مسكنه *résidence* بل يقتضي عليه ان يثبت ان هذه العلائق عميقة متينة ، وانه كفؤ للاشتراك بالحياة القومية نفسها ؛ بما فيها من امور سياسية هامة بالامور البسيطة .

تستوقفنا هنا مسألة هي معرفة من ذا الذي يقدر قوة الآصرة التي تربط شخصاً ما بالبلاد التي تربط شخصاً ما بالبلاد التي يزعم أو يطلب انتماء إليها . وما هي المبادئ التي ينبغي بموجبها تقدير هذه القوة : تلك هي قضية مصادر الجنسية .

٢ - مصادر الجنسية

يرى بعض كبار المؤلفين في الجنسية آصرة عقدية *contractuelle* في الاصل ؛ فهم يقولون ان الجنسية عقد ثنائي « مزدوج » *synallagmatique* يعقد بين الفرد والدولة التي يدعي الانتماء إليها . ينتج حقوقاً وواجبات ل يتمتع بها ويتحملها كل من الطرفين المتعاقدين . ان هذا الرأي منبعت عن العادة التي جرى عليها باعتبار الجنسية كصلة حقوق خاصة ، وهذه الفصلة من الصلات الحقوقية هي في الحقيقة اكثر من الحقوق العامة ، مطابقة لفكرة العقد . اما وقد فندنا قيمة هذه العادة فلسنا لنقبل النتيجة التي تستنبط منها : وعندنا ان لباس الجنسية الصيغة العقدية امر متعذر ادراكه نظرياً كما انه يصطدم اصطداماً شديداً باحكام جميع الشرائع الموضوعية التي هي مبينة له .

« ١ » من الجهة النظرية : لا تتوافق الجنسية وصفات العقد الاساسية

التي هي :

« أ » ان العقد عمل حقوقي يجري بين شخصين حقوقيين مفرقين

« ب » ان العقد يتضمن رضا جميع الاشخاص الذين هم اطراف في العقد . « ج » ان العقد لا يمكن تبديله او تعديله الا برضاء موقعيه الاولين بدون استثناء .

اما الجنسية فهي : « أ » لا تنشأ بين شخصين حقوقيين مختلفين . ومن القواعد المتفق عليها ان طرفي العقد يجب ان يكونا مفترقين مستقل احدهما عن الآخر ، فعقد البيع مثلاً يتضمن بائعاً ومشترياً . اما في الجنسية فليس الامر كذلك ، اذ مما هو مدفوع وغير مسلم بصحته « ١ » ان يكون طرفا العقد فيها شخصين حقوقيين « ٢ » ان يكونا مفترقين ، على فرض انهما شخصان حقوقيان . وفي الحقيقة ليس بالثابت ان الطرفين في الجنسية شخصان حقوقيان .

قد يصح التسليم بذلك فيما يتعلق بالفرد . حينما يكون حائزاً على جنسية موجودة من قبل . او حينما يكون في مجتمع لا تتوقف فيه الشخصية الحقوقية على الجنسية . ولكنه حدث في الحقوق الرومانية والحقوق الافرنسية مثلاً ، ان كانت الشخصية الحقوقية مناطة باكتساب الجنسية . فلم تكن الجنسية اذاً تدل على شخصية حقوقية سابقة لاكتساب الشخص هذه الجنسية .

وكذلك شأن الجماعة القومية *collectivité nationale* التي يتاح للفرد الدخول فيها . فهي في عصرنا هذا ممثلة حقوقياً من قبل شخص حقوقي هو الدولة . فاذا سلم . كما نحن نرى ذلك . بان تشكل الجماعة

القومية سابق لنشوء الدولة اذ ان هذه الجماعة القومية احد عناصر الدولة فلا مندوحة حينئذ من القول ان الجماعة القومية التي ينتمي اليها الفرد ليست شخصاً حقوقياً .

ثم لو فرضنا ان الطرفين في الجنسية هما شخصان حقوقيان ، فليس بالامكان ايضاً التسليم بانهما مختلفان يفترق احدهما عن الآخر . لان الشخص الذي يحرز جنسية ما يصبح جزء لا يجزء للجماعة القومية التي يزعم الانساب اليها .

فمن هذه الجهة لا يشكل اكتساب الجنسية عقداً . بل هو عبارة عن اندماج فرد ما بجماعة قومية موجودة من قبل .

(ب) ان الجنسية لا تتضمن رضاء الطرفين ، والعقد هو تبادل الرضاء

ابا الجنسية فهي (١) لا تتضمن رضاء الفرد . وذلك لسببين :

اولاً : ان الفرد حينما يمنح الجنسية يكون صغيراً يعجز عن الاعراب

عن ارادته . ولا يمكن ان يعهد الى ممثله الشرعي . اي ابيه او وصيه .

بحق اتخاذ قرار هام كهذا . من دون ان يعطى القاصر حق العدول عن

هذا القرار عندما يبلغ رشده . ثانياً : لئن اقر هذا الحق في بعض

الاحوال الاستثنائية . فليس ممكناً اتخاذ كقاعدة عامة . من دون جعل

جمهور الجماعة القومية عرضة للخلل والتبدل الذين لا يتفقان مع مصلحة

هذه الجماعة القومية . فليس اكتساب الجنسية برضاء الفرد اذاً امراً

استثنائياً لا قاعدة عامة .

(٢) لا تتضمن الجنسية رضا الجماعة القومية ايضاً ..
 ليس باستطاعة الامة ان تخرج من حماها فرداً منها متصلاً
 بها بصلاته العائلية او بروابط المنافع ولا ان تتقبل بصورة طليقة حرة
 افراداً تابعين من قبل لجماعة قومية اخرى . والقواعد التي تسنها كل
 امة في هذا الشأن تطابق حتماً هذا المبدأ المزدوج : (١) على كل
 فرد ان يكون له جنسية (٢) لا يمكن ان يكون للفرد اكثر من
 جنسية واحدة . فمن جهة الجماعة القومية ليست الجنسية اذاً الا التثبت
 من اجتماع الشروط الفعلية المطلوبة لاكتسابها من قبل الفرد ذي
 العلاقة . اما الحالات التي تمنح فيها الجنسية او تمنع بصورة جرة فليست
 الاستثنائية :

فالجنسية اذاً ليست عقداً . وقد اسماها بعض علماء الحقوق المعاصرين
 « العمل الحقوقي — الوضع (الحال) *acte - condition* » اي العمل
 الحقوقي الذي يتوقف عليه منح فرد ما وضعاً حقوقياً ما .

(ج) يمكن تعديل الوضع الحقوقي الناشئ عن الجنسية من دون رضا الفرد
 يشكل العقد قانون الطرفين المتعاقدين فلا يسوغ لاحدهما ان يغير
 او يعدل العقد بمجرد ارادته او مشيئته . بل يقتضي لتعديل احكام
 العقد رضا الطرفين .

فاذا تأملنا الجنسية وتبادر لنا ان نعتبرها عقداً وجدنا : (١) انه
 لا بد لتعديل الوجائب والحقوق التي يشكل الجنسية شرط ممارستها

من قبل الفرد ، من رضاء جميع ذوي العلاقة ، وهذا امر مستحيل عملياً ، لا سيما في الدول الحديثة التي تعد رعاياها بالملايين . (٢) انه مستحيل ايضاً تعديل الحقوق والواجبات بشأن بعض منهم وان تبقى غير معدلة بشأن الآخرين . اذ يجب ان تكون نتائج الجنسية واحدة تجاه الجميع .

فنتيجة ذلك ان النظام القومي يجب ان يكون ممكناً تعديله بدون رضاء جميع ذوي العلاقة ، كما قضت ذلك المصلحة القومية . تعديلاً يشمل كافة الافراد المنتمين الى الجماعة القومية ، بلا ادنى تمييز او تفريق بينهم .

والخلاصة ان اكتساب الجنسية لا يشكل عقداً ، بل هو (عمل حقوقي

— وضع *acte condition*) سابق لتطبيق نظام شامل على فرد ما .

(٢) الشرائع الموضوعية *Législations positives* ان النقاط

الاساسية التي يمكننا التفكير والروية من استنباطها من الطبيعة الحقوقية لاكتساب الجنسية ، تؤيدها كافة الشرائع الموضوعية . ولنا لنبحث في فروع كل شريعة من هذه الشرائع المختلفة ، او في فروع الشرائع الرئيسية منها . بل سنكتفي باستنباط بضع مبادئ اساسية يمكن اعتبارها مشتركة بين اكثر هذه الشرائع .

(أ) لم يُكره قط حق الدولة ان تبذل او تعدل وضع رعاياها من دون

رضائهم الفردي

(ب) تعين شروط اكتساب الجنسية من قبل القانون ، عند الولادة

وتراعى الاحوال الفعلية التي تحيط بالولادة .

تقسم الشرائع فيما يتصل بالجنسية الى فصيلتين :

« ١ » الشرائع التي تؤثر الاخذ بمبدأ صلة المكان (حق المكان

ius loci) اي التي تعول على المكان الذي يولد فيه الشخص او على

المكان الذي يكون فيه مقام الشخص *domicile* حين ولادته .

« ٢ » الشرائع التي تأخذ بمبدأ صلة النسب (حق الدم *ius sanguinis*)

اي التي تنظر الى جنسية الوالدين حين ولادة الشخص .

ويندرج كثيراً ان تأخذ شريعة ما باحد هذين المبدأين بصورة

مطلقة انحصارية بل يُجمع بينهما بحسب درجات ونسبة مختلفة ،

وباساليب متنوعة :

« ١ » تعين حيناً الاحوال التي يصاد فيها الى مبدأ صلة النسب .

« ٢ » يؤخذ حيناً باحد المبدأين ويقل بالمبدأ الآخر بصورة

اضافية في الاحوال التي يتعذر فيها العمل بالمبدأ الاول . مثال ذلك :

يعمل بموجب مبدأ صلة المكان عند ولادة الطفل من ابوين مجهولين .

« ٣ » يترك في بعض الاحيان ايضاً للشخص ذي العلاقة :

الخيار بين الاسلوبين ، فيحق له الخيار عند بلوغه الرشد . الا انه قبل

سن الرشد يبقى خاضعاً بصورة مؤقتة (اي حتى بلوغه هذه السن) الى

احد هذين المبدأين فقط ، اي اما الى مبدأ صلة النسب او الى مبدأ صلة المكان .

ولا بد لنا من الإشارة الى انه يرجح بصورة غامرة مبدأ صلة النسب ، وذلك حقاً امر معقول . فاذا صح — كما رأينا ذلك سابقاً — ان الآصرة القومية « اي صلة الجنسية » هي مظهر من مظاهر وحدة المنافع *communauté d'intérêts* كان من مصلحة الفرد حينئذ ان يكتب جنسية والديه . ولكن الامر ليس كذلك في البلاد الجديدة ، اوفي البلاد القليلة السكان التي تسعى الى ضم جميع الافراد الذين يعيشون في ارضها الى جامعها القومية والتي تقسح مجالاً واسعاً بسبب ذلك الى مبدأ صلة النسب لا اجل تعيين جنسية الاشخاص . (ج) قد يناط ، تحديد الجنسية ، بصورة استثنائية بارادة ذي العلاقة

وهذا ما يحصل في حالي التجنس *naturalisation* والالحاق *annexion* . فالتجنس هو منح الدولة جنسيتها لفرد ما بطلب منه . ويستلزم ذلك شرط دوام المقام (*domicile*) او المسكن (*residence*) في البلاد مدة معينة او شرط اداء خدمات للجماعة القومية . فالتجنس اذاً يتضمن تطبع الطالب وتخلقه بطبائع و اخلاق الجماعة القومية قبل اكتسابه جنسيتها ، تطبعاً وتخلقاً يوجد تضامن في المنافع بينه وبين افرادها . وللتجنس مبدأً صفة شخصية محضة .

اما في الحالة الثانية اي الحاق بلاد ما الى دولة ما ، فلا مرء ان ليس باستطاعة اهل البلاد الملاحقة الاحتفاظ بجنسيتهم القديمة . لذلك فهم يكتبون جنسية الدولة الملاحقة ، الا انه يترك لهم عادة حق

اختيار جنسيتهم القديمة، بشرط نقل مسكنهم ومقامهم الى بلادهم الاصلية .
تلك اِذَا حالات ، كالحالات التي يجوز فيها للفرد الخيار بين صلة
النسب وصلة المكان ، تمكن الشخص من الاعراب عن ارادته بشأن
اكتساب او تبديل الجنسية ، الا انه يجب الانتباه الى ان هذه الحالات
ليست الا استثنائية وان ظهور الارادة فيها متوقف على اجتماع شروط
فعلية تؤيد حرمة المبدأ القائل بقيام الجماعة (الجامعة) القومية على تضامن
المنافع الفعلي بين افرادها .

٣ - علائق الجنسية بالمكان

لقد اظهر لنا بحثنا في الجنسية ، ولا سيما مبدأ الصلة المكانية ،
الرابطه الموجودة بين السيادة والجنسية . وليست هذه الرابطه بمستغربة
اذا ان السيادة والمكان عنصران اساسيان للدولة فحري اذا ان نبحث في
علائق الجنسية والسيادة .

قلنا سابقاً ان السيادة هي انحصار الاجبار الاجتماعي في مكان معين .
والجنسية هي تضامن منافع فلي متوثق بين الاقوام القاظنة مكاناً
خاضعاً من قبل الى سيادة واحدة .

وينبغي ان يلاحظ ان السيادة والجنسية لا تختلطان ولا تتعارضان
بل انهما ، بالرغم من حجب احدهما الاخرى حجباً جزئياً ، لما بينهما من
رابطه متينة ، تظلان محفظتين ، فيما بينهما ، بعض الاستقلال .

(١) السيادة والجنسية لا تختلطان. لقد اثبتنا سابقاً اثباتاً كافياً ان الجنسية لا تكون يستكنى الفرد في مكان معين ؛ بل يجب ثمة لا اقامة عرضية موقته ، بل تضامن منافع فعلي . فيقتضي اذاً : للانتساب الى جنسية ما وجود او اصر بعقيدة الشبه من حيث : القوة . والمتانة ، عن الاواصر التي تنشأ من اسفار الانجار او البوذية . ولهذا قد يولد الشخص في بلاد ما ولا يكتسب جنسية تلك البلاد . (كما لو طبق اسلوب صلة النسب *jus sanguinis* مثلاً) . ثم قد يسافر الانسان الى بلاد ~~بعضها~~ ويسوح فيها بل يجعل فيها مسكنه المعتاد من دون ان يفقد من جراء ذلك جنسيته القديمة ويكتسب اخرى جديدة .

ومآل هذه الفكرة انه لا بد من ان يوجد دوماً في بلاد ما افراد متمون الى جنسية غريبة .

(٢) السيادة والجنسية لا تتعارضان . هل يقصد من ذلك انه يقتضي الاستغناء عن فكرة المكان ؟ قد يسبق الى الظن اننا ، بعد اعتبارنا بان السيادة المكانية هي المرحلة الاولى لتشكيل الدولة ، نجدنا لهذا السبب قد وصلنا الى مرحلة ثانية من هذا التطور حيث اصبحت هذه الفكرة القديمة عقيدة لا فائدة فيها ، وانه يمكننا بعد ذلك اهمالها واعتراض فكرة الجنسية عنها .

كلا ان ذلك غير صحيح . إذ ان استمرار السيادة لا يعارض تشكيل الجنسية . ولئن كان صحيحاً بوجود تضامن منافع بين الافراد

مستقلة عن السكان الذي يقطنونه ، فليست قوة هذا التضامن واحدة متساوية في اي مكان كان

فنتيجة ذلك ان وضع الفرد الحقوقي يختلف بحسب وجوده في مكانه القومي « بلاده » او في غير بلاده .

(٣) تمتاز السيادة والجنسية امتزاجاً جزئياً . لكن كان يجمع بين الافراد

المتضمنين لجنسية واحدة ، تضامن المنافع ، فليس قوة هذا التضامن واحدة مثلاً : بين باريسيين او بين دمشقيين . او بين باريسيين وفرنسيين مقيمين في اميريكه . بل اننا نرمي الى ما هو اقصى من ذلك ونقول ان مصلحة الدولة تقضي ان لا يهجر بلادها لف هام من رعاياها . فتفترق الامة حزائناً واشتاتاً في العالم نظير انحلال الجنسية نفسها . لذلك كان للدولة مصلحة كبرى في استبقاء قسم كاف من رعاياها في بلادها ، ثم بخصها اياهم بوضع ممتاز

واذا سلمنا ان الدولة اضطرت لكثرة رعاياها الموجودين في بلادها الى تحييد هجرتهم ، ونتيجة ذلك الى منحهم وضعاً حقوقياً نظير وضع الذين يبقون في بلادها ، فان الدول الغربية التي يحل فيها المهاجرون ، لا يمكن ان تحجز هؤلاء التمتع بجميع حقوقهم اذا واثبح لهم ذلك لانهم في بلادها وطناً قومياً قد يبلغ من القوة مكانة يصبح فيها قادراً على معارضة مبادئها القومية نفسها

يستنتج مما تقدم ان مصلحة الجماعة القومية التي ينتسب اليها الفرد

او مصلحة الدول الاجنية التي يهاجر اليها الفرد ، تقضي بان لا يتمتع
بتمام اهليته الحقوقية الا الفرد المقيم في بلده القومي .

(٤) السيادة والجنسية تحتفظان باستقلالهما (اي انهما منفصلتان) . ان

الانسان المقيم في بلاد غريبة سيدخل عليه ما يسمى الرومانيون
« *capitis diminutio* » اي نقص في اهليته الحقوقية .

فيجب اذاً معرفة ما اذا كان يحزم هذا الشخص من كل حق ، واذا
فرضنا انه يبقى حائزاً على بعض الحقوق فينبغي معرفة ما اذا كان يمارسها
بموجب شريعته او بموجب شريعة المكان المقيم فيه ولما كانت المسألة الثانية
تابعة للحقوق الدولية الخاصة اي للاختلافات القوانين ، فلنستلزمها
ببحثنا .

اما في ما يتعلق بالمسألة الاولى ، فلا مرء ان الفرد ، ان لم يكن
متمتعاً في البلاد الاجنية بالحقوق التي يتمتع بها في بلده القومي ، فهو
يملك بالرغم من ذلك اهلية حقوقية ذات بال . وجدير بالملاحظة ان هذه
الاهلية الحقوقية ، التي كانت مفقودة او في حالة ابتدائية في العهد القديم
Antiquité ، ما برحت تغزو منزلتها وتفتحتم امرها في خلال العصور
التاريخية بقدر تقدم معرفة الناس التفريق بين المكان والجنسية ؛ الى ان
افضى الامر الى اتجاه الميول والتزعزعات الآن الى ان حماية الرعايا لا تزول
بوجود الفرد في بلاد غريبة . ولهذا فان الشخص المقيم في بلاد اجنية
يبقى خاضعاً ضمن حدود معين ، الى شريعته القومية ويظل محتفظاً بمبدأ

ازاء جماعته القومية ، بالحقوق والواجبات ، السياسية والعسكرية والمالية الخ . الا ان ممارسة هذه الحقوق والواجبات (كحق النخب التصويت ، مثلاً) توقف فقط ، ولا تزول ، طيلة مدة اقامته خارج بلده القومي .

الفصل الثاني

تكوين الجماعة القومية

عنينا فيما تقدم بدرس الجنسية ، اي اندماج الفرد بجماعة قومية موجودة سابقاً .

فعلينا الآن ان ندرك كيف تتكون هذه الجماعة القومية نفسها وان نعرف اي مرحلة من مراحل تطورها تصادف تشكيلها بنظر الحقوق العامة الداخلية . وليس لنا هنا ان نتصدى لمعرفة ما اذا كانت هذه المسألة تحل بصورة متباينة بنظر الحقوق الدولية العامة ، كما اننا لم نحاول التطرق لهذا البحث حينما بحثنا قضية السيادة المكانية .

ولا بد لنا ايضاً من الاستعانة بالقاعدة التي كانت مبدأ دخولنا في البحث والتثبت من صحتها هنا ، والتي مآلها ان الجماعة (او الجامعة) القومية قائمة على اساس تضامن المنافع .

تتكون الجماعة القومية تكوناً واقعياً فعلياً عند تحقق الشروط التالية:

- (١) النظام العام المكاني *L'ordre public territorial*
(٢) توحيد الحقوق *L'unification du droit*
(٣) الارادة العامة *La volonté générale*
(٤) وحدة المدنية *La communauté de civilisation*

فيقتضي علينا ان ندقق كلا من هذه العناصر ونبحث عما اذا كان لها جميعها ، من الجهة الحقوقية نفس الخطر والشان .

١ - النظام العام المكاني

- تبين لنا من بحثنا صفات السيادة المكانية :
- « ١ » ان السيادة المكانية تستلزم بادي بدء الانتقال من حياة البداوة الى حياة الحضارة اي استقرار الاقوام في ناحية معينة .
- « ٢ » انه يجب ان تكون هذه الاقوام قادرة على الذود عن حوزتها عسكريا وصيانة نفسها من كل طاريء خارجي .
- فئة اذاً طائفة من الاقوام متوطنين في بلاد قادرين على حمايتها .
- ولا مندوحة لنا في هذا الشأن من ملاحظة امرين :
- « ١ » ان النظام الحقوقي الذي يتحقق بحسب الصورة السابق بيانها اجوف ابتداءً اذ ليس النظام الذي لا يمنع في داخل البلاد جميع الحروب وضروب الاعتداء بنظام حقوقي صحيح .
- « ٢ » ان هذا النظام الحقوقي الناقض هو بدء نظام حقوقي اكثر

تقدماً واعظم شأناً الا وهو النظام العام المكاني او الداخلي . وليس في الحقيقة بالامكان وجود النظام العام المكاني بين اقوام غير ثابتة لا تستقر في مكان ، يتعذر من جراء ذلك حصرها وتعيينها تعييناً صحيحاً فكل تقدم يحصل في هذه الحال يكون ، آله الزوال فيضطر حينئذ الى السعي دوماً لاستعادته . وليس بالامكان ايضاً بقاء هذا النظام اذا كان مبذول المقادة مباح الذا مار امام هجمات الغريب وغاراته . فلا يتحقق اذاً الا بعد تكون السيادة المكانية وتوطدها .

بقي علينا ان نبين لماذا كان النظام العام المكاني ، من الجهة الحقوقية احد العوامل الرئيسية للجماعة القومية ، وما هو قدره وشأنه .

ما هو ، بادي بداءة ، النظام العام المكاني ؟

النظام العام هو ايجاد حالة سلام دائمة في مكان ما ، تتضمن امتناع جميع طبقات الامة عن الاعتماد على الحرب كوسيلة لتحقيق مآربها الخاصة ، واتحادها ابتغاء لحفظ "سلام (الامن) العام .

والنظام العام هو ، ان اردنا ذلك ، ميثاق "كيلوج ، *pacte Kellogg* مطبقاً في الحقوق العامة الداخلية ، بيد ان هنالك فرقين ، اولهما ان النظام العام المكاني لا يحصل باتفاق ارادة صريح بل بتشكل حالة فعلية عرفية *coutumier* تشكلاً تدريجياً وغير متوقع او مقصود ، وثانيهما انه يجب ان يحصل ويتحقق فعلاً ، في حين ان ميثاق كيلوج لم يبد بعد الا كتصريح . بقاعدة لا يزال مجهول اذا كانت المحاولة التي تمثلها ستقرن

بتجاسع. ا. كيد ام لا (ولا تقصد بذلك ، الحكم على ميثاق « كيلوج »
 بخير او شر) . يتجولنا هذا التعريف ان نقول : (١) ان النظام العام
 المكاني هو حقاً عامل انساني وزكن من اركان الجماعة القومية (٢) وانه
 بتعبير آخر عامل سلبى *facteur négatif* يجعل تكون الجماعة القومية
 ممكناً من دون ان يكون سلباً مباشراً لتحقيقها .

١ ضرورة وجود النظام . يفيد النظام العام الغاء الحروب الداخلية في
 مكان ما . بيد انه ليس بالمتعتم ان يكون هذا الالغاء مطلقاً جازماً . فالتاريخ
 ولا سيما تاريخ فرنسا يثبت ان ما من بلاد ' مهما بلغ نظامها من الاتقان
 استطاعت ان تنجو من الاضطراب والقلق الداخلي . لذات يكفي ،
 لتحقيق النظام العام في بلاد ما ' ان لا تكون الحروب الداخلية فيها بحالة
 اعتيادية ومعاودة ' وان لا تحدث الا كعارض استثنائي زائل .

وبديهي ان الحرب في الحياة الدولية كما هي في الحياة القومية نفسها
 سبب تفريق يزداد به ضرر اسباب التفريق . الاخرى الموجودة قبلاً
 فاذا فرضنا ان العناصر المختلفة التي يتشكل منها اهل البلاد قد تخاصمت
 وتنازعت لسبب اما قصادي او سياسي ' او ديني الخ . فليس خوضها غمار الحرب
 بالوسيلة الناجعة لحل الخصام بل ان الحرب تزيد الخصام غلا واحة وتمد في اجله .
 قد تؤول الحرب بين الافراد ' الى نتيجة ثمينة بالمعنى المادي ' اذا
 اسفرت عن انقراض الخصم انقراضاً تاماً ، اما بين الجماعات ' فلا يمكن
 التفكير بصورة جدية بحدوث امر كهذا . فاذا كان متعذراً ان تؤول

الحروب الداخلية ، في غالب الاحوال على الأقل ، الى زوال الخصم ،
— وهذا ما يرتاح له — فهي تودث افراط المغلوبين في الطلب . وتزيدهم
رغبة بالانتقام .

ولئن ثبت ان منع الاختلافات والمنازعات الاجتماعية او جسمها من
الواجبات الاساسية للحقوق ، فليست الحرب الا لتستفز همه المتشرع
الحقوقي لتلافيا . ثم لما كانت تشكل الجماعة القومية يستوجب ازالة
الاختلافات والمنازعات القومية الكبرى ، اصبح بديها ان يكون اول
عمل في هذا الشأن ، الغاء الحرب كواسطة لحل المشاكل .

(٣) النظام العام عامل سلمي . ليست الحرب ، اختلافاً او منازعة ،

بالمعنى الحقيقي ، بل هي مظهر اختلاف 'بشكل قاسٍ عنيف' . اذا فليس
الغاء الحرب وحده بكاف لتشكيل تضامن حقيقي بين سكان بلاد ما ،
وانما هو احد العناصر الاولى لهذا التضامن . فقد تساعد القوائد
الاكيدة التي تمنحها البلاد من تحقق النظام العام على ايجاد الاتحاد الذي
يصبح امراً لازماً لحفظ السلام (الامن) ، ولكن هذا لاتحاد الذي
لم يزل ' في هذه الحال ، طفيفاً ، ان كان قادراً على صد تيار القتال في
الخصومات الضئيلة ' الا انه يتلشى امام اسباب التفرق القومي الشديدة
الجسيمة .

فعلينا اذاً بعد وصولنا الى هذه النتيجة الاولى ، ان نترسل في
البحث ، ونسأفل عما اذا لم يكن تكون الجماعة القومية مستلزماً عتصراً

جا. يبدأ عدا النظام العام وليس هذا العنصر في الحقيقة الا توحيد الحقوق

٢ - توحيد الحقوق

اثنى لم يوصلنا بحث النظام العام الى حل القضية حلاً تاماً، فقد ارشدنا الى معرفة عناصر الحل . فلما ان تكون الجماعة القومية ووجود الاختلافات الشديدة الكبرى بين عناصر سكان البلاد ، لا يتفقان : فلا ريب ان الحقوق هي الوسيلة الناجمة لحسم الاختلافات الاجتماعية . ولكن ذلك غير كاف ، فكما ان الشرط الاول للمناظرة هو التكلم بلغة واحدة ، كذلك يقتضي لحسم خلاف ما ، البحث والمناقشة في حقوق واحدة . ولنوضح ذلك بمثال تاريخي : يروي لنا مؤرخو روما القديمة ان سكانها في ذاك العهد كانوا من طبقتين مفترقتين : الآباء *Patriciens* وهم سلالة العوائل التي كان اجدادها مؤسسي روما ، وسواد الشعب *Plébéiens* وهم فئة من الناس مؤلفة من غزباء متوطنين في الارض الرومانية او من ارقاء قدماء صاروا بعد ذلك عتقاء . وقد انشأ الآباء الذين كانوا الفريق الاقوى نظاماً عاماً مكانياً متيناً . ولكنهم ان كانوا انشأوا ايضاً بعضاً من النظام الحقوقي ، فقد كانوا يأبون منح سواد الشعب فوائد هذا النظام فكان الشعب وهذا الراجح في الرأي يسير في شؤونه بحسب العرف والمبادئ الخاصة به . فقد كان يحدث من جراء وجود هاتين الشريعتين او بالاصح ، المبادئ الحقوية المختلفة ،

ان سواد الشعب — وهو الفئة الادنى قوة — عند اختلاف جسيم ذي شأن ، اقتصادياً كان او سياسياً ، يجعله قانطاً من نجاح ادنى طلب له ، كان حينئذ ينفرد بنفسه ، او كما كان يقال في ذلك الحين يضرب في الجبل المقدس *faisait retraite sur le mont sacré* مهدداً ، اذ لم يلب طلبه الحق ، بهجره ابدأ ربماً شجياً ضيق الصدر . وهذا ما اضطر بالتدريج الرومانيين الى منح افراد سواد الشعب الثرة بعد الثرة جميع الفوائد والميزات التي تنتج عن الحقوق الرومانية في ذلك الحين ، فانهى الامر بهؤلاء الى الامتزاج والاندماج بالآباء انفسهم .

يتبين لنا من ذلك ان العامل المسبب ، في تكون الجنسية الرومانية لم يكن الحقوق ، بل توحيد الحقوق .

وما شأن الرومانيين في هذا الامر الا كشأن كل شعب . فلا يتصور ان تكون الاواصر التاريخية والاقتصادية التي تشد وتمسك الالة القومية ، من عظم قوتها ووثاقها ، قادرة على ازالة جميع اسباب الخلاف والنزاع ابدأ . فان ما يجب اجتنابه والتحرز منه ، ليس نشوء خلاف ما بل تفاقم هذا الخلاف ودوامه ، لذلك يقتضي الحصول على وسائل حله او حسمه . ولما كنا نبذنا الواصل العنيفة ، صار واجباً علينا الاخذ بالوسائل السلمية ، اي الحارقة .

انما لا يكفينا ان نقول ونؤكد ان توحيد الحقوق هو العامل الاساسي لتكوين الجماعة القومية ، بل يجب ايضاً ان نعلم كيف يحصل

توحيد الحقوق ومتى يحصل . كيف يحصل ؟ يحصل بالعرف . والمبادئ والتقاليد الناتجة عن التعامل الحقوقي . متى يحصل ؟ يحصل لا بتوحيد الحقوق الوطنية التام ختماً ، بل بتكون حد أدنى *minimum* من القواعد الحقوقية المشتركة القادرة على حل جميع الاختلافات والمخاصمات مهما كان شأنها وخطرها .

(١) التعامل الحقوقي *Commerce juridique* اذا رجعنا الى تأمل حالة الرومانين مثلاً ، نجد ان الآباء وافراد سواد الشعب لو لم يكن بينهم ما يسمى معاملات *relations d'affaires* لما كانوا اتفقوا على القواعد الانسانية الشاملة للحقوق ، والدليل على ذلك ان مطالب سواد الشعب كانت تدور في غالب الاحيان حول النقطة الآتية : الغاء الديون او تنقيصها . والديون هي خلاصة تعامل حقوقي سابق . قد أضلنا احياناً في هذا العصر خطأ في النظر والملاحظة فيما يتعلق بهذا الامر الذي بحثناه ، فيخيل اليك ان الشارع ليسن قوانين ثم نطبقها نحن بمعقود واحكام (احكام الحاكم) الخ . . .

واذا ما امعنا النظر نجد ان عكس ذلك حصل تاريخياً . فقد ظهرت اصول (مبادئ) الحقوق بايدي بدء بواسطة العرف والعوائد والتعامل والتقاليد ، وبتطور الزمان البطي حتى عمد بعد ذلك الشارع الى اثباتها في قوانينه . ويتبين لنا ذلك الآن حيث نرى علماء الحقوق البارعين يجريان بحثين في إيجاد شريعة دولية ومضامين الى العمل بتعدد

وتصحيح ما يتبادر لهم من الاخطاء . وقد كانت الحال على هذا المنوال قبلاً في الحقوق الداخلية . فتوحيد الحقوق الوطنية لم يكن ثمرة ارادة فردية ، بل نتيجة جهد عام (صادر من المجتمع) طويل وذي اناة .

(٢) توحيد الحقوق *unification* 'التسوية بين الحقوق *uniformisation*.

يجب ان لا تفرق في مكانة هذا الجهد وخطره ، فتوحيد الحقوق ليس التسوية بين الحقوق اي ازالة جميع الفروق التي قد توجد بين مختلف مصادن الحقوق الوطنية وانشاء اسلوب حقوقي صلب يطبق على كافة الناس من دون تفریق بينهم وتميز . قد تشمل الدولة في حظيرتها على اقوام متبايني المدنية لحد يتعذر فيه ارضائهم بشريعة واحدة . فاحتواء الشريعة الوطنية على احكام خاصة *status particuliers* ببعض الرعايا لها نوع من الاستقلال تجاه بقية الاحكام ، لا يناقض فكرة التضامن الفعلي بين افراد الجماعة القومية .

انما يقتضي ، في جميع الحالات التي قد ينشأ فيها ادنى شك او التباس حول تطبيق حكم (قانون) خاص او تطبيق حكم آخر . ان يكون ثمة قواعد حقوقية قادرة على حل المسألة وليست هذه الفرضية لاختلافات القوانين في داخل البلاد تابعة للحقوق الدولية الخاصة بمعناها الحقيقي) .
فالنتيجة التي نصل اليها اذاً في بحثنا هذا هي ان توحيد الحقوق — وهو العامل الاساسي لتشكيل الجماعة القومية — يستلزم نشوء

ونمو عدد من الاصول (المبادي) الحقوقية الشاملة ، قادرة على إيجاد حل لكل اختلاف عظيم ذي شأن في المنافع بين افراد الجماعة القومية ، ويحصل هذا النمو في البدء ضمن العرف والعادات .

فبعد اجتياز هذا المرحلة نجد امامنا امة متجانسة تؤيد وتضمن حفظ السلام وتنظم مختلف علائق المعاملات وصلات المنافع بين افرادها تنظيماً حقوقياً

فحينما تبلغ الجماعة درجة كهذه من التقدم " فهي عندئذ تعتمد لا على القوة فقط - والقوة هي ركن النظام العام - بل ايضاً على تضامن المنافع الحقيقي بين افرادها . انما هل ذلك كاف ؟ وهل يقتضي عدا جامعة (او وحدة) المنافع هذه *communauté d'intérêts* ، وجود ارادة مشتركة ؟ وهل يجب ايضاً اشتراط امر ، يحال باديء امرأ معقولاً ، ألا وهو وجود وحدة في المدنية *communauté de civilisation*

٣ - الارادة القومية *La volonté nationale*

تظهر الشخصية الحقوقية الفردية وتمثل بارادة صاحبها ، والدليل على ذلك انه حينما يكون الشخص عاجزاً عن الاغراب عن ارادته لاسباب مختلفة من صغر وعاهة عقلية ، يعتاض عنها ارادة شخص آخر هو ممثله الشرعي ، اي ابوه او وظيفه ، الذي يفهد اليه بصورة موقته بادارة شؤونه .

ليس تصنيف نظرية حقوقية للدولة بموصلنا إلى تكون ارادة لها يعهد بأمر الافصاح عنها لا لفرد بل لمجموع الافراد *communauté des individus* المتتمين لهذه الدولة ؟ ثم اليس تلك الارادة هي الارادة القومية ؟

قد يؤيد هذه النظرية العقل الرشيد الذي مآله انه ليس بالامكان ان تدار مصالح مشروع ما *entreprise* بطريقة احسن واصلاح من ادارتها من قبل اصحاب العلاقة والمصلحة انفسهم . ويقابل ذلك المثل العامي الفرنسي : « من يطلب يدفع » *qui commande apye* ، ويدعمها ايضاً عرف الثورة الفرنسية الذي دون رسمياً باسم يطابق تقريباً الارادة القومية ، وهو « الارادة العامة » ، وقد ورد ذلك في المادة ٦ من اعلان حقوق الانسان والوطني *Déclaration des droits de l'homme et du citoyen* التي تقول : « القانون هو مظهر الارادة العامة . لجميع الوطنيين الحق بالاشتراك اما شخصياً او بواسطة ممثلهم بوضعه . »

واذا كانت نظرية الدولة الحقوقية تستلزم تكون ارادة قومية ، فالجماعة القومية نفسها يجب ان تكون ركن تكون هذه الارادة وان لا تبلغ قيمتها الحقوقية التامة الا بعد تحقق هذه الارادة .

يخال ان هذا الرأي لا يقبل في المنطق السديد . ولكن الحقوق علم لا يستمد حياته من المنطق فقط بل لا بد لاستنباطاته واستنتاجاته

من الاقتران بمراقبة الامور الحادثة للراهنه .

فالامور الحادثة تثبت لنا ان نظرية الارادة القومية التي ابتدعها علماء نظريون لم يعبأ اعظمهم خطراً وارفعهم شأنًا ، جان جاك روسو بارشاد التجربة السياسية وتعاليمها ، هي خالية من كل قيمة حقيقية ، لان الارادة القومية هي امر غير موجود وليس ممكناً وجوده .

انا لثعتر عن عودتنا الى الحديث عن جان جاك روسو ؛ ولكن هذا المفكر الذي لا ينكر انه احد من يعود لهم الفضل بتكون الحقوق العامة الحديثة ، بنى نظريته على قواعد فاسدة وخطرة لا تزال تصادف حتى الان في كل ملتوى من ملتويات الحقوق العامة ، ولها منزلة رفيعة عظيمة عند دهماء الناس ، في حين انه ليس الآن من ذي اختصاص من اي حزب او طبقة كان ، يثق بها او يعول عليها .

لذلك نقول باديء بدء انه لا وجود للارادة القومية لأن الارادة ليست غير موجودة فحسب ، بل ليس بالامكان وجودها .

ما هي الالة حقاً ؟ الامة هي جامعة *communauté* الافراد المتتمين الى جنسية واحدة . جامعة منافع حادثة من التقاليد والمعادن فتلك اذا جامعة يستلزم وجودها انقضاء رده مديد من الزمن يفوق مدة عمر الانسان مهما طال اجله .

فالامة جامعة ، تنشأ بين افراد بعضهم اموات لكنهم لا يزالون

أحياء في نفوسنا (قائلوا ان الذين استوفوها لا تزال مرعية الاحكام) وبعضهم يعيشون حالا ، وآخرون لم يولدوا بعد .

(وعظمة الامة تحصل من التضحية التي يقوم بها الاحياء نحو ذريتهم .)
لسنا بحاجة الى الاطالة لاجل ان تثبت ان الافراد الذين هم غير موجودين مادياً لا يملكون ادنى ارادة .

قد يزعم بعضهم ان الافراد الذين تتألف منهم الامة ، يفوضون الى فريق منهم ، الى الاحياء في الحال ، اي الى الشعب ، صلاحية الاعراب عن ارادتهم . فما معنى ذلك حينئذ الا الحث على قبول الارادة الشعبية كبديل عن الارادة القومية .

ينبغي ابداء تحفظين حيال هذه النظرية الجديدة : (ايس الشعب الذي يفصح عن ارادته بل الهيئة الناخبة *corps électoral* ، اي فريق من الشعب لا يؤلف الا اقلية ولا يشمل النساء .) (في بعض البلاد) والفتيان (الاجداث) والعسكريين الخ . (٢) ان الهيئة الناخبة المؤلفة كذلك لا تدعى الى الانفصاح عن ارادتها بصورة مباشرة ، الا في حالة الاستفتاء *referendum* الاستثنائية ، بل الى انتخاب نواب جدد يقومون بتدبير الامور بالنيابة عنها وينشئون القوانين .

لفرض بالرغم من ذلك ان امر الانتخاب الذي تقوم به الهيئة الانتخابية والتدابير التي يتخذها المجلس النيابي « البرلمان » معادلاً للارادة الشعبية نفسها باعتبارها ممثلة للارادة القومية .

فاليكُم كيف يستشف احد جهازة الحقوق العامة الا فرنسية الاستاذ

• جز *Jéze* ، معنى الانتخاب السياسي :⁽¹⁾

حينما يتأمل الباحث الامور الحادثة ، والاحوال التي يحصل فيها اختيار المرشحين وتجري فيها الانتخابات وعدد الناخبين والممتنعين عن الانتخاب ، يستحيل عليه ان يرى ذلك مظهراً حراً وجدياً لارادة الناخبين . فليس للناخبين في فرنسه نظام ، ثم ان جهل المرشحين واكاذيبهم ، والمزايدات الانتخابية والمساوي التي يمكن اجتنابها والموجودة في جميع اساليب التصويت المعروفة والمعمول بها حتى الآن والاهواء الفجائية التي استطاع ان يجلا غامضها والتي تقود الناخبين ، كل ذلك يورث ريباً شديداً فيما يتعلق بوجود ارادة قومية . فاذا اراد الانسان ان يحدث عن ارادة الشعب كأرادة يفصح عنها بحرية ووضوح في التصويت فليستسلم للخيال وليكف بصره وليجعل في اذنيه وقراً ،

ثم يسترسل المؤلف نفسه في البحث متقبلاً الى تأمل الصفات التي
تحوّل اعضاء المجلس النيابي من البرلمان الى تمثيل الارادة القومية
فيقول :^(٢)

« اما النواب *deputés* فاعتبارهم ممثلين لإرادة الشعب مخالف
أيضاً للأمور الحادثة الراهنة : فهل للشعب ارادة ؟ وهل يعلم ما يريد ؟

(١) مجلة الحقوق العامة والعلم السياسي سنة ١٩٢٧ العدد ٢ صحيفة ١٦٦

(2)

وهل هناك كثير من الانتخابات ينجو فيها الناخبون من الابطال او الرشوة او الاختلاس ؟ اليسť المنافسات والمنازعات الانتخابية محقرة ينقل منها ؟ وهل كثير عدد المرشحين الذين فازوا بالانتخابات بغير وسائل الرياء والاساليب الوضيعة ؟ كيف يكون الاعراب غن ارادة الشعب من قبل نواب ليس وجودهم في المجلس النيابي الا امتيانياً للحصافة بل لكرم الاخلاق ؟ اليسť تدقيق انتخاب النواب والتثبت من صحته في فرنسه مهزلة من المهازل ؟ اليسť القحة والتطع او الثروة والخداع في احسن الحالات هي الحصال التي تنيل صاحبها النجاح والفلاح ؟ اما الذكاء والعرفان وكرم الاخلاق فتلك صفات تعد في منزلة ثانية »

ان هذه الآراء التي قد تكون متشائمة والتي هي في غالب الاحيان حصيفة سيديدة فيما يتعلق بالاساليب المتبعة في انظمة الحكم الموسومة بانظمة الحكم الديموقراطية ، تستدعي ملاحظتين :

(١) اثنا لا نود امتيانه نظام الحكم السياسي الا فرنسي او اضعاف الثقة به فهو في الحالة التي فيها الان وعلى علاته من ارقى اساليب الحكم الموجودة ، واتني لا اعتقد ان فرنسه في هذا الحين احدي الدولتين او الثلاث دول التي هي افضل بلاد العالم وخيرها حكماً .

(٢) يعز علي ان احسب خصماً لاساليب الحكم السياسية المعروفة بالتشيلية والديموقراطية ، وليعلم ايضاً ان المؤلف الآنف الذكر الاستاذ

« جيز » ليس معدوداً كنصم لنظام الحكم الديمقراطي ، وسأعود فيما بعد الى بيان ما اعتقده مبدأ هذه الاساليب من الحكم .

نكتفي الآن بالقول انه مهما كان لاسلوب الحكم الافرنسي بصورة

خاصية وللأصول الديمقراطية بصورة عامة ، من قوائيد او محاذير فليس بالامكان

تأييدها واثباتها نظرياً بوجود ارادة شعبية *volonté populaire* بنوا سميت

هذه الارادة ارادة شاملة *volonté générale* او ارادة عامة *volonté*

publique او ارادة قومية *volonté nationale* وذلك لان هذه

الارادة غير موجودة وليس بالامكان وجودها .

فنستنتج من ذلك ، لنعود لبحث قضية الجماعة القومية ، ان هذه

الجماعة القومية ، يجب ان تتكون من دون وجود ارادة كالارادة التي

تقدم ذكرها . وليس معنى ذلك ، من الجهة السياسية ، ان تكون الجماعة

القومية لا يسير امره تسهيلاً غظياً ينمو الشعور القومي ، نمواً غامضاً

في النفوس او بتغيير آخر بنمو الوطنية ، كما اننا لا نقصد قط انكار قيمة

هذا الشعور او الخط من منزلته ، انما يستجمل على الحقوقى الامين ان

يحمل ، لتعريف فكرة حقوقية ، بامر هو من حيث ماهيته وطبيعته خارج

عن نطاق الحقوق .

٤ - وحدة المدنية

رأينا سابقاً ، عند بحثنا عن توحيد الحقوق في داخل الجماعة القومية

ان الشريعة في بلاد ما يمكنها ؛ من دون فقدان تجانسها ، ان تفسح مجالاً لانظمة واحكام حقوقية خاصة (شاذة) مراعية بذلك المدينيات المفترقة التي قد تنتمي اليها عناصر الامة المختلفة . ان هذا القول يحتاج الى تبين واثبات . اليس من شأن هذا الاختلاف في المدينة ان يعرض قوة التضامن القومي الى الهلاك والدمار ؟

لا بد هنا ايضاً من التفريق بين الامور . فلا مراء ان وحدة المدينة من الجهة السياسية ، هي عنصر ذو شأن عظيم في حياة الدولة وغضارتها . ويؤيد ذلك انحلال الدول التي لم يتجانس اقوامها ولم يخرج بعضهم ببعض امتزاجاً كافياً ، كالامبراطوريات الكبرى في العهد القديم *Antiquité* والامبراطورية الرومانية ، او كبعض الدول الحديثة مثل روسيا واوستراليا - المجر . ولكن بين هذا الامر وبين ان نجعل من هذه القاعدة ، لا قضية ملائمة وموافقة *opportunité* ؛ بل وجية حقوقية ، مرحلة يستحيل علينا اجتيازها .

ان النجع وسيلة لدحض قاعدة حقوقية مزعومة ؛ هي الشروع باقتراضها صحيحة . ثم استشفاف نتائج العملية وفحصها فحصاً دقيقاً . فلنفرض اذاً صحة هذه القاعدة حقوقياً .

لدينا اقوام منتمون الى مدينيات متفرقة ولكنهم مجتمعون في ظل سيادة واحدة . فبموجب القاعدة التي نحن بصدددها ، ليس هؤلاء ان ينزعوا الى تشكيل جماعة قومية . فنحن اذاً امام اربعة امور لا

مناص لنا من اخذها :

(١) اما ان لا يكون باستطاعة هذه الاقوام ان تشكل قط دولة بمعناها الحقيقي . اذ ان الجماعة « او الجامعة » القومية هي احد عناصر الدولة الاساسية .

(٢) واما ان تشكل هذه الاقوام جماعات مفترقة متعددة في مكان واحد .

(٣) واما ان تخرج هذه الاقوام من حظيرتها ادنى الاقليات القومية قوة .

(٤) واما ان تقسم هذه الاقوام فيما بينها المكان الذي تعيش فيه . ليس بين هذه الحلول حل يمكن قبوله حقوقياً .

(١) استحالة تشكيل دولة . ليس في الحقيقة بالامكان تأييد هذه الفرضية اذ لدينا دليل تاريخي لا يقبل الجدل وهو انه في اكثر الاحوال وبصورة خاصة في الامم العظيمة الحديثة ، لم تسبق فعلياً وحدة المدنية تشكيل الدولة . بل ان نظام او فوضيع ، الدولة ، بفضل التجانس التماسي والحقوقي الذي اكسب الامة اياديه ، هو الذي سهل اندماج العناصر المنتمية الى اعراق وانساب مختلفة ، في مدنية واحدة مشتركة . اذاً فالقول بان الاقوام غير المتجانسين تجانساً كافياً عاجزون عن تشكيل دولة . هو انكار الحقيقة الصريحة الساطعة ، وتمنع كل تقدم حقوقي واجتماعي . او ان ذلك معناه التحريض على التجاذب وضع تدخل

فيه الأقليات الاقومية وتخرج بالفئة الاكثر عدداً ، بالساليب عنيفة ، عسكرية وشرطوية حين ما يمكننا القول عنها انها تعارض وتناقض بصورة مباشرة الهدف الذي تسعى اليه . لنفكر بالاضطهادات السياسية والدينية منذ العهد القديم حتى يومنا هذا ، حيث اصبحتنا نعلم النتائج التي آلت اليها هذه الاضطهادات قبل سنة ١٩١٤ في بولونية والالزاس — لورين وغيرها من البلاد . فالدولة التي يحصل التجانس فيها عفواً وبتؤدة ، خيراً وافضل من سيادة ، تلجأ ، لاجل تحقيق انتظامها الى وسائل الاكراه والارغام المخالفة لادنى مراتب عواطف العدالة والانسانية .

(٢) تشكل جماعات متفرقة متعددة ليست هذه الفرضية باوفر حظاً من الفرضية السابقة بالحاجة عن نفسها . اجل لقد سلمنا بان شريعة بلاد او عرفها وعاداتها تستطيع ان تفصح مجالاً لانتظمة او احكام حقوقية تتمتع بضرب من الحكم الذاتي *autonomie* . ولكن ليس لهذا الحكم الذاتي ان يبلغ درجة الاستقلال التام ، فيجب اذاً ان يجمع بينها قسط « ادنى » *minimum* من قواعد مختلفة يعم تطبيقها جميع المكان . اذ ان وحدة المنافع الموجودة لا حتماً بين افراد امة ما ، هي بالرغم من عدم امتزاجها واندماجها بالمكان ، منوطة به بأصرة وثيقة . ولئن حدث مثلاً انقسام مكان مدينة ما الى جماعات مستقلة ، حقوقياً ، احداها عن الاخرى ، فلا بد ، لخير النظام والمصلحة المشتركة ، من خضوع

هؤلاء السكان الى قسط « ادنى » من قواعد مشتركة . فوحدة المكان اذاً تتضمن وحدة الجماعة القومية التي هو مركزها . وكل نظرية عدت ذلك تورث الاضطراب والخلل في النظام الاجتماعي وتكون بنتيجة ذلك مخالفة .

(٣) اخراج الاقليات العنصرية ان العمل بهذا الحل الثالث يتضمن توطد اقوام متممين الى مدنيات مختلفة في مكان واحد ، ورجحان احد الاقوام على الآخرين رجحاناً مائلاً . لنفرض مثلاً وجود عناصر المانية وانكلوساكسونية ، وفرنسية مستقرة ببلاد روسية . فلتحقيق الجامعة القومية الروسية ، تخرج منها الاقوام المنتسبة الى مدنيات غربية .

قد يمكن قبول هذا الحل بشرط استطاعة الاقوام التي أخرجت من الجماعة الروسية ، الانتساب الى جماعة قومية غربية ، اما بنقلها مقامها او مسكنها للبلاد الغربية كما حصل ذلك احياناً بتبادل السكان ، واما ببقائها في البلاد الروسية والسماح لها بالتمتع بفوائد الجنسية التي تنسب او تطلب الانتساب اليها .

قد يمكن التسليم بهذا الحل ، من الجهة السياسية ، ولكنه من الجهة الحقوقية ، لا يمكن ان يتخذ قاعدة من قواعد الحقوق . لنفرض ان هذه الاقوام المنتمة الى عنصر غريب ، تعجز عن الانتساب الى جماعة قومية منظمة حقوقياً . وتلك فرضية سيّدة . فماذا كان يحل مثلاً

بالاقوام العديدة التي كانت موجودة في الامبراطورية العثمانية القديمة لو ان فرضية كبدية طبقت عليها ؟ انه لما لا يقبل ولا يسلم به ان يكون فرد او فريق من الافراد عاجزاً عن التمتع بجنسية ما . يدان ذات كان جازاً في العهد القديم ، فالجنسية الرومانية كانت في البدء مقصورة على طبقة الآباء *patriciens* اي على الافراد المنتمين وحدهم الى المدينة الرومانية بمعناها الحقيقي . وقد كان من نتائج تقدم الحقوق العامة ورقيتها بذهذه القاعدة باعتبارها عائدة لفكرة في الحقوق والعدالة قديمة ابتدائية فيها شيء من الغلظة .

لا ريب انه لا يتحتم على امة ما ان تبخ لاقوام منتسبين الى مدينة قديمة ابتدائية وادنى رقياً من بقية الاقوام التابعين لجنسيتها التمتع بفوائد نظامها القومي بجملة . وتلك هي قاعدة الحقوق الاستعمارية : ولكن اهل « *indigènes* » المستعمرات ان لم يكونوا وطنيين (*citoyens*) افرنسيين فهم رعايا (*sujets*) افرنسيون ، وهذا ما يمنحهم ، تجاه الجماعة القومية الافرنسية ، حق نيل قسط ادنى « *minimum* » من الحماية الحقوقية .

(٤) تقسيم المكان (البلاد) : ان الحل الاخير الذي يمكن تأمله هو عبارة عن تفريق الاقوام المنتسبين الى مدنيات مختلفة في نواح شتى في البلاد وتقسيم الجنسية والسيادة بينهم .
ان هذا الحل الذي قد يجوز سياسياً في بعض الاحوال لا يمكن

قبوله حقوقاً ككل اجباري . اذ انه يصطدم بالمحاذير التالية : تسريع تقسيم البلاد ، صعوبة تقسيم البلاد بين الاقوام ، تعذر تعيين الجنسية بحسب المدينة .

(أ) محدور تقسيم المكان (البلاد) : يتمسراحياناً ، من الجهة السياسية تقسيم مكان يشكل كتلة واحدة . او اضعاف سلطة بتجزئتها جزئياً فقد يؤدي ذلك الى الاجتلال بالتوازن السياسي الموجود .

« ب » يمكن تفريق الاقوام المتمين ان مدنات مختلفة اشتاتاً في جميع المكان (البلاد) بصورة يصبح فيها متعذراً ، ان لم يكن مستحيلاً ، حشد وتثبيت احد هذه الزمر العنصرية في ناحية معينة .

(ج) ثم انه يستحيل فيما عدا الفكرة التي اخذنا بها سابقاً : اي الوحدة الحقوقية ، تحديد وتعريف وحدة المدينة تعريفاً دقيقاً محكماً . هل هي وحدة العنصر race او المنشأ ؟ هل هي وحدة اللغة ؟ هل هي وحدة الدين ؟ هل هي تشابه النظام الاقتصادي او العائلي ؟ ان هذه الجاضر تشبك في غالب الاحيان فيصير مستحيلاً في الاقطار التي حدثت فيها تطورات عنصرية عظيمة ، تعيين الفريق الذي يعزى اليه قوم من الاقوام . فصب مثلاً تعيين المدينة التي يتصل بها القوم الاثراسي تعيناً دقيقاً . وموجز القول انه لا يمكن تحتم وحدة المدينة لتحقيق تكون الجماعة القومية . اجل لا ريب انها سياسياً مرغوب بها ويمكن تحقيقها بتخلف الاماليب . وايكن تجتهدوماً يؤدي في حالات

كثيرة ، الى زج الحقوق العامة في مأزق قد لا تستطيع الخروج منه
سائلة . لذلك كان احرى بنا ان نصرب عن ذلك صفحاً ونؤكد
ان العنصرين الازمين والكافين لتكون الجماعة القومية ~~تتحقق~~ نأحقوقياً
هما : النظام العام والوحدة الحقوقية .

الفصل الرابع

تنظيم الجماعة القومية

اقتصرنا حتى الآن في بحثنا ، على بيان وتعريف الشروط الحقوقية
لوجود الأمة ، فمندا ما تتحقق هذه الشروط تتشكل الأمة . ولكن
ذلك لا يفيد ان تطور الأمة الحقوقية ينتهي بتحقيق هذه الشروط
بل ان الحياة القومية ، بالرغم من ذلك ، قد تبقى سائرة في سبيل النمو
والرقي والتكامل ، وليس بالامكان حصول هذا الرقي . وهذا التكامل
الا اذا روعيت بقواعد حقوقية جديدة يمكن تقسيم القواعد الرئيسية
منها الى اربع دمر :

L'établissement du regime civil

١ نشوء النظام المدني

Le developpement de la vie corporative

٢ نمو وتقدم الحياة النقابية

La formation des classes dirigeantes

٣ تشكيل الطبقات الحسنة

٤ حرمة العقائد الخاصة *Le respect des convictions privées*

١ - نشوء النظام المدني *Etablissement du regime civil*

إن الأمن الخارجي والداخلي الذي تبينت لنا ضرورته باضم
السيادة المكانية والنظام العام المكاني لا يمكن ان يستتب الا بتأييد
القوة المسلحة. ولكن ما يخشى خطره هو ان تنقلب هذه القوة
المسلحة نفسها على الجماعة القومية التي انشأت للدفاع عنها. وان تصبح،
بالرهبة التي توقها في النفوس، لا دعامة بل محور الحياة القومية.
ولذلك وضعت سلسلة من القواعد الحقوقية لتأييد حرمة المبدأ القاضي
بوجوب رجحان مصلحة الجماعة القومية نفسها على مصلحة الفئة المعهود
اليها الدفاع عنها. فجميع هذه القواعد هو ما يمكن تسميته النظام
المدني.

... ١ ، منع التسلح المدني (الداخلي) *désarmement civil* . إن

منع التسلح المدني « الداخلي » هو الشرط الأول الذي لا يستغني عنه
لتأييد حرمة النظام العام المكاني . فالوطنيون المتسلحون لتأييد الأمن
الخارجي أو الداخلي ، قد يستخدمون سلاحهم لحسم شؤونهم الخاصة
وتلك هي الحروب الخاصة أو لزيادة دخلهم « وذلك هو النهب
والسلب » .

فاقتضت الحال منع التسلح المدني وهذا يتضمن شرطين : (أ)

مراقبة الأسلحة التي هي في حوزة الأفراد مراقبة شديدة « ب » تحريم
الجماعات السرية التي يمكن توجيه غرضها ضد سلامة الأمة . انما الى
من يعهد بالمحافظة على سلامة الأمة بالقوة المسلحة ، بعد ان يصبح
جميع الوطنيين عزلاً ؟

(٤١) اسلوب جيش المهة . الاسلوب الاول : يعهد بذلك الى فئة
عسكرية مهنة مؤلفة اما من افراد وطنيين ، او من افراد غربي المنشأ
اي المستأجرين او المصطنعين (الشاكرين) *mercenaires* (وتلك كانت
الطريقة المتبعة في الملكية الفرنسية مثال ذلك : الايكوسيين *Ecossais*
عند لويس الحادي عشر والسويسريين *Suisses* عند ملوك القرن
الثامن عشر) .

فوائد هذا الاسلوب . يوجه هذا الاسلوب جيشاً حسناً راقياً من
الجهة الفنية ، متدرباً تدريباً جيداً ، ومثقفاً ومنظماً . ومن الجهة القومية
يتيح للوطنيين المراهلة اشغالهم والانصراف الى اعمالهم وتنمية عضادة
بلادهم الاقتصادية .

مخاطباته : لا مجال في هذا الاسلوب من الجهة العسكرية للحمية
الوطنية ، ثم ان اعوام هؤلاء الجنود المستأجرين وحملهم على ترك الجيش
المنتسبين اليه امر هين بواسطة النقود . فخلاصهم اذا مريب . اما من
الجهة القومية فهو يكافئ الأمة ثقفاً باهظة ، اصف الى ذلك ان
استعمال الجيش المستأجر (المصطنع) من قبل زعيمه العسكري لمقاصد

بعيدة وغريبة عن المصلحة القومية الحقيقية امر كثير الوقوع. مثال ذلك الحروب التي خاضها الملك لويس الرابع عشر في سبيل مصلحة أسرته. لذلك كان من الواجب قصر الفعالية العسكرية على حماية المصلحة الوطنية الحقيقية. ومن مساوي هذا الاسلوب انه عقب الانتهاء من حرب وعند تسريح الجيش 'تشكل عصابات او سرازم عاجزة عن توطين نفسها على العمل الجدي وعن التكسب والتعيش بشي' غير النهب والسلب' ولهذا كان لا مندوحة عن ترك هذا الاسلوب.

(٣) اسلوب الجيش الوطني. القاعدة في هذا الاسلوب هي انه واجب على كل وطني ان يشترك بالمحافظة على السلامة القومية، وذلك اما عند مداومة خطر شديد (وهذا هو اسلوب التجنيد العام 'الجهاد'، *levée en masse*) واما بشكل مستمر، واما بخدمات فعلية موقته (وهذا ما يدعى باسلوب المليس *milices*) واما بواسطة نظام ثابت (وهذا هو اسلوب الحرس الوطني *garde nationale*) .

فوائد هذا الاسلوب. ان النفقات التي يكلفها هذا الاسلوب اقل من النفقات التي يكلفها الاسلوب الذي تقدم ذكره. وهو يمكن من تشكيل جنود مفعمين بالروح الوطنية ينودون عن مصالحهم الخاصة ومصالح بلادهم.

محاذير هذا الاسلوب. لا تكون الجنود في هذا الاسلوب 'من الجهة العسكرية'، منظمة ومدرّبة بدرجة كافية، فهي تعجز عن ان

تصمد امام المساكر المجرية المتخشة بعد سكون سورات حميتها الاولى
« مثال ذلك حروب الثورة الافرنسية في البدء ، اما من الجهة القومية ،
فقد يحدث من جراء هذا الاسلوب اضطراب اقتصادي في البلاد يرجع
سببه لنقص الفعالية الاقتصادية فيها . واذا طالت الحرب ، يصير خطراً
ابقاء الامة بصورة مستمرة على اهبة الجرب اذ ان ذلك يؤدي الى
الى افتقارها داخلياً ، فتضطر الى طلب الرزق في خارج البلاد عن طريق
الفتح والاستيلاء . مثال ذلك : حروب الاستيلاء في عهد الجمهورية
الرومانية التي آلت الى تشكيل الامبراطورية « الحكم الامبراطوري »
وحروب الاستيلاء في عهد الثورة الافرنسية التي ادت الى تشكيل
الامبراطورية النابوليونية . لذلك يجب نبذ هذا الاسلوب « او بالاصح
المزج والموافقة بينه وبين الاسلوب المتقدم ذكره .

(٤) المزج الحقوقي بين الاسلوبين يمكن ازالة اخطار كل من هذين

الاسلوبين بالمزج بينهما

(أ) انشاء قوة من الشرطة تكون الوظيفة عندها بمنزلة الحرفة تقوم بحفظ

سلامة البلاد الداخلية في الظروف المادية (الهادئة) . وتكون من
حيث القوة في مكانة لا تستطيع فيها ان تستخدم لمصلحتها الخاصة القوة
المادية التي تملك امر ممارستها . وهذا ما فات الجمهورية الرومانية .

(ب) انشاء جيش دائم مؤلفة اهل الرتب فيه من اهل المهنة

العسكرية ؛ والجنود من وطنيين يدعون للخدمة مدة قصيرة . ويقوم

هذا الجيش بالمحافظة على سلامة البلاد الخارجية في الظروف العادية وبالتدخل بامر النظام الداخلي في حالة الاضطرابات والقلق المدنية (الداخلية).

(ج) ادخال جميع الوطنيين القادرين على حمل السلاح في الجيش الدائم ، عند حدوث خطر خارجي شديد

فوائد هذا الاسلوب من الجهة العسكرية : يفسح هذا الاسلوب مجالاً للجميع بين الجهة السياسية والتدرب العسكري . ومن الجهة الاقتصادية ، لا يكلف نفقات عظيمة ويخفف بقدر المستطاع وطأة خلل التوازن الاقتصادي في البلاد

لذلك أصبح هذا الاسلوب ينزع الى التفوق في اكبر الدول الكبرى الحديثة .

٢ = تقدم حياة النقابات

من اللازم الضروري " بعد ان تصبح سلامة البلاد وثيقة ، تنظيم الحياة الاقتصادية تنظيمياً يلائم التضامن القومي وذلك :

(١) باستخدام مقدره الجماعة *Communauté* على الانتاج للعند الاعظم " اي باعطاء كل فرد الوسائل والابواب اللازمة للحصول على مهنة او حرفة متبعة

(٢) بانالة كل فرد اجراً عادلاً لقاء عمله " بصورة تصديق الاستياء

الاجتماعي الذي ينشأ عن استثمار زمرة من الموظفين جهود زمرة اخرى وظلمها اقتصادياً ويورث اضطراباً اجتماعياً .

(أ) اتحاد وجهة المنافع الفردية وتوافقها بعض التوافق : لا مناسب للحياة الاقتصادية ومن احد امرين : (أ) امر لا ريب فيه وهو انه بالسلطة المنفعة الفردية وحدها ان تحت الفرد على تنمية قابليته للانتاج بزيادة منتجه الاقتصادي ونتيجة ذلك الاجر الذي يؤدي له او المكافأة التي تعود عليه . وباختياره مهنة اختياراً طليقاً واصلاح الوسائل الفنية في مهنته واجتناب التبذير ، وتنمية حب العمل

(ب) الامر الثاني الذي يستحق التأملي يتيح اجتماع المنافع وحده للعمال بكافة اضطهاد الممولين . والحقيقة ان نتيجة السلامة الخاضعة والداخلية هي تثبيت رؤوس الاموال الخاصة في حوزة الطبقات المسماة الطبقات المالكة ، التي تتمتع بشبه احتكار (*Quasi monopole*) لرأس المال . فتتبرز ذلك ويجعل منه وسيلة للعرض شروطها على العمال الذين هم بحاجة الى آلات وادوات ومواد اولية .

فكيف يستطيع الاثام والماليف بين هذين الاخرين المتخمين ؟

(ج) المذهب الفردي القاعدة في هذا المذهب هي منع جميع المصالح الجرفية *intérêts professionnels* اسواء كان ذلك من اولياء العمل *patrons* او بين العمال . فآل ذلك فقدان الجماعات الجرفية وفقهاء الحق التحالف والاعتصاب *Droit de coalition* ، وحق

الإضراب *droit de grève* وحق إيقاف الأولياء أعمالهم *lock out*
فوائد الأسلوب التفريدي لقد كان لتطبيق هذا الأسلوب عقب
الثورة الفرنسية الأثر الجميل والفضل الكبير على نمو الصناعة بتحويله
أصحاب رؤوس الأموال الحرية مجنعة وتوحيد وسائلهم للعمل . وقد
أورث احتشاد الأموال *concentration des capitaux* الاحتشاد
الصناعي *concentration industrielle*

محاذيره : يجعل هذا الأسلوب العمل مستحيلاً بدون رأس المال .
وعن ذلك ينشأ اضطراب طبقات العمال للالتجاء إلى الممولين ، ولما كان
تأليف النقابات محرماً ، أصبح مستحيلاً على العمال أن يجتمعوا ويتحدوا
للدفاع عن مصالحهم . وهذا ما يورث ضعف العمال أمام الاحتكار أو
(الانحصار) الفعلي *monopole de fait* الذي يتمتع به الممولون .
فتضيق مدة العمل اليومي طويلاً زائدة لقاء أجور زهيدة جداً .
(٣) الأسلوب الاشتراكي يجب بحسب هذا الأسلوب تسليم أدوات
الانتاج اللازمة إلى العمال أو إلى الجماعات التي تمثل العمال (أي إلى الدولة
بمرف الاشتراكية الدولية *Socialisme d'Etat* ، أو إلى الكور
communes ، بمرف الاشتراكية البلدية *socialisme municipal* أو
إلى النقابات *syndicats* بمرف المذهب النقابي الثوري
syndicalisme révolutionnaire

فوائد الأسلوب الاشتراكي : يتحول العمل في هذا الأسلوب أجراً

موافقاً للعدالة والانصاف يتفق مع مبلغ الحاجات ، او قدر العمل المنجز ، ويتقصر مدة العمل ، مجتنباً الانصباب وجهد النفس ومحرماً عمل الاحداث والنساء .

محاذيره : يقضي هذا الاسلوب على روح الابتكار الفردي *esprit d'initiative* او القطة المبدئة ^(١) او ينقصها بيد انها تحمل الممول اذ يسعى لمنفعته الذاتية ، على زيادة الفضارة العامة ، بتحسين قابلية العمل الاتاجية *productivité du travail* تحسناً مضطرباً بواسطة اتقان وسائله الفنية (وما تقدم الآلات وتجزئة الاعمال في الآلات بحسب الاسلوب المعروف : *Taylorisation* الا من نتائج ذلك) ولكن في هذا الاسلوب خطراً وهو ان توزيع المنتجات العادل ينفضل بانقاص الفضارة العامة ، وهذا ما يسمى التسوية من الجهة السفلى *Egalisation par le bas* .

(٤) النظام النقابي *régime corporatif* ينتج هذا النظام من الملائمة بين هذين المذهبين (المذهب التفريدي والمذهب الاشتراكي) بتخفيف وطأة محاذيرهما المتقابلة ، وتأييد حزمة المناقم الحرفية من دون الغاء اجر رأس المال ، وهو يقوم على مبدئين :

« أ » المبدأ النقابي *principe corporatif* وهو عبارة عن حق العمال ان يتحدوا ويأثروا للدفاع عن مصالحهم ضمن النقابات *syndicats* .

(١) كما عرّبها حافظ ابراهيم و خليل مطران في (الموجز في علم الاقتصاد)

أما بطريقة الحرية النقابية لا ويكون ذلك بتعدد النقابات الحرفية « وأما
بطريقة النقابة الأجماعية » أي بوجود الدخول في نقابة ما أو بطريقة
النقابة الرسمية (أي بوجود نقابة واحدة لكل مهنة » وهذا هو
الاستلزام الفاشليستي »)

ب « اختصاص *spécialité* الهياك النقابية » يجب على الأتومات أن
تقتصر على الدفاع عن مصالح الحرفية وليس بالتطاعها أن تنزع إلى
مصادرة وسائل الإنتاج أو إلى التدخل في الحياة البلاد السياسية
وعني ذلك تفوق النتيجة الآتية : وهي أن الثلاث بين رأس المال
والعمل لا تنظم باتفاقات فردية بين الوهنة *patrons* والعملة ، بل
باتفاقات إلية *conventions collectives* تعقد بين هيئات الوهنة
والعمال في كل مهنة . ومن مجموع هذه الاتفاقات الإلية يتشكل نظام
كل حرفة كما أن مراعاتها والخضوع إلى أحكامها امر واجب على الوهنة
والعمال أنفسهم الفردية .

٣ الطبقات المسيطرة *Formation des Classes dirigeantes*

إن فوق النافع الحرفية التي يباغض عليها سببا كل حرفة ، اتحاد
التضام بين رأس المال والعمل « مترو المنافع المشتركة التي هي : « ١ »
توزيع منافع مختلف الحرف والتوفيق بينها « ٢ » ترتيب المنافع الوطنية
ومنافع الجماعات القروية .

(١) كيفية عرض المسألة أ إدارة كبريات المصالح أو المنافع الوطنية يجب أن تمكن من الوصول إلى هدفين مفترقين ، بل متناقضين بحسب الظاهر

(أ) وحدة النظريات *unité des doctrines* ؛ أي أنه يقتضي وجود نظرية سياسية واحدة لا نظريات سياسية عديدة . والسبب في ذلك هو وجوب ترصد الاختلافات القومية والدولية والتأهب لها وحسمها وإيجاد حل لها . فستجمل إذا حل الاختلافات إذا كان ثمة نظريتان متناقضتان

(ب) ثبات أو استتباب النظريات *stabilité des doctrines* ، أي يجب أن لا تكون النظرية دوماً عرضة للتداعي والانقلاب ، بل يقتضي أن تكون بمرز حريز من طوارئ التبدلات السياسية . فإذا لم تكن كذلك صار مستحيلاً إتمام كل عمل شرع به . مثال ذلك مشاريع الأشغال الجسيمة ذات المنفعة العامة ، إيجاد تحالف مع دولة غريبة .

أن هذه الأمور تستوجب صورتي حل تبدو أن كأنهما متناقضتان

(٢) صورة أو أسلوب الحل الاستبدادي *solution despotique* يعهد

بإدارة المصالح العامة إلى فرد أو إلى عدة أفراد اختصاصيين يعتبرون حقوقياً كنواب (وكلاء *mandataires*) أو ممثلين متبرعين بإدارة الأعمال *gérants d'affaires* للجماعة القومية ، شأن لويس الرابع عشر القائل : « *L'Etat c'est moi* »

فوائد هذا الأسلوب (١) أن إدارة المصالح العامة تستلزم معارف

غزيرة واسعة (تاريخية وجغرافية واقتصادية وسياسية وحقوقية... الخ) ومقدرة سياسية خارقة (متضلعة من فكرة السلطة والملاءمة *opportunité*) فهي اذاً منيعة الادراك لا تتأتى لحل طامح . « ٢ » على الحكومة ان تكون منجزة لبرنامج سياسي معين . فيقتضي اذاً : « أ » ان يكون هذا البرنامج موجوداً « ب » ان يكون ممكن الانجاز في حين من الزمن قد يمتد اجله ، اي ان يكون اذاً في مأمن من تأثير تغير الآراء الشعبية .
محاذير هذا الاسلوب : « ١ » قد يؤول الى اثار منقعة الحكم « اولى الامر » الخاصة على المنفعة القومية . مثال ذلك : حروب لويس الرابع عشر المروقة بحروب الاسيرة المالكة « *guerres dynastiques* » اي الحروب التي نشبت لمنفعة الاسيرة المالكة « وحروب نابوليون الاول ، ونهب اموال الدولة في عهد لويس الخامس عشر . (٢) لا تستطيع الحكومة ان تحكم ان لم تكن موافقة وموائمة لارادة المحكومين « الرعية » ، فاذا شذت عن ذلك صارت عرضة لخطر الثورة ، او للاضطدام بمقاومة البلاد السلبية *resistance passive* ونفور الوطنيين (كما حدث في عهد لويس السادس عشر) .

(٣) المبدأ الديمقراطي . يختلف هذا المبدأ عن مبدأ الارادة القومية المزعومة . فهو في الحقيقة عبارة عن اشراك اكثر واقضى عدد ممكن من الوطنيين بادارة الشؤون العامة ، من حق اتخاذ القرارات المباشرة « الريفندوم *referendums* » وحق التصويت « الانتخابات » وحق

تقلد الوظائف الحكومية بطريق الانتخاب « اي حق الوطني بان
يُنتخب *éligibilité* » ..

فوائد هذا الاسلوب . « ١ » يحقق هذا الاسلوب اقصى ما يمكن
من الموافقة بين ادارة المنافع العامة . واماني الرأي العام . « ٢ » يساعد
على جعل هذه الارادة موافقة لمصلحة السكان .

مخاذهره : « ١ » يتيح هذا الاسلوب لادنى الناس مقدرة « المترلفين
الى الشعب للوصول الى آرائهم ، المعروفين بـ *démagogues* ، ان
يخدعوا بواسطة الصحافة ، الدهماء الجاهلة القاصرة عن التمييز بين
الآراء والنظريات الصالحة والطالحة . « ٢ » يتعسر في هذا الاسلوب
تحقيق الاتفاق العام بين الشعب ، بل قد يصعب اتحاد الكلمة على
نقاط معينة محدودة .

فيتعذر اذا انشاء برنامج سياسي عام « مشترك » ، واثن وجيد
على الفرض ، هذا البرنامج يتعذر تحقيقه بعمل متواصل مستمر ، اذ ان
الدهماء عرضة للاهواء وتبدل الآراء والنزعات « فهي بين الحمية
والوهلة والاضطراب » .

« ٤ » توازن الحياة السياسية . يتضح لنا مما تقدم ان وجوب المزج
والملاءمة بين مبدأ الاكثرية *principe majoritaire* « اي المبدأ
الديمقراطي » ومبدأ الاقلية *principe minoritaire* « اي المبدأ
الاستبدادي *despotique* » وذلك :

« أ » بوجود زعماء متقلدين سلطة شديدة قوية ، قادرة على تحقيق برنامج سياسي ، لها صفة تمثيلية صحيحة ، تعمل حقوقياً باسم الجماعة .

« ب » ان يكون حكم هؤلاء الزعماء مؤيداً بالثقة الشعبية وان يمثلوا لامصالحهم الشخصية ، بل مصالح واماني القسم الاكثر غداً من الوطنيين .

كيف يلام بين هذين المبدئين حقوقياً ؟

نظرية الملكية *Théorie de la patrimonialité* يعتبر في هذه النظرية ان السلطة الاكثرية *pouvoir majoritaire* والسلطة الاقلية *pouvoir minoritaire* مالاكتان بالاشتراك للمصالح العامة .
ان هذا الاسلوب سيخيف اذ ليست سلطة الاكثرية ولا الاقلية هي الامة .

نظرية العقد *Théorie du contrat* . ان ادارة المصالح ، يعرف هذه النظرية ، قائمة على عقد يعقد بين الحكام « اولي الامر » والشعب . ولكن ما نوع هذا العقد ؟ هل هو اجارة خدمات *Louages de services* ؟ كلا ؟ لانه ليس للحكام في عقد كهذا صفة تمثيلية ولانهم ليسوا الا خدام الشعب ، فليس لهم اذاً سلطة ما . هل هو وكالة ؟ كلا لان الوكيل يمثل الذين عينوه « وكلوه » فقط ولا يعد مسؤولاً عن ادارته الا تجاههم . بيد ان الحكام يمثلون الامة باسمها .

النظرية التي يجوز قبولها وحدها . هي اعتبار ادارة الشؤون العامة ضرباً من ادارة الاعمال بالتبرع *gestion d'affaires* تقوم بها سلطة الاكثرية باسم الجماعه القومية ، متعاونة مع سلطة الاقلية فتراقب بذلك السلطان .

٤ - حرمة العقائد الخاصة

لقد تبين لزوب نظرية سياسية رسمية مرتكزة على سلطة الحكم وتأييد اكثرية المحكومين « الرعية » . فماذا يكون موقفها امام الآراء الخارجة عليها .

(١) صورة عرض المسألة . ان لهذه الآراء المخالفة ماهيات متعددة : فقد تكون « أ » اقتصادية كأن تكون الدولة مثلاً مؤلفة اكثريتها من زراع ، فتتولد عن ذلك نزعة ترمي الى ايثار مصالح الزراعة على مصالح الصناعة . (ب) وقد تكون ماهية هذه الآراء سياسية ، كما لو كانت الطبقات الوسطى راغبة في السلام . والطبقات الشعبية (اي غامة الناس) *classes populaires* التي هي اكثر الطبقات عدداً مزمنة على الحرب يؤازرها في ذلك كبار اصحاب الصنائع *Industriels* . « ج » وقد تكون ماهيتها دينية او فلسفية ، ومظهرها الاضطهادات الدينية « الاضطهاد والارهاق لنصرة الدين » او الاضطهادات اللادينية « اي الاضطهاد الذي يحصل ضد المتدينين او ضد سلطتهم » ... الخ

فكيف يجب حل هذه المسألة ؟

« ٢ » اسلوب النظريات الرسمية : يقضي هذا الاسلوب بوجود نظريات او مذاهب رسمية ، لاسياسية فقط ؛ بل اقتصادية دينية ... الخ .
لم ذلك ؟

محاسن هذا الاسلوب « أ » ان بين المسائل السياسية بمعناها الحقيقي والمسائل الاقتصادية والدينية ... الخ ارتباطاً متيناً شديداً . فلا غنى للدولة مثلاً ان يكون لها خطة واضحة في أمر المكوس *douanes* وعن تنظيم وتحديد العلاقات بينها وبين كنائس « او هيئات » مختلف الاديان . « ب » يقتضي ان لا تكون النظريات او المذاهب *doctrines* دوماً موضع الجدل ، اذ لو جاز ذلك لشات حركة العمل ولضاعت فعالية الحكومة في المجادلات والمناقشات العقيمة من دون ان يتاح لها الشروع في العمل ويطلقون على ذلك اسم *porlementarisme* .

مساويء هذا الاسلوب : « أ » عجز الحكام عن معرفة جميع المسائل والشؤون اياً كان نوعها واياً كانت ماهيتها ، حق المعرفة والوقوف على جلائها ودقائقها ، وهذا ما يقضي بهم الى الاعتياد على الاكتفاء بنظريات موضوعة من غير تمحيص ، والركون الى الالفاظ . وهذا ما جرى بشأن الارادة القومية *volonté nationale* والعقد الاجتماعي *contrat social* ... الخ . « ب » استخالة اتباع سير التقدم العلمي . بل انه يخشى في هذا الاسلوب ، استحكام الروح النمطية العلمية

esprit de routine intellectuel

اسلوب حزية الرأي (او الفكر) *liberté d'opinion* : من الواجب

اللازم بعرف هذا الاسلوب حرمة فعالية البلاد الفكرية بفسح مجال
طلق لمختلف الآراء والافكار .

محاسن هذا الاسلوب : « أ » يتيح هذا الاسلوب للأفراد ذوي
الجدارة بالامور ان يعبروا عن رأيهم ولو لم يكونوا في عداد الاكثرية
السياسية « ب » يمكن من تمحيص الآراء السائدة وتعديلها وتوثيق
صحتها بالحقيقة الراهنة .

مساويء هذا الاسلوب : « أ » يفسح مجالاً إلى الخط من مهابة الطبقات
المسيطرة السائدة التي هي عرضة للانتقاد الدائم من قبل الاقلية
السياسية .

« ب » ينجح الى جعل تحقق الامور عملياً وظهورها الى حيز
الفعل شيئاً مستحيلاً ، وذلك لاستحالة وجود نظرية منزهة عن
النقص يرتكز عليها انجاز الامور العملي .

(٤) اسلوب التساهل والمسامحة *tolérance* . ينتج مما تقدم انه لا

بد من الموافقة بين المبدأين الآتين :

« أ » يقتضي وجود نظريات او مذاهب لها صفة رسمية ، اي

مذهب السنة والجماعة السياسي (الارثوذكسية السياسية

orthodoxie politique) لاجل حفظ الوحدة القومية من الانحلال .

الذي يورثه اختلاط افكار الامم *cosmopolitisme intellectuel* ولتسيير انجاز الامور العملية . ضمن الحد الذي يقتضي فيه تحقيق هذه الامور العملية بوسائل سياسية .

(ب) يجب وجود حرية فكرية لتيسير التقدم الذهني واظهار الاختصاص الفني .

ففي اسلوب التساهل ينبغي احترام النظريات او المذاهب غير الرسمية ضمن قيد احترامها المصالح القومية ، اي بقدر اجتنابها اضعاف سلطة الحكم وعرقلة عملهم السياسي . اما الآراء والنظريات الضارة (كالتي تنافي الاخلاق والآراء الثورية) فيجوز بل يجب منعها والزجر عنها (وذلك بمقويات جزائية ، وبتحریم الدعاية وبمصادرة الكتب والجرائد الداعية الى الشغب والفتنة ، الخ ...)

الفصل الرابع

الاقطاعية الافرنسية من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٩٦١

ان النظام الاقطاعي لم ينشأ فجأة بل تشكل بصورة بطيئة تدريجية فقد كان بحالة نواة في عهد الملكية وبصورة خاصة نتيجة استقلال « الكونتات *Comtes* » التدريجي .

انحلال الامبراطورية الكارولنجية : لقد انحلت الامبراطورية

بأنقسامها في معاهدة فردن الى ثلاثة اجزاء : فرنسا وجرمانيا وجزء
يمتد من البحر الشمالي الى ايطاليا والذي اصبحت مخصصة عليه من قبل هاتين
الملكيتين اللتين له عليهما التفوق النظري .

صفة السلطة الملكية : لقد وزعت السيادة بين عدد عريض من
اراض صغيرة مخصصة بسيد *seigneur* او بجماعة دينية ، ومرتبطة بعضها
بالبعض الآخر بروابط ولاء او بعبودية اقطاعية *vassalité* . وهذا الولاء
هو عبارة عن صفة حقوقية ذات صفة خاصة ينتج وجبة
شخصية لطاعة وخدمات معروفة . والملازمة فالنظام الاقطاعي هو
مزيج من السيادة والملك فكل مالك هو سيد في ارضه ، ضمن قيد
الطاعة الواجبة عليه تجاه السيد الاعلى *Suzerain* .

ثم ان النظام الاقطاعي لم يكن خاصا بفرنسا وحدها ، بل هو في
الحقيقة ممتزج بفكرة السيادة الملكية المتطورة اليها بحسب النظرية الرومانية
ان بحثنا عن النظام الاقطاعي نحوي على اربعة اقسام

(١) المولوية والسيادة الاقطاعية *seigneurie* (٢) القوى الموجودة

٣» النزاع «٤» الاستتاج

«أ» المولوية (السيادة الاقطاعية)

القاعدة : المولوية او السيادة الاقطاعية *seigneurie* هي عبارة

عن ملكية اراض وممارسة السيادة *souveraineté* في هذه الارض
وفي قسم من البلاد المجاورة .

الا انه يجب الانتباه الى امرين «١» يوجد اراض عامية *roturière* . ولهذا فثمة ملك بلا سيادة . والاراضي العامة هي الاراضي التي احرزت اي وضعت اليد عليها بالاصل من قبل عاميين لا من قبل اشراف

«٢» يوجد بعض اسياد فقدوا ارضهم الا انهم يبقون اسياداً . السلطة المولوية : لم تكن هذه السلطة كالسيادة الحديثة تماماً . اذ لم يكن لها حق التشريع او فرض الضرائب . انما كان لها حق القضاء الملكي *justice domaniale* والقضاء المولوي *justice seigneuriale* والقضاء العام *justice publique* وحق فرض بعض الضرائب ، والقيام بمحافطة النظام ، وخوض الحرب الخ والسيد فوق ذلك حق الصيد في البر والماء ، واقتناء الحمام في الايراج ، واعتبار كل من يستقر في ارضه قناً او عبداً اقطاعياً له ، وله ايضاً حق الاقطاع *inféodation* والمنح لقاء اناؤة *accensement*

الاقطاع *inféodation* هو حكم يمنح السيد بواسطته احد الاشراف بصورة ابدية ، ارضاً يملكها ، لقاء خدمات نبيلة *services nobles* الخدمات النبيلة : هي الخدمة العسكرية ، خدمة البلاط ، خدمة المساعدة *aide* « المالية » (حينما يجرد السيد حملة « اي يحوض حرباً » او يجعل ابنه فارساً *chevalier* او زوج ابنته ، او حينما يضطر الى دفع فدية . وتمتاز الخدمات الشريفة عن الخدمات العامة بكون هذه

الخدمات الاخرى تستلزم تأدية اتاوة معينة . *redevance*
يحصل الاقطاع *inféodation* « ١ » بتقديم الطاعة *hommage*
« ٢ » بتقليد المنفعة او المنحة *collation du bénéfice* .

نتائج الاقطاع : « ١ » يحدث الاقطاع صلة شبه القرابة بين السيد
seigneur ومولاه او تابعه *vassal* ، وهناك بعض امور من قلة الوفاء
déloyauté او عدم رعاية الذمة اذا صدرت من التابع توجب حرمانه
من المنفعة او المنحة .

(٢) الخدمات النيلية (٣) لم تكن المنحة في البدء ابدية ، بل
كان يجب تجديدها فيما يتعلق بالاولاد . ثم احدث المشرعون نظرية
عن طريق منسخ بعض النظريات الرومانية : وهي تجزئة حق الملك الى
جزئين : ملك المنفعة *domaine utile* والملك السامي ، او ما يعادل
الرقبة تقريباً « *domaine éminent* » « ٤ » المولى التابع *vassal* هو
ملكه لاقطاعي *fief* وبأمكانه ان يصير بدوره سيداً اقطاعياً *suzerain*
لتابعيه .

المذبح لقاء ذمة *accencement* هو عبارة عن منح ارض لقاء اتاوة
redevence تدفع باوقات معينة او اراض تقدم لسيد من قبل مالك
صغير يود ان يتظلل بحمايته فتعبر هذه الارض كأنها للسيد وكأن
السيد منحها له لقاء اتاوة فتدفع باوقات معينة .

سلسلة الرتب *hiérarchie* بين الاسياد : يلاحظ وجود موالي اتباع

منوطين بسيد ، هو نفسه مولى تابع لسيد آخر الخ .
تفوق اماره « دوشه فرنسه » *duché de France* . كانت هذه
الامارة تعتبر نفسها الامارة العليا للاقطاعية وقد اتيح لها ان تملك
التاج بعد هوج كابت *Hugues capet* الذي اسس العائلة « الكابتية »
الملكية .

الصلة بين الاسياد والملك . لم تكن سلطة الملك كالسيادة الحديثة
بل كانت مولوية محضة الا انه كان للملك فوق ذلك ضرب من حق
الإشترايع الشامل .
فسلطة الملك اذاً لم تكن سلطة حقيقية بل جرثومة سلطة ما
زالت تتسع وترتقي حتى تمكنت في عهد الملكية المطلقة من القضاء
على جميع السلطات الاخرى .

ب القوى الموجودة

القوى الرئيسية : الاقطاعية *féodalité* ، المدن ، الملكية ، الكنيسة
القوى الثانوية : المتشرعوين ، المجامع او المجالس العامة
Etats généraux ، البرلمان ، الجامعة *université* ، الأبراطورية
المقدسة ، الآراء والنظريات .
القطاعية *Féodalité* : هي مجموع الاسياد العلمانيين والكنهوتيين .
فكانت الاقطاعية شخصاً معنوياً مؤلفاً من افراد لهم نفس الرغبات

والاماني ومجهزاً بقوة عسكرية ومالية كبيرة.

(أ) الموارد العسكرية : يوجد ثلاث موارد عسكرية رئيسية.

(١) خدمة الموالين التابع العسكرية : كانت الخدمة العسكرية

انواعاً مختلفة من خدمة في المفسكر او في الاسفار. وكان من واجب المولى التابع ان يشترك بما يقوم به السيد من تدريب واعمال عسكرية غير من جهة الخدمة العسكرية ما بين انواع الملك الاقطاعي؛ ففي الملك الاقطاعي المسمى *fief de haubert* يطلب من واضع اليد *détenteur* (اي المولى الذي منح الملك الاقطاعي) ان يحضر متمسحاً بسلاح فارس مصحوباً باتباعه او اهل رعاياه *sergents* و *écuyers* والمدة القصوى لخدمته هي ستون يوماً في السنة.

وفي الملك الاقطاعي الصغير يطلب من صاحبه ان يخدم بنفسه تابع

من فضيلة *écuyer* (وهذا دون الفارس) او ان يجمع املاك اقطاعية صغيرى ويقدم عنها قارباً او ان تعاضد عن الخدمة العسكرية اناوة معينة *redevance*.

اما في الاملاك الاقطاعية الكبرى فيجب على السيد (البارون

baron) ان يأتي بمواليه التابع *vassaux* . اذا فالخدمة الاقطاعية تقدم الفرسان .

(٢) خدمة المشاة ان خدمة المشاة هي من واجب الصغار

والدساكر والجنوديات *paroisses* التي هي تحت حماية السيد.

(٣) الجنود المستأجرون (المصطنعون)

(ب) الموارد المالية : تتشكل هذه الموارد من الرسم المسمى *ceus* المفروض على من سلموا ارضاً بصورة غير اقطاعية والمعروفين بـ *Censitaires* . ومن الضرائب المفروضة على الارقاء الافلأاعين *serfs* وعامة الناس او الصغاليك *vilains* . وهذه الضرائب هي : *taille* (ضريبة على الدخل اما نقدية واما عينية) والسخرة *corvée* (ايام عمل معدودة) والضرائب على الارث والاموال الموقوفة *mainmorte* ، وضرائب العبور *péages* ، والضرائب على الاسواق ، وال *banalités* (وهي عبارة عن اجتكار او حصر بعض المنافع) .

مصادر او اسباب ضعف الاقطاعية . ان اسباب ضعف الاقطاعية عديدة منها عداوة الجمهور لهذا النظام ، والحروب والجمالات ، ولا سيما الحروب الصليبية التي ابادت الاثراف وزيادة ضريبة *taille* زيادة متصاعدة . وتنظيم حق الحرب واخراج الجنود المستأجرين بصورة تدريجية ، ثم ظهور دروس الحقوق الرومانية ، التي استنبطت منها فكرة الامير (الملك) ذي السلطة المباشرة على جميع الرعية . وعن هذه الفكرة نشأت فكرة عدم مشروعية سلطة الاسياد .

الملكية *Royauté* : كانت الملكية ضعيفة في البدء . فلم يكن الملك الا زعيم الجيش الاقطاعي فقط . الا ان الفكرة الرومانية

بشأن الملكية ظلت كامنة ثم ظهرت من جديد . وايدها جميع انخراط
الاقطاعية وهم الإكابر وس اولا ثم المدن . اي انه انتظم شمل . جميع
قوى النظام والسلام حول الملكية لنصرتها وشدها .

(٣) المدن : اصلها : كانت هذه المدن اما غولية - رومانية واما
دساكر تألفت حول قصر ، او دير ، او ملتقى طرق الخ . وقد ساعد
على تكون المدن منحها الحريات *franchises* من قبل بعض الاسياد
رغبة في زيادة سكان مولويتهم الاقطاعية *seigneurie* وزيادة مجانيهم
ومحاصلهم .

كانت المدن ياديء ذي بدء خاضعة لسلطة السيد المطلقة . ثم ظهرت
زعة ترمي للاستقلال الداخلي *aulonomie* الذي يسره وسهله النزاع
القائم ما بين الاسياد المجاورين . وما لبثت المباحث الفلسفية ان ظهرت
وذاعت ثم اعقبها حركة ترمي لتحرير الكور والمدن وايجاد نظام
مستقل لها بحسب النقابات وجمعيات النقابات . فاصبح سكانها قوماً
وسطاً (من الطبقة العصرية) *bourgeois* .

(٤) الكنيسة لم يكن للكنيسة في العهد الفرنجي *franque* سلطة
كبيرة ، اذ ان المطارنة كانوا منفصلين بعضهم عن بعض . انما اسس
النظام الكنيسي تدريجاً بصورة متينة بواسطة المجمع الكنيسة
conciles حيث اجتمع المطارنة تحت سلطة الاساقفة المسمين
métropolition او *privats* او تحت سلطة البابا ويلاحظ ما عدا ذلك :

(١) - ازدياد عدد افراد الكليروس من الكليروس النظامي

clergé régulier او الكليروس دهرى *clergé séculier* وذلك عقب

ازدياد عدد الخواريات ورغبة في اجتناء القوائمه من الامتيازات الاكليروسية

(٢) - ظهور المنح او المنافع الاكليروسية *bénéfices ecclésiastiques*

وهي املاك تحبس واراداتها على مختلف وظائف الكليروس النظامي

او الاكليروس الدهري

(٣) - اكمال وانجكام التنظيم الاكليروسي : كان يميز بين الكليروس

الاعلى *haut clergé* والاكليروس الادنى *bas clergé* ، وكان حق

القضاء يمارس في نطاق الكنيسة من قبل افراد الكليروس الاعلى .

فكانت النتيجة ان أصبحت الكنيسة ذات جوار وطول وضارب تطالب ،

لاتجلب اعطائها ، بمحصلته الاشتغال بالاموال : هي الحطالة المالية

والخضاعة القضائية

، ومن ثم صار اختصاص الكليروس القضائي نازعاً نحو الاتساع

حتى على العلمانيين اي غير افراد الكليروس فيما يتعلق بالقضايا التي

هنا ضعة اروسية اي دينية وبصورة خاصة ، فيما يتصل بحق العائلة

كالزواج ، والقرابة والميراث ، بل في حق الملك كالمال المنقول والعقود

فتسح عن ذلك الخلاف والحظام ما بين السلطة الروحية والسلطة

الدنيوية ، بشأن قضايا الاختصاص وقضايا تقليد المنافع او المنح

collation de bénéfices

(٥) المشرعون *légistes* . لقد انبعث وانتشر درس الحقوق الرومانية في القرون الوسطى عقب تجديد شارلمان الامبراطورية الغربية وظهرت المذاهب الايتالية *écoles Italiennes* كمذهب الشراح *glossateurs* والبرتولين *Bartolistes* . ثم تأسست في فرنسا الجامعات ومعاهد الحقوق في القرن الحادي عشر والثاني عشر ، ودرست الحقوق العامة الرومانية ونشأ التعارض بين الاسلوب الاقطاعي والسيادة ضاحجة السيادة ، تلك التي اوجدت في فرنسا لمنفعة ملك فرنسا . وبفضل ذلك تكون اسلوب المشرعين . ثم انشأت ايضاً هيئات من المشرعين الاقطاعيين لتنسيق الحقوق الاقطاعية وجعلها متسلسلة من جهة الرتب خدمة لمصالح الملك وتأييداً لسلطته .

(٦) المجالس العامة *Etats généraux* : كان العرف الاقطاعي يقضي بوجود جمعية او مجلس من الموالى الاتباع *assemblée des vassaux* يركن اليه السيد الاقطاعي . امامة هذا المجلس فكانت تنحصر بالشورى في الامور الخطيرة . وقد اعتادت الاسرة الكاثية « آل كابيت *capet* » ان تستشير موالىها الاتباع ، ولما استولت على تاج الملك صارت تستشير جميع الاسياد الاقطاعيين في المملكة . ثم تطور المجلس المذكور على ممر الايام فصار الاشراف بسبب كثرة عددهم يوفدون عنهم مندوبين يمثلونهم في المجلس . ولما حاز الشعب على حق ايفاد مندوبين يمثلونه لدى الملك افضى الامر الى تشكل جمعيات تنوب

عن جميع فرنسا الا وهي « المجالس العامة *Etats généraux* » وجميعيات خاصة معروفة بمجالس الولايات *Etats provinciaux* وكانت هذه المجالس من حيث النزعة معادية للاشراف والاكليروس . وكان المتشرعون فيها هم العنصر السائد وذو المكانة الراجحة والكلمة النافذة اما صفتها ومهمتها فاستشارية بحتة ولكنها كانت تطمح الى احراز صلاحية المداولة والمناقشة .

(٧) البرلمان . ان منشأ البرلمان هو ال *curia regis* اي مجلس الملك الكارولنجي الذي كان قديماً مؤلفاً من الاشراف ، ثم ان هؤلاء الاشراف صاروا يضمون الى بطانتهم مستشارين ، اي علماء حقوقيين يستشيرون برأيهم وما لبث هؤلاء الاشراف رويداً رويداً يتقاعدون عن حضور المجلس بانفسهم ويكتفون باتتداب المستشارين عنهم . اذاً ففي النهاية اصبحت مجلس الملك مؤلفاً من اهل الخبرة فقط . ثم شطر الملك « فيليب الجميل *Philippe le Bel* » المجلس الى ثلاث هيئات :

« ١ » البرلمان ، « وهو الغرفة القضائية » . « ٢ » ديوان او غرفة الحسابات *chambre des comptes* (المالية) . « ٣ » المجلس الكبير *grand conseil* « للشؤون السياسية » ونظم ايضاً برلمانات في الولايات . وظائف او صلاحيات البرلمان . للبرلمان اولاً وظائف قضائية « اما كمحكمة استئنافية او كمحكمة عامة بحسب الاحوال » وتأديبية « فيما

يتعلق بالكنيسة والجامعة والنقابات النخ « وتشريعية: وذلك بتسجيل
الوامر الملكية في سجل البرلمان المعروف بسجل نشر القوانين
فيتتبع عن ذلك ان للبرلمان صلاحية رفض نشر القوانين ولكن للملك
سلطة تمكنه من القضاء على هذه المقاومة بواسطة « سرير العدالة
lit de justice » اي بواسطة جلسة في البرلمان يترأسها الملك بنفسه .
(٨) الجامعة : كانت الجامعة خاصة « اهلية » في البدء والمنشأ .
ثم نالت امتيازات من البابوية والمقام الملكي . ومن ذلك استمدت
قوتها وقدرتها . فحرزت مكانة سياسية ودينية خطيرة ومقاماً رفيعاً في
امر العلاقات بين الكنيسة والدولة ؛ وفي صحة ايمان *orthodoxie*
الاكليروس .

(٩) الامبراطورية المقدسة الرومانية . ان مؤسس هذه الامبراطورية
هو شارلمان . ولما انقسمت الامبراطورية بعد شارلمان ادعى ملك
جرمانيه حق التفوق السيامي على جميع الشعوب المسيحية في الغرب
ومنها ملك فرنسا (اذ كان يوجد حينئذ شبه اتحاد للشعوب المسيحية
في الغرب) .

(١٠) الافكار والنظريات : هناك نظريات عديدة : نظرية
السيفين : الدنيوي والروحي ؛ ونظرية قوانين المماكة الاساسية
Lois fondamentales du Royaume ، اي مجموع القواعد العرفية
التي هي فوق السلطة الملكية . من قاعدة انتقال التاج ، وشكل

الحكومة الملكي. ونظرية حريات الكنيسة الغاليكانية «الفرنسية» التي هي عبارة عن المزج بين النظام الديني والنظام السياسي الذي ينجم عنه انشاء نظام وقواعد مستقلة خاصة بالكنيسة الوطنية يُزعم انها فوق السلطة الكنيسية نفسها اي فوق البابا والمجالس الكنيسية *conciles*.

ج - المنازعات الناتجة عن وجود هذه القوى

« ١ » الملكية والامبراطورية المقدسة . كان الامبراطورة الجرمانيون يدعون بنوع من حق التفوق على ملك فرنسا معتبرين فرنسا كجزء غير منفصل عن الامبراطورية المقدسة ولكن الافرنسيين كانوا يرفضون الاعتراف بهذا الادعاء . ولهذا كانوا يصرحون بأن « ملك فرنسا هو امبراطور في مملكته . » ومن امثلة هذا الخصام نزوع امبراطور المانيا سيغيسموند *sigismund* الى حضور جلسة برلمان في فرنسا وجلسه فيها بمكان الملك .

« ٢ » الملكية والمجالس العامة *Etats Généraux* . المجالس العامة مبدئياً هي في مقام المعاون المساعد للسلطة الملكية . الا انها حاولت في القرن الرابع عشر « ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ » ان تشترك بالحكم مع الملك وان تؤسس ملكية برلمانية ولكن هذه المحاولة قد اخفقت . وفي سنة ١٤٣٩ كانت المجالس العامة ذات شأن خطير ولكن

منذ ما أقر مبدأ وجود جيش ملكي دائم وأذن للملك أن يفرض الضرائب اللازمة لهذه الغاية، من دون تعيين أسلوب جبايتها ومقدارها أصبح الملك حراً طليقاً في الأمور المالية.

٣. الملكية والاقطاعية: كان الملك قديماً ينتخب من قبل كبار الأسياد الاقطاعيين ولكن سرعان ما أقر مبدأ الوراثة التي جعل الملك مستقلاً عن الاقطاعية ويرجع الفضل بذلك إلى سببين: « ١ » لم يعد الملوك وراثيين ذكوراً من الفروع. وهذا ما أزال التحاسد والتخاصم. « ٢ » اعتياد الكابسين الأوائل على تحقيق انتخاب أحد أبناءهم. كانوا أثناء ما يكرهون وتأريده من قبل الكنيسة ثم اشراكه بالسلطة معهم.

أجل لقد كانت تتشكل أحزاب من الأسياد ضد الملك الجديد. ولكن هذه المحاولات كان مآلها الاخفاق.

كان كبار الموظفين الملكيين يقلدون أيضاً وظائفهم عن طريق التوارث. ولكن هذا الأسلوب قد زال في القرن الثاني عشر فاصبح الموظفون منذ ذلك الحين يعينون من قبل الملك.

كان الملك يتمتع بمولوية أو سيادة اقطاعية *surzeraineté* على جميع أسياد الملكية الاقطاعيين ولكن هذه السيادة الاقطاعية لم يكن معترفاً بها في البدء ثم انتهى الامر بالاقرار بها والخضوع اليها وهذا ما خول الملك حق استرجاع الأملاك الاقطاعية عند فقدان وراثتها

او عند خيانة الشخص الذي كان منبج هذه القطاعات (الاملاك) الملكية
اتباع حق القضاء الملكي : كان العلماء الاقطاعيون يعترفون
 للملك بحق القضاء الاستثنائي . اما المشرعون فاعترفوا له بحق القضاء
 البدائي في جميع المملكة في احوال معروفة ، كحالة رفض رؤية
 الدعوى ، وحالة رفض السيد الاقطاعي تعقيب الجرم *prevention*
 وفي الاحوال او القضايا الملكية *cas royaux* ، وهناك كتب
 الملك التي تلغي اليمين الدينية في العقود « *lettres de rescision* »
 الخ .

اماعمال هذا التطور فهم : البرلمان والموظفون المسمون *baillis* وهم
 الوكلاء المكلفون ادارة املاك الملك وممارسة القضاء ضمن حدود
 هذه الاملاك

تحديد حق الحرب الذي كان يتمتع به الاسياد : تألفت جميعات دينية او
 علمانية لتأييد السلام . اما العرف او العادات التي حصلت في هذا
 الشأن فهي : هدنة الله *Trêve de Dieu* ومحدثات الملك الخاص
 التي هي اربعينية الملك *quarantaine le roy* « وهي هدنة مدتها
 اربعون يوماً تلي اعلان الحرب » . وحق السيد الاقطاعي المهاجم ان
 يلجأ الى العدالة الملكية *asseurement* والهدنة المفروضة من قبل عمال
 الملك الخ .

مبدأ تفوق التشريع الملكي على قرارات الاسياد : لنقود الملك الحق

بأن يتداول بها في جميع فرنسا . لما تقود الاسياد فافضي بها الامر ان
اصبحت لا تقبل الا ضمن منطقة صغيرة « *billon* » . وبعد الملك ملاذاً
للارقاء الاقطاعيين « *serf* » تجاه الاسياد ونصير حركة تحرير الاقطاعيين
في المدن والضواحي .

وقد توصات حركة التحرير هذه لاتقاذ المدن والديساكر جميعها
بواسطة الحريات والحصانات « والامتيازات » من ساطة الاسياد . بصورة
تامة او جزئية وقد حصل ذلك بأسلوبين :

« أ » باتفاق بين الاسياد والسكان « بواسطة صك ممنوح *charte*

« ب » باكتساب الحريات والحصانات *franchises* بالثورات .

« ٤ » المدن والملكية : الحريات البلدية ، وهي حقوق المدن . في

ادارة شؤونها بواسطة حكام « قضاة » منتخبين : ففي الجنوب كان

يسود النظام القنصلي *consulaire* ، وفي الشمال نظام الناحية والكثورة

commune ولكن السلطة كانت في الحقيقة في قبضة طبقة عظيمة

« ارستوقراطية » فتولد عن ذلك الخصام والنزاع بين الطبقة

العظامية « الارستوقراطية » والطبقات الشعبية . فكان الملك

الحكم في هذا الخصام .

ثم ما لبثت العادة ان قضت بقبول المدن نائباً للملك فامشولى

الملك شيئاً فشيئاً على جميع السلطة . فوضعت المدينة نفسها تحت حماية

الملك .

« ٥ » السلطة العلمانية والسلطة الكنيسة : لم تنشأ صلة واضحة بالحدود بين هاتين السلطتين اللتين استرسلتا بطبيعة الامر في التضام والتنازع لتغوز احدهما على الاخرى .

اما النقاط التي يدور حولها هذا النزاع فهي : الاختصاص القضائي وتقليد المنافع او المنح الكنيسية .

« أ » النزاع بين البابا والامبراطور : كان الامبراطور يدعي حق تعيين البابا وكان الالمان يدعون حق تعيين المطارنة .

وقد حصل نضال طويل عرف بنضال التقليد « تقليد المناصب » *Investiture concordat* بين الامبراطورة والبابا الذين كان يخضع بعضهم بعضاً . وقد انتهى ذلك بتراض وتحكيم ثم بماهدة وورمس « *concordat de Worms* » سنة ١١٢٢ . فصار البابا ينتخب من قبل الكاردينالية *cardinaux* والمطارنة يميّنون من قبل البابا ولكنهم يقلدون منافعهم او منحهم اللدنيوية من قبل السلطات العلمانية .

« ب » البابا وملك فرنسا : كان النضال بين البابا وملك فرنسا خف وظلة مما كان عليه بين البابا والامبراطور . إذ ان ملك فرنسا لم يكن يدعي حق تعيين البابا . ولكن البابا والامبراطور كانا يدعيان حق التعيين والنصب للمنع الكنائسية . بيد ان هذه الادعاءات كانت تصطدم بادعاءات المطارنة والاميرال الذين كانوا يطالبون ايضاً بحق تقليد المنح ضمن المكان الخاضع لسلطتهم .

وقد حصل ايضاً الخصام بين المحاكم الألمانية والمحاكم الكنائسية ودامت هذه المنازعات طيلة العهد الاقطاعي ولم تنته الا بعد ظهور الملكية المطلقة .

د - استنتاج

يلاحظ في نهاية عهد النظام الاقطاعي حصول تقدم عظيم في الكيان الحقوقي للدولة الفرنسية . فقد حققت الملكية الفرنسية وحدة البلاد المكانية ، وقد كان ذلك حينئذ نتيجة قيمة كبرى ، الا انها لم تحقق الوحدة القومية ، فكان ثمة قبائل جرمانية ، ولم يكن يوجد اقوام فرنسيون . اما تحقيق هذه الوحدة القومية فهو اثر الاقطاعية الجميل . ينمى الان على الاقطاعية تبدها السياسي وحروبها الداخلية واضطراباتهما وقلقلهما ، ولكننا اذا ما فكرنا باخلاص نية في الظروف التي كان الناس موجودين فيها في ذلك العهد وجدنا انه لا مناص لنا من التسليم به انه كان يستحيل على الاقطاعية في ذلك العهد الذي كان الجهل فيه سائداً ، وسبل المواصلات عسرة والعناصر والاجناس مختلفة متعددة ، انشاء نظام سيامي شبيه بالانظمة الحديثة . فالنظام السيامي لبلاد ما اسر لا يتم الا بصورة مرتبة محكمة وتدرجية في خلال تطور لكل حادثة فيه مكانة ماثلة من دون ان يحتل نظام الاحوال والحوادث العام الشامل او يتبدل تبديلاً خطيراً . فالاقطاعية الفرنسية

إذا جاءت في حينها وقامت بما وجب عليها من عمل . فتكوينها الجماعة القومية بأقرارها عادات وتقاليد مكانية « اي شاملة جميع المكان » متضامنة متضافرة خاضعة الى مبادئ حقوقية مشتركة ، بدلاً من الشرائع الشخصية المتعددة ، وتحقيقها بصورة تدريجية السلام والامن العام بمكافحتها بلا انقطاع النهب والسلب والحروب الخاصة ، وابتدائها نظام البلاد الاقصادي باستئنافها العلائق التجارية واجيادها النظام النقابي للحرف في المدن ، واحداثها جيشاً وطنياً مؤلفاً من جنود يأتي بهم الاسياد من جميع انحاء البلاد ؛ وانشاؤها طبقة نبيلة « *noblesse* » (طبقة النبلاء او الاشراف) قادرة على القبض على زمام امور البلاد تحت سلطة الملك ورعايته ، وبنتيجه ذلك على تشكيل طبقة قائدة مسيرة ، كل هذه العوامل لتطور النظام الاقطاعي اوجدت في آخر عهد الاقطاعية شعباً افرنسياً متجانساً . اننا لا نقول ان هذا الشعب الافرنسي كان شاعراً آثدً بجنسيته او قوميته بشكل جلي واضح ، اذ ان هذه الجنسية الافرنسية لم تتم الا في عهد الثورة ولكننا نؤكد ان الجنسية الافرنسية ان لم تكن متحققة تماماً في نهاية العهد الاقطاعي فقد كانت منذ ذلك الحين قائمة على اساس قوية متينة ، بصورة انها اتاحت للحقوق العامة ان تشرع في مرحلة جديدة هي عهد السلطنة العامة *puissance publique* التي ستكون صنع الملكية *monarchie* وبصورة خاصة صنع الملك هنري الرابع ولويس

الثالث عشر ولويس الرابع عشر. وسنبعث هذه المرحلة الجديدة لتاريخ الحقوق العامة الافرانسية بعد حل المسائل المتعلقة بفكرة السلطة العامة، وبصاحب حق هذه السلطة وخصائصها وامتيازاتها.

القسم الثالث

La puissance publique السلطة العامة

تبين لنا من بحث الجماعة القومية انها عبارة عن وحدة المصالح الدائمة بين الافراد الذين يعيشون بصورة اعتيادية في بلاد واحدة وان تضامن المصالح ينتج تمييزاً بين افراد الجماعة القومية. فمنهم الطبقة المسيطرة (الحاكمة) وهي التي تقوم بإدارة المصالح العامة، وآخرون، وهم المحكومون، اي الافراد (الرعية) ' يراولون اعمالهم وينصرفون لثانفهم الخاصة، مكتفين بالموافقة على ادارة المصالح المشتركة من قبل الحكام.

ولتسيير ادارة المصالح المشتركة يقلد الحكام بضع قوى (سلطات وامتيازات) يؤلف مجموعها السلطة العامة بمعناها الصحيح. فيمكننا اذاً اعتبار السلطة العامة كمجموع الحقوق والامتيازات *prérogatives*

الممنوحة الى الحكام لاجل ادارة المصالح المشتركة والدفاع عن حوزة المكان القومي.

ان جهابذة العلم السياسي والحقوق العامة افاضوا في البحث عن معرفة ما اذا كانت السلطة العامة مشروعة وعن الحد الذي قد تكون هذه السلطة مشروعة ضمنه . وتلك هي القضية التي جرت العادة على تسميتها خطأ ، بقضية مشروعية السيادة . وقد اورثت هذه التسمية السيئة فكرة فاسدة في تمييز الانحاء التي كان يجب البحث والتنقيب فيها عن هذا المحل فلا يمكن نعت السلطة العامة بقوة « سلطة » ذات سيادة *pouvoir souverain* . لان ما تتميز به السيادة انها لا تخضع لشيء . ويجب في السلطة ذات السيادة ان لا يكون لها حد . يدان الامور الحادثة الراهنة تبئاً انه لا يوجد فعلاً ولا يمكن ان يوجد حقوقاً سلطة غير محدودة . واذا سلمنا بوجود نعت السلطة بصاحبة السيادة *souverain* ، لم تكن المسألة الوحيدة التي يجب حثيئذ حلها تنظيم شروط ممارسة هذه السلطة ، بل تعين القواعد التي يجب بمقتضاها تقليد هذه السلطة فرداً من الافراد دون آخر . وتلك مسألة هي من الوجهة السياسية ، ذات شأن عظيم ، الا انها لاتعد من الوجهة الحقوقية ، كمسألة اساسية .

واكتنا بعكس ذلك ، اذا اعتبرنا ان السلطة التي هي فوق كل شيء ، ليست القدرة (السلطة) صاحبة السيادة ، بل السلطة العامة الناتجة عن التمييز السياسي للافراد ضمن الجامعة القومية ، صرنا مضطرين الى البحث

عن شروط مشروعيتها بطريقة أخرى .

لذلك فإتينا باحثون بأديء بدء عما هي السلطة العامة نفسها ، (اي فكرة السلطة العامة) وما هو عملها (اي امتيازات او صلاحيات السلطة العامة) وساعون في النهاية فقط لمعرفة من هو الذي يتقلدها (وذلك هو بحث نظام السلطة العامة) ثم اتنا بعد ذلك متبصرون في ما اذا كان على هذه السلطة ان توافق نظاماً حقوقياً اعلى منها ، وذلك بحث سيكون موضوع القسم الرابع اي القسم الاخير من هذا الدرس .
اذاً فالقسم الثالث متضمن اربعة فصول :

« ١ » فكرة السلطة العامة .

« ٢ » امتيازات او صلاحيات السلطة العامة .

« ٣ » نظام السلطة العامة .

« ٤ » تكون السلطة العامة في الحقوق الافرنسية : الملكية

الافرنسية .

الفصل الاول

فكرة السلطة العامة *La notion de puissance publique*

يُزعم الأستاذ (دوكي *Duguit*) أحد جهابذة الحقوق العامة واعلام المؤلفين ، ان السلطة العامة ليست فكرة حقوقية . بل هي ، في رأيه ، امر حادث *fait* ، وهو ان الحكام هم اولئك الذين يملكون اكبر قسط من القوة ، ويزيد على ذلك قائلاً ان السلطة العامة لا يمكن ان تعد كحق للحكام ، لان الحق ليس لاحد من الناس ، بل هو مادي اي غير شخصي ، مجرد *objectif* مفروض على الحكام كما هو مفروض على الافراد الآخرين كافة .

هذا ما ادلى به الأستاذ (دوكي) وانا لمفقدون رأيه وداحضوه بالاستدلالات الاربعة الآتية :

« ١ » ان السلطة العامة لا تماثل القوة ، بل هي تتضمن القوة وتستازمها ، ولكنها شيء غير القوة .

« ٢ » ان الحكام ، وهم القائمون بإدارة المصالح العامة للجماعة القومية ، يجب ان يعاملوا بصفتهم هذه ، معاملة مختلفة عن سائر الافراد .

« ٣ » يؤول هذا الفرق في المعاملة بسلطة او صلاحية التمثيل التي

تفيد ان الاعمال الحقوقية الصادرة عن ارادة الحكام تطبق وتسري على جميع الافراد .

« ٤ » لئن كان الحكم مقيداً ، فيما يتعلق بممارسة التمثيل ، بالحق المجرد *droit objectif* فهم يتميزون عن سائر الافراد بتقدير موافقتهم ومطابقتهم للحق المجرد *présomption de conformité au droit objectif* فينتج عن ذلك ان السلطة العامة . بالرغم من انها ليست نظرية لسيادة غير محدودة ، هي حقاً صلاحية او سلطة حقوقية *pouvoir juridique* تنتج ممارستها نتائج حقوقية .

١ السلطة العامة والقوة

ليس حب اللعب بالالفاظ الذي يحملنا على القول ان السلطة العامة تتضمن القوة ، بالرغم من انها ليست نظرية للقوة ، او بتعبير آخر ، للاجبار الاجتماعي ، انما ذلك يفيد امرين يفضيان الى نتائج سياسية خطيرة وهما :

(١) انه لا بد لكل سلطة عامة من ان تكون مصحوبة بقوة اجبارية مادية بصورة ان قيود او حدود هذه القوة هي نفس حدود السلطة العامة .

(٢) ليس من اللازم اللازم ان توجد السلطة العامة حيث توجد قوة الاجبار . وبتعبير آخر . لما كانت السلطة العامة قوة حقوقية ، لا

امراً حادثاً فقط ، وجب تقييد ممارستها ، بقيود وحدود غير حدود القوة التي هي في حوزتها .

« ١ » تقييد السلطة العامة بالقوة المادية . لقد درسنا سابقاً ، تحت عنوان السيادة المكانية ، انحصار الاجبار الاجتماعي في مكان ما . فلننازلنا الى هذا البحث ، وانما نريد ان نبين الآن : (١) انه لا توجد السلطة العامة حيث لا توجد سيادة مكانية . فهي لا توجد مثلاً في دولة وحشية او غير متمدنة . وهذا امر لا يحتاج الى دليل (٢) ان السلطة العامة مقيدة في الزمان والمكان ، بقيود السيادة المكانية نفسها . فليس باستطاعة الدولة ان تمارس سلطتها خارج حدودها ، ولكي تقوم بعمل ما خارج حدودها ، ينبغي لها ان تتال موافقة الدولة التي تريد ان تقوم بعمل ما في بلادها . ولكن ذلك ليس بضرب من السلطة العامة ، بل هو نوع آخر من فعالية الدولة يدخل في موضوع الحقوق الدولية .

(٣) لا يحق لأي كان ، ان يمارس السلطة العامة ، في داخل الدولة ، ان لم يكن مقلداً ، في الوقت نفسه ، حق ممارسة السيادة المكانية ، اي ان لم يكن حائزاً على القوة المسلحة . واننا والانتاذ (دو كي) لعلنا وفاق في ذلك . اي ان الحكماء هم اولئك الذين يتمتعون بسلطة الاجبار ولكن ليس الذين يتمتعون بسلطة الاجبار بحكم حتم .

ينتج عن ذلك انه اذا خلع الفرد (الملك مثلاً) او الجماعة من الافراد الحائزين على السلطة العامة ، من قبل فرد آخر او جماعة اخرى

من الافراد ، كما لو نشبت ثورة مثلاً او حصل انقلاب في الدولة ،
جرّد هذا الفرد او هذه الجماعة من الافراد عن السلطة العامة ، وصار
عاجزاً عن استرجاعها الا اذا نال بعد ذلك القوة ولو ايد مزاعمه
باقديس المباديء الحقوقية .

وهذا ما يمكن من ادراك اخطاء حقوقية ماثلة . مثال ذلك ان
لويس الثامن عشر حينما ارتقى عرش فرنسا سنة ١٨١٤ صار يضع على
مراسيمه تاريخ السنة التاسعة عشر من ملكه ، قاصداً بذلك ان يثبت
انه ما برح قبل ذلك ملكاً وان الثورة والامبراطورية النابوليونية يجب
ان تعدّ حقوقياً كأن لم تكونا . ان ذلك كان عبارة عن وهم وفرض
محض ، اذاً فهو كذب حقوقي . ويؤيد قولنا هذا ، ان لويس الثامن
عشر اضطر الى احترام ورعاية اكثر الاصلاحات الحقوقية التي قامت
بها الثورة والامبراطورية ، بالرغم من انها انشأت بزعمه ، من قبل
حكومات غير مشروعة .

(١) يجب ان لا يستتبع مما تقدم ان بين الحكومة والقوة المسلحة ،
او بين السلطة المدنية (الملكية) والسلطة العسكرية تماثلاً تاماً .
فبالاستطاع ممارسة هاتين السلطتين من قبل افراد مختلفين وهذا ما هو
حادث في اكثر البلاد المتقدمة بل جميعها تقريباً . ولكن ما يقتضي
وجوده هو صلة ائتمار (او سلسلة رتب) بين السلطة العسكرية
والسلطة المدنية . وفي اليوم الذي تزول فيه هذه الصلة ، وهذا ما يسمونه

prononciamento ، تصبح السلطة العسكرية الحكومة الجديدة بشرط ان توافق الشروط التي سنبحثها فيما بعد .

« ٢ » ليست القوة المادية بالحد الوحيد للسلطة العامة . لئن كانت القوة

المادية الشرط اللازم لممارسة السلطة العامة الا انها ليست بالشرط الكافي وعن ذلك تتولد النتائج الآتية : « أ » ليس احراز القوة المادية كافياً لتقلد السلطة العامة . ولو كان الامر غير ذلك لكانت الحكومة

في بلاد ما عرضة للانهار تحت تأثير اي فريق كان يظن في نفسه القوة الكافية لقلبها والحلول محلها « ب » لا يستطيع الفرد ، ولو كان

متمتعاً بالسلطة العامة ، ان يعمل مايشاء ضمن نطاق قوته . واذا صح

عكس ذلك وجب عد وضع الدولة نظيراً لوضع الاستبداد . بيد ان

الاستبداد امر حادث ، لاحق . اما السلطة العامة فهي حق *droit* ،

لا امر حادث *fait* فقط ، « ج » ان السلطة العامة التي تفيد ان

المتقلد بها مضطلع بالقوة ، لا يمكن تحديدها بقوة خارجة عنها .

وهذا مايعبر عنه بالعرف الحقوقي بان طرائق التنفيذ بشأن الدولة مفقودة .

لقد فسر بعض المشرعين ، وبالتخصيص المشرعون الالمان ، هذا

المبدأ تفسيراً فاسداً بقولهم ان الحقوق العامة كلها صنع الدولة ، وانها

عبارة عن تحديد فعالية الدولة من قبل الدولة نفسها . ان هذه النظرية

فاسدة — كما سنبين ذلك — وقد وضعت من قبل قوم يريدون ان

يبرروا ، باي وسيلة كانت . استبداد الدولة وسيطرتها . باعتبار ان

حدود فعالية الدولة ليست سوى منح ترضى بها الدولة بحسب ارادتها الحرة ، اي انها قابلة للقض والالغاء اذا فليست الحقوق العامة نفسها صنع الدولة ، بل تطبيقاتها اوضاعياتها المادية فقط . وليس معنى ذلك ان الحقوق العامة خالية من الضمانة المادية ، انما ذلك يفيد ان هذه الضمانة مستقرة لا في قوة مادية خارجة عن الدولة ، بل في النظام الداخلي للدولة نفسها .

« د » ان حدود السلطة العامة مستقرة في مبدأ تفريق القوى « السلطات » *Séparation des pouvoirs* ومبدأ تفريق القوى عبارة عن العهد بالسلطة العامة الى فرد او الى فئة من الافراد يعملون بصورة الية ، بل الى افراد عديدين او الى فئات عديدة تمثل مفترقة وبنتيجة ذلك يراقب بعضها بعضاً ويحدد بعضها صلاحية بعض . ففي هذا المبدأ تستقر الضمانة الرئيسية لحصر وتحديد السلطة العامة . وان هذا المبدأ في الحقيقة حديث اذ انه دون لأول مرة من قبل مونتسكيو الذي استنبطه من معانياته وتأملاته في الحقوق العامة الانكليزية . ولكن يجب ان لا يظن ان السلطة العامة تكون مفقودة حيث لا يوجد تفريق بين القوى . اذ ان رأياً كهذا يخالف الحقيقة والصواب . بل ان المبدأ الذي نحن بصدده يفيد انه حينما يوجد تفريق بين القوى يكون حصر وتحديد السلطة العامة امراً موثقاً بوثقارها وان البلاد التي يسود فيها تكون حصينة

من طواري حكيم استبدادي مضطهد .

٢ السلطة العامة والمنفعة العامة

ان الفرق الاساسي بين وضع الاستبداد ووضع الدولة هو ان الاستبداد عبارة عن اخضاع شعب ما الى ارادة ومنفعة شخص واحد . بيد ان السلطة العامة في الدولة لا توجد الا بسبب ادارة كبرى المتافع والمصالح ، العامة من قبل الحكام . وعن هذا المبدأ تتولد ايضاً نتيجتان اساسيتان : (١) ان السلطة العامة لا تكون مشروعة الا اذا كانت مهمتها تحقيق النفع العام (٢) تحقق السلطة العامة ، النفع العام ضمن ظروف حقيقية مختلفة عن الشروط الموجودة في الحقوق الخاصة .

« ١ » تخضع السلطة العامة للمنفعة العامة . من البديهي انه لا بد للحكام

من ارتكاب اخطاء او اغراق في تقديرهم النفع العام او طرائق تحقيقه . وليس بالإمكان اخضاع هذا الاخطاء وضروب الاغراق الى نفوذ وسلطان الحقوق لان المراقبة الدائمة التي تشمل الاعمال الصادرة عن القوى العامة قد تؤدى الى اثقال سيرها وتعطيل (شل) روح الابتكار والابتداع . فيقتضي اذاً ان يكون الحكام متمتعين ببعض حرية العمل او كما يقال في الاصلاح الحقوقي : مقابلين سلطة ارادية يمكنهم من تقدير ومعرفة الوسائل اللازمة لتحقيق مهمتهم . فللمنفعة العامة اذا صفة سياسية تظهر عندما تخرج هذه المنفعة عن

سلطان الحقوق . ولكن لفكرة المنفعة العامة صفة حقوقية ايضاً تظهر حيث يكون بالمستطاع تعيين مصدر تحديد للفعالية الحكومية .

(أ) المنفعة العامة هي المنفعة المشتركة بين جميع الافراد المقيمين في المكان القومي ، ولكل فرد من الافراد سواء كان من رعايا الدولة التي يقيم في بلادها ، او من رعايا دولة غريبة ، او كان بدون جنسية ، ان يستفيد من الفعالية الحكومية ، وبإمكانه ان يعتمد في تأييد زعمه على الافكار (الاعتبارات) المستنبطة من الحقوق الدولية والتي تقضي على الدولة التي تريد ان تؤمن لرعاياها فائدة حماية الدولة التي يقيمون في بلادها ، بان تعترف للغرباء الذين هم في ضيافتها بعين المعاملة التي يعامل بها رعاياها في بلاد الدولة الغريبة وذلك مراعاة للتكافؤ (التقابل) الطبيعي والاتفاقي ، ولكن هذه الشروط لا يمكن ان تطبق في الحقوق العامة الداخلية . فالحقيقة ، في الحقوق العامة الداخلية ان ليس باستطاعة الدولة ان تكف عن اخضاع الغرباء الى وجائب معينة ، وانها لقاء ذلك ملزومة بمنحهم بعض الحقوق . اذاً فكل نوع من فعالية الدولة يؤول من دون مسوغ الى معاملة الغرباء معاملة دون معاملة الوطنيين هو غير مشروع .

(ب) المنفعة العامة منوطة ، ضمن قدر معلوم ، بالمنفعة الوطنية . ليس

معنى ذلك ان الوطنيين والغرباء يجب ان يعاملوا في الحقوق العامة على السواء بصورة مطلقة فقد رأينا سابقاً ان ليس للغرباء المقيمين في

بلاد دولة ما ، تمام اهليتهم الحقوقية . ولما كانت الجماعة القومية احد
الانسس الرئيسية للدولة ، وجب ان تتمتع بحماية خاصة تظهر في امور
عديدة اجدرها بالذكر المبدأ القائل بحق الساطات العامة ان تخرج
من مكانها القومي (بلادها) الغرباء الذين تعدهم غير مرغوب بهم (اي
ليس من المصاحبة بقاؤهم) .

إذا فيجوز لنا القول : (١) انه يقتضي ان يتمتع الوطنيون ولا
سيما في الحقوق العامة ، بمعاملة خاصة ممتازة . انما يجب ان لا يكون
هذا الامتياز غير محدود وان لا يكون مظهراً لشعور البغضاء نحو
الغرباء . بل ينبغي ان يبقى محدوداً ضمن الحد الذي تستلزمه سلامة الدولة .
« ٢ » يجب ان تمنح الامتيازات الوطنية لجميع الوطنيين على السواء
لا الى اكثرية عنصرية او سياسية فقط .

« ج » المنفعة العامة مرتبطة بمنفعة العمال العامين . ولكن يجب التفريق .

في زمرة الوطنيين ، بين اولئك الذين يسمون لمنافعهم الخاصة ، وبين
اولئك الذين يقومون بتدبير المنافع العامة . فالوجائب والمسؤولية
المفروضة على هؤلاء تبرز الفوائد والامتيازات التي يتميزون بها
والتي يستحيل بدونها الحصول عليهم . ولما كانت الدولة عاجزة عن
تسيير امورها بدون زمرة من العمال الاختصاصيين ، جاز لها اذا ان
تخصهم بالفوائد المتبعة اللازمة كي يكونوا كافين في العدد وحسن
الصفات .

« د » المنفعة العامة مرتبطة بمنفعة السلطات العامة ، ان بين العمال العاملين ، فريقاً يستحق ايضاً ان يكون له ، بين الآخرين ، معاملة خاصة « ممتازة » . اولئك هم الاشخاص القابضون على السلطة العامة ، فيجب ان يسّاح هؤلاء بالقوى اللازمة كي يقرّوا ويحفظوا في داخل الدولة السلطة اللازمة لحسن سيرها واستمرار عملها السيامي . فمن المبادئ المعمول بها ، مثلاً ، ان يتمتع هؤلاء العمال ببعض الحصانات في الامور القضائية .

والخلاصة ان ادارة المنافع والمصالح العامة متجهة نحو اربع وجهات مختلفة يجب حفظ التوازن ما بينها ، كي لا تقدى احداها في سبيل الاخرى الا وهي ، « ١ » المصلحة العامة بمعناها الحقيقي « ٢ » المصلحة القومية (الوطنية) « ٣ » المصلحة الادارية « ٤ » المصلحة السياسية . « ٢ » تمارس السلطة العامة باساليب او طرائق مختلفة ، عن اساليب

الحقوق الخاصة تلخص باسم اسلوب الخدمة العامة service public فالخدمة العامة اذاً هي مجموع القواعد والاساليب الحقوقية التي تدير بموجبها فعالية الدولة ، بقصد تحقيق المنافع العامة . في ميدان الحقوق العامة ، ينتج عن هذا التعريف ان فعالية الدولة لا تنفذ برمتها في قواعد الحقوق العامة ، وكما ان هذه الفعالية تمارس في ميدان الحقوق الدولية فهي قد تخضع ايضاً الى قواعد الحقوق الخاصة . وقد ظهرت منذ عهد غير بعيد نظرية في هذا الموضوع لا تزال مؤيدة

من قبل أحد مشاهير المشرعين الأفرنسيين ، الأستاذ « برتلمي »
Berthélemy ما لها انفعالية الدولة تخضع تارة الى قواعد الحقوق العامة
— وهذا هو ميدان اعمال او عقود السلطة *actes d'autorité*

وتارة الى قواعد الحقوق الخاصة — وهذا هو ميدان اعمال او عقود المصلحة
actes de gestion فنظام اعمال السلطة يعرف هذه النظرية يدخل
في نطاق الحقوق العامة ، ويعمل به في جميع الحالات التي تكون فعالية
الدولة فيها متعذرة التشبيه والقياس بالفعالية الخاصة ، اي انه يعمل بنظام
اعمال السلطة فيما يتصل بجميع انواع الفعالية التي يجب ان تكون ، من
حيث ماهيتها ، داخلية في حق انحصار او احتكار *monopole* الدولة ،
كمصلحة الشرطة والجيش . ونظام اعمال او عقود المصلحة الذي يدخل في
نطاق الحقوق الخاصة يراعى في جميع الحالات التي تمارس فيها فعالية
الدولة بجانب فعالية الافراد ، ولما كانت الفعالية الاولى في هذه الحال شبيهة بالثانية
وجب ان تخضع الى قواعدهما . مثال ذلك الاشغال العامة والمعارف .

لقد كان لهذه النظرية ، عند نشوئها لأول مرة فضل كبير بتمثيلها
تقدماً حقوقياً عظيماً لان الحقوق العامة في ذلك الحين ، وبالتخصيص
مبدأ مسؤولية الدولة ، لم تكن في درجة من الرقي جديرة بالذكر ،
لذلك عند اعمال « تطبيق » قواعد الخاصة في هذا الشأن تقدماً كبيراً .
انما الحقوق العامة الآن تمنح الافراد المتصلين بالدولة بصلات المصلحة ،
ضمانات متينة ، ولا يضيرها ان تكون بواسطة اساليب وطرائق مختلفة

عن اساليب الحقوق الخاصة ؛ فلا غرو ان تزول فائدة النظرية التي نحن بصددھا او ان تقل او تتضاءل . ثم ان كانت الدولة تقوم بإدارة المصالح العامة ، فما ذلك الا لان الافراد عاجزون عن ذلك . ويتضح هذا العجز ويتفسر ' بصورة جزئية على الاقل ، بكون اساليب الحقوق الخاصة قد ظهرت غير كافية وافية بهذا الشأن . فنظرية اعمال او عقود المصلحة ، بافراطها بحصر فعالية الدولة او كبحها ' تعرقل هذه الفعالية فيما يتعلق بإدارة المصالح العامة ، وبنتيجة ذلك تنقلب بصورة غير مباشرة ضد الافراد الذين كانت تقصد حمايتهم .

فلهذا السبب اصبحت نظرية التمييز بين اعمال او عقود المصلحة واعمال السلطة مهجورة مهمة الآن وساد المبدأ الآتي : « ١ » ان اسلوب الخدمة العامة هو الشكل الاعتيادي ، الصحيح « النظامي » ، والا كثر تداولاً بين اشكال وضروب فعالية الدولة « ٢ » يحق للدولة ' بصورة استثنائية ، ان تتخلى عن اسلوب الخدمة العامة وان تخضع كالافراد الى قواعد الحقوق الخاصة .

٣ . السلطة العامة والشخصية

يضل بنا البحث الآن الى نظرية من النظريات التي كثر فيها الخلاف واشتد حولها الجدل في الحقوق ، ولا سيما في الحقوق العامة . الا وهي نظرية الشخصية الحقوقية . فعلياً ان نعلم ما اذا كان ممكناً تطبيق فكرة

الشخصية الحقوقية لاعلى الافراد فقط بل على بعض الفعاليات . وانا
لنكتفي بفحص المسألة فيما يتعلق بالشخصية الحقوقية للدولة .

لا نتصدى الآن الى البحث عن معرفة ما اذا كان للدولة شخصية
واحدة او شخصيات عديدة هي المؤسسات العامة ، والجماعات (الهيئات)
الادارية الاقليمية او المحلية الخ . وسنعود لبحث هذه المسألة فيما بعد .
وانما يهمنا الآن معرفة ما اذا كان بالامكان استخدام فكرة الشخصية
الحقوقية والاستعانة بها لتعريف مجموع العلائق التي سمينها بالسلطة
العامة والتي تنشأ بين الحكومات والافراد فيما له صلة بالمنفع العامة .

فحينما نتأمل الحقائق الراهنة فمن دون ان نتوغل في المناقشات
الطويلة العميقة المتولدة عن مسألة الشخصية الحقوقية للدولة ، يترأى لنا
ان بالامكان تلخيص هذه المسألة بمبدئين : « ١ » ان شخصية الدولة
الحقوقية تطابق الحقائق الراهنة ولكنها ليست نظيرة الشخصية الحقوقية
الفردية « ٢ » ان السلطة العامة عبارة عن صلاحية (سلطة) تمثيل
الحكومين من قبل الحكام ، وذلك بقصد ادارة المنافع العامة .

(١) ان شخصية الدولة الحقوقية حقيقة عينية . نحن لا نتردد في التسليم
بان شخصية الدولة الحقيقية تطابق حقيقة مبينة لحقيقة الافراد وبانها نتيجة
ذلك يجب ان تعامل بصورة مختلفة في الحقوق العامة . ولسنا لنفكر
قط باحياء نظرية قديمة . تعتبر الدولة شبيهة بكيان حي اجزائه الافراد .
يقول بعض علماء الحقوق ان شخصية الدولة الحقوقية فرض (تصور)

fiction محض منبعث عن الكذب ، ولكننا لا نسلم بذلك ايضاً . اذ لا بد من احد امرين : اما ان يعد هذا الفرض امراً ضرورياً ، واما ان يعد خلواً من الفائدة . ففي الحالة الاولى يجب ازالته ، وفي الحالة الاولى يقتضي ان يعتاض عنه نظرية تعود بنفس الفوائد ، من دون حاجة الى هذا الفرض .

ولكن لماذا تكون شخصية الدولة الحقوقية اكدوبة ؟ ان فكرة الفرض صادرة عن العادة التي جرت بعد الشخصية الحقوقية الفردية ، كما نموذج للشخصية الحقوقية ، وتشبيهها بالشخصية الفكرية *intellectuelle* او المعنوية *morale* . اجل ان هذه الفكرة صحيحة اذ ان الجمعيات ليست حقائق موجودة قائمة بنفسها . بل هي ليست سوى نطاق يمكن الشخصية الفردية من التقدم والارتقاء . ولكن فات اصحاب هذا الرأي امر رئيسي خطير ، وهو ان الشخصية الالية *personnalité collective* هي من الوجهة التاريخية صاحبة السبق والقدم ، وان الشخصية الفردية جاءت عقيماً وانها لا تستطيع البقاء بدون دعامة الشخصية الالية . ويكفيها برهاناً على ذلك ، الشرع الروماني القديم حيث كانت شخصية الافراد الحقوقية — كالتكاليين *alieni juris* — مفقودة دائبة في شخصية العائلة الحقوقية ، حالة (متقمضة) متمثلة في ارادة الزعيم رب العائلة .

لا ريب ان العائلة بعد ذلك انحلت وتلاشت . وان الفرد عاد

للظهور ولكن الدولة حلت محل العائلة . اجل ان شخصية الدولة تختلف عن شخصية الافراد ، فهي لا تتضمن جميع «الواصر العائلية» ، المعروفة في اصطلاح الحقوق الخاصة ، ولكنها مركز نوع من قوة (صلاحية) الامر والهيمنة *pouvoir de domination* ليس لها مقابل في الحقوق الخاصة ، وتلك هي السلطة العامة . والسبب في ذلك ناشئ عن النظر الى الشخصية الحقوقية الفردية من الوجهة الشخصية (الفاعلية) *Subjectivemen^t* اي من حيث علاقتها بالشخصية الحقوقية لبقية الافراد ، اما شخصية الدولة الحقوقية فينظر اليها ' بصورة خاصة ' من الوجهة المادية المجردة *objectivement* اي من حيث نظامها الداخلي ومن حيث العلائق بين الافراد الذين يشكلون كيانها .

(٢) السلطة العامة هي قوة « صلاحية » تمثيلية . يمكن تعريف السلطة العامة بأنها عبارة عن تمثيل شخصية الدولة الحقوقية من قبل الحكام .

ان الافراد يعملون ، مبدئياً ، بارادة انفسهم ، ضمن حدود شخصيتهم الحقوقية . فلا يلجأ لاجل تمثيلهم ، الى ارادة شخص آخر ، كالوكيل ، او المتبرع بالعمل *gérant d'affaires* او الوصي ، الا حينما تكون ارادتهم عاجزة عن الظهور والعمل .

اما الدولة ، فلا يمكن القول انها مجردة عن الارادة بل

ان ارادتها عظيمة جسيمة ؛ لذلك حينما يراد القيام بعمل حقوقي له صلة بالدولة بأسرها ، اي بجميع الافراد الذين تتألف منهم الدولة ، لا بد من انتخاب بضعة اشخاص من هؤلاء الافراد ، تكون لهم وحدهم الصلاحية اللازمة للتكلم باسم الدولة ، وحق ممارسة شخصية الدولة الحقوقية ، ويكونون ممثلي الدولة .

اننا لا نرى في كل ذلك مكاناً يستقر فيه الكذب او مجالا للفرض والخيال . فما الشخصية الحقوقية الا اصطلاح بسيط وسهل يعبر عن ممارسة بعض الافراد الذين هم الحكام ، للحقوق المنشأة لمنفعة الجماعة *collectivité* برمتها .

وليس بالا مكان انشاء صلاحية التمثيل هذه وانشاء شخصية الدولة الحقوقية ايضاً — على مثال الحقوق الخاصة . فما الحكم بوكلاء ولا باوصياء وغاية ما يستطيع ان يقال في هذا الشأن : هو تشبيههم — كما اشار الى ذلك الاستاذ هوريو *Hauriou* — بالتبرعين بالعمل . اي بافراد يقومون بادارة مصالح الدولة من دون ان يعهد اليهم بهذه الصلاحية من قبل جميع الافراد الذين تتألف منهم الجماعة . ولكن هذا التبرع بالعمل يختلف عن التبرع بالعمل في الحقوق الخاصة الذي لا ينتج نتائجه الا بعد مصادقة المتبرع له او مصادقة القضاء على اعمال او عقود المتبرع بالعمل . فالتبرع بالعمل الذي يقوم به الحكام هو يعني عن هذه المصادقة وسبب ذلك الضيقة الخاصة للسلطة العامة ،

تلك الصفة التي ستكون موضوع بحث الفقرة الأخيرة من هذا الفصل .

٤ السلطة العامة والحقوق العامة

لا تحتاج اعمال او عقود الحكام الى المصادقة الفردية من قبل جميع المحكومين لانها تتمتع بتقدير الموافقة للحقوق العامة . ان هذه الفكرة تبعدنا عن النظرية السيادية وعن النظرية الحديثة التي تعتبر السلطة العامة امراً حادثاً فقط . وقد سبق لنا دحض هاتين النظريتين .

اما تقدير موافقة اعمال الحكام للحقوق العامة فيمكن تلخيصه بقاعدتين : (١) يفيد هذا التقدير وجوب سبق طاعة الحكام للاعمال الصادرة عن الفعالية الحكومية . (٢) لا يعارض هذا التقدير التخصيص الآجل لصحة ومشروعية الاعمال التي اولاها المحكومون طاعتهم . (٣) مبدأ الطاعة السابقة . يفيد هذا المبدأ الخطير ان اعمال الحكام — الذين يعملون ضمن حدود سلطتهم التمثيلية — تتمتع بقوة الانفاذ *force exécutoire* بأي مكان اجبار افراد الرعية بالقوة على الخضوع اليها ؛ من دون حاجة لحكم قضائي (حكم الحاكم) . قد يخيّل اليانبادي بدءاً من ذلك مخالف للعدل . اذ ليس الحكام بمعصومين من الزلل . فشأنهم في ذلك شأن سائر الافراد . ونكم من

اعمال او عقود عامة هي ، ككثير من الاعمال او العقود الخاصة ، غير صحيحة . فهل يقضى على افراد الرعية بان يكونوا تحت مشيئة واهواء السلطة العامة ومن يمثلها ؟

ان بضع ملاحظات تكفي لتأييد مشروعية وجودها وتعيين مدى نفوذها .

(أ) تؤيد مشروعية مبدأ الطاعة السابقة ' بادي' بدء ، باعتبار نظري ، وهو ان الحكام مبدئياً منتخبون من بقية الافراد ، وهذا الانتخاب يفيد اما ان هؤلاء الحكام حائزون على ثقة من يحكمون واما انهم مستجمعون شروطاً وصفات خاصة من الكفاءة وحسن الاخلاق ، فيجوز ان مبدئياً التسليم بان الحكام ، من دون ان يكونوا معصومين او منزهين عن الغرض ' هم اقل خطأ وزلاً من بقية افراد الرعية .

(ب) انما وضع هذا المبدأ ، بصورة خاصة ' بسبب عملي . وهو انه لو سلم مجواز تنفيذ العمل (او العقد) العام وفحصه فحسباً قضائياً من قبل افراد الرعية قبل تنفيذه ، لادى ذلك الى حمل الرعية على اقامة عدد عظيم من الدعاوى ' يكون قصد قسم كبير منها ، ان لم اكثرها ' المماطلة اي تأخير تنفيذها من دون التعرض الى كنهها . فيكون مآل ذلك ازدياد عدد الدعاوى ' وتأخير سير القضايا العامة . وهذا امر شديد الخطر في جميع القضايا التي تحتاج لسرعة الانجاز .

(ج) يمكننا هذا الاعتبار والتأمل من تحديد نطاق هذا المبدأ ،
فليست جميع الاعمال (العقود) العامة حائزة على قوة الانفاذ ؛
اما بسبب ماهيتها ، واما بسبب النتائج التي تتولد منها . فمن حيث
ماهية هذه الاعمال او العقود ، يجب ان نميز فيها بين المقررات المبدئية
« اي التي هي بمثابة مبدأ او قاعدة *décisions de principes* » و اعمال
او عقود التنفيذ *actes d'exécution* او التصفية *liquidation* .

فالقرارات المبدئية هي اعمال او عقود لم يحدد مدى نفوذها
الحقوقي : مثال ذلك القانون او القرار المتعلق بمشروع اشغال عامة .
فهي اعمال تشمل جمهوراً من الناس من دون تعيين الاشخاص الذين
يترتب عليهم ، بصورة خاصة ، الخضوع لاحكامها .

اما قرار التنفيذ او التصفية فهو ذلك العمل الذي يرمي الى تعيين
الاشخاص المترتب عليهم ، بصورة خاصة ، الخضوع الى القرار المبدئي
مثال ذلك تطبيق مؤيد او جزاء ما *sanction* ، والقيام ببناء او انجاز
شغل عام .

فقد خصصت هذه الاعمال بقوة الانفاذ . ولما كانت نتائجها
خطيرة لم يحز اصدار اي حكم او مؤيد جزائي من دون فحص
قضائي .

(د) يجوز للحكام الغاء قاعدة الطاعة السابقة في بعض الشؤون
التي تستوجب السرعة ، كالحكم في قضايا بعض الضرائب

ثم ان قاعدة الطاعة السابقة لا تعارض الفحص القضائي الآجل
للأعمال (العقود) التي قد تستوجب ذلك .

(٢) القواعد الخاصة لاصول المحاكمات في الحقوق العامة . ان فكرة
السلطة العامة تستلزم ان تتمتع اعمالها او عقودها بقوة الانفاذ . ولكن
ذلك لا يمنع تنفيذها من ان يكون موضع المراقبة القضائية التي سنعالج
بحثها في القسم الرابع من هذا الدرس ، اما نكتفي الان بالقول ان
هذه المراقبة جائزة ، غير ان الادارة *administration* تحرز مكانة
ممتازة امام المحاكم ، بسبب القاعدة الآتفة الذكر . وفي الحقيقة لما كان
باستطاعة الادارة دوماً (او في غالب الاحيان على الاقل) ان تعقب
بنفسها وتم احقاق حقوقها عملياً ، تولدت عن ذلك نتيجتان :

« أ » تمثل الادارة دوماً امام المحاكم بصفة مدعى عليها ، لا بصفة
مدعية ، وهذا امر لا يخلو من فائدة ، سيما فيما يتعلق بالبيئة التي لا
تكلف اقامتها .

(ب) يجب قبل اقامة الدعوى على الدولة لدى المحاكم ان
يستصدر منها تصريح بحقوقها ، وهذا ما يعادل تبليغ الحضور للمصالحة
امام المحاكم القضائية .

فهذه المصالحة في الحقوق العامة صفة *unilatéral* (اي
ذات طرف واحد) وهي عبارة عن قرار يسمى *décision gracieuse*
تبين الارادة فيه موقفها في القضية التي حصلت بشأنها مراجعة الفرد

الذي يتأمل الحصول بواسطته على حل الخلاف حلاً رضائياً ، ولكن ماذا يحدث اذا رفضت الادارة ان تجيب على مراجعة الفرد ؟ تلك قضية حلها قانون افرنسي صرح بأن سكوت الادارة في هذه الحال مدة معينة ، يعادل الرفض .

(ج) ان الدولة خصم وحكم وقاض ، في الدعاوي التي ترفع عليها . فهي خصم لان موقفها في هذه الدعاوي موقف المدعى عليه . وهي حكم (قاض) لانها هي التي تنظم المحاكم التي تصدر احكامها باسمها . وهذا امر محسوس ، سيما في فرنسا حيث دعاوي الحقوق العامة ليست خاضعة مبدئياً الى اختصاص (وظيفة) المحاكم العدلية بل خاضعة الى اختصاص محاكم خاصة مستقلة عن القوة العدلية ومنوطة بالقوة التنفيذية .

(د) لا يستطيع المدعي ان يلجأ الى اي طريقة من طرائق التنفيذ ضد الدولة ؛ حينما يكون حكم المحكمة في الخلاف الناشئ بينه وبين الدولة ، صادراً لمصلحته ومخالفاً لمزاعمها ، بل هو مضطر الى الركون الى رضى الدولة وحسن نيتها .

فالسلطة العامة لا تعارض اذا المراقبة القضائية لفعالية الدولة . ولئن كانت تجهزها ، فهي تجعلها متعلقة بشروط هامة ، وذلك اما بسبب قاعدة الطاعة السابقة واما بسبب نظام اصول المحاكمات الخاص في الحقوق العامة . يتبادر لنا في اول وهلة ، ان هذه الشروط تجعل للدولة وضعاً ممتازاً . ولكن هذا الوضع الممتاز امر تبرره الضرورة التي تقضي

بعدم إئصال سير فعالية الدولة اعلمي ، بمراقبة قضائية مفرطة في الشدة — والدولة كما نعلم تقوم بإدارة مصالح الجماعة — . ومما يؤيد مشروعية هذا الرضع الممتاز هو ان الدولة ليست كبقية الافراد المتقاضين وانه لا يجوز ان يعامل ممثلوها ، ولو امام القضاء ، معاملة افراد الرعية
فخصائص فكرة السلطة العامة هي ان الدولة قابضة على القوة العامة ، وقائمة بإدارة المصالح العامة ، وانها شخص حقوقي في الحقوق العامة ، و متمتعة بتقدير موافقتها للحقوق العامة .
اما وقد بينا خصائص السلطة العامة فانا منتقلون الى بحث مظاهرها الرئيسية .

الفصل الثاني

حقوق وامتيازات السلطة العامة

Les prérogatives de la puissance publique
من المبادئ السائدة ان حقوق وامتيازات السلطة العامة تختلف عن حقوق افراد الرعية وهذا ما يبر عنه بالقول ان حقوق وامتيازات السلطة العامة خارجة عن حدود الحقوق العادية *exorbitantes du droit commun* . وليكن ذلك لا يفيد انها غير محدودة بل الامر على عكس ذلك . فليس للعامل العام *agents publics* ان يسيروا على اي طريقة كانت

في ادارة الخدمات العامة . بل هم ملزومون بالاخذ بطرائق واساليب معينة ومحددة من قبل ، كطريقة جباية الضرائب ، واسلوب الاستملاك *expropriation* . الخ ويعبر في اللغة الحقوقية عن اختلاف هذه الطرائق بعضها عن بعض بتفريق الوظائف *separation des fonctions* الذي يضاف الى تفريق القوى *séparation des pouvoirs* وذلك ان لمختلف القوى او السلطات العامة الصلاحية بممارسة طريقة او طرائق عديدة معينة . فلتحقيق عمل سياسي او اداري ، يقتضي اذاً مراجعة عدة قوى (سلطات) عامة ، وهذا ما يمكن من مراقبة بعضها البعض الآخر مراقبة ناجعة .

ليس مرادنا فحص مختلف الطرائق التي تشكل حقوق (امتيازات) السلطة العامة . بل جل ما يرمني اليه الآن هو ترتيبها وتصنيفها الى زمر متنوعة نستنبط بعد ذلك مميزاتها .

فاذا ما تأملنا الاشياء تأملاً دقيقاً تراءى لنا ان هذه الصلاحيات (القوى) او بتعبير اصح هذه الطرائق والاساليب التي تتألف منها سميزات السلطة العامة تنقسم الى اربع زمر :

(أ) صلاحية التسخير او المصادرة *pouvoir de réquisition*

(ب) صلاحية الابرار (اتخاذ القرارات) *pouvoir de décision*

(ج) الصلاحية الضبطية (التأديبية) *pouvoir disciplinaire*

(د) الصلاحية الشرطية (البوليس) *pouvoir de police*

١ - صلاحية التسخير او المصادرة

ان صلاحية (قوة) التسخير او المصادرة هي الصلاحية التي تجمع وتبني الدولة بواسطتها ما تحتاج اليه من مجان مادية او عمل لانتفاذ الخدمات العامة . لم يأت لهذه الصلاحية حتى الان ان تدرس درساً منظماً وتصنف تصنيفاً معقولاً محكماً . وعندنا ان من الممكن تقسيمها الى اربع طرائق رئيسية : « أ » مصادرة النقود . « ب » مصادرة الاشياء . « ج » تسخير الأشخاص « د » تسخير المشاريع *entreprises* .

« ١ » مصادرة النقود . ان الفرد حينما يكون بحاجة الى النقد يستخرجه من ثروته الشخصية او من الدخل الذي يجنيه من عمله او تجارته ولكن ليس كذلك شأن الدولة ، فهي من دون ان تضرب صفحاً عن الاخذ بأساليب الافراد ، تعتمد الى وسيلة اعتيادية في عرفها لا . ان النقد الا وهي الضريبة .

فالضريبة هي اذاً الوسيلة الاعتيادية ، الدائمة لايجاد ما تحتاج اليه الدولة من الموارد المالية اللازمة لسير الخدمات العامة . ويستقر مبدأ الضريبة في المجهود الذي يبذل لتوزيع التكاليف الناتجة عن ادارة الخدمات العامة بين الافراد توزيعاً موافقاً لروح الانصاف ، اما بنسبة مواردهم الشخصية ، واما بنسبة مظهر فعاليتهم ، واما بنسبة قدر استعمالهم لخدمة عامة معينة او انتفاعهم بها .

واذا وجدت الضريبة في بعض الاحوال الاستثنائية غير كافية ،
لجأت الدولة الى النسيئة العامة (او الائتمان العام) *crédit public*
بواسطة الاقتراض *emprunt* .

وهي تأخذ بهذه الوسيلة على التخصيص في حالة فاقة مالية او
للقيام بنققات مشروع كبير تتجاوز نفقات احداثه دخل ميزانيتها السنوية .
وتستخدم الدولة بصورة اضافية الموارد التي تجنبها من استثمار
املاكها او من بعض المشاريع التي تديرها والتي لها صفة تجارية او
صناعية . ولكن ما يستوفى من هذه الطريقة لا يشكل الاقسما
ضئيلاً من ميزانية الدول الحديثة الكبيرة .

وقد تتلمس الدولة النقد وتحصل عليه بضروب من الحيل والوسائل
تكتفيض قيمة النقود وعجز وافلاس مالتها افلاساً قليلاً او
كثيراً .

(٢) مصادرة الاشياء . الدولة ، كالأفراد ، بحاجة الى اعراض واشياء
منقولة وغير منقولة لتأمين سير مشاريعها . ويمكنها ، مبدئياً ، ان تحصل على
هذه الاشياء بطريقة شرائها ، شراء يشمل ملكيتها ، او شراء مقتصر
على مراقبتها ، او بطريقة الاستئجار مكتسبة بذلك حق تمتع (انتفاع)
jouissance شخصي . ولكنها قد تحتاج الى شيء خاص معين ، اما
بسبب موقعه (كأرض تحتاج اليها لطريق عام) واما بسبب طبيعته
(ماهيته) الخاصة (كاستطرفة فنية *objet d'art*) . فجلي في هذه الحال

انه لا مندوحة للدولة عن ان تتجاوز على ارادة المالك الذي يأبى القبول بعمل لا يُستغنى عنه لسير الخدمات العامة ، لان سير الخدمات العامة وانفاذها امر يجب ان يرجح على حرمة المصالح الخاصة .

يتولد عن ذلك حق الدولة بفرض ارادتها على الافراد ، اما لاجل تملكها شيئاً ما تملكاً تاماً (كاستملاك *expropriation* الاموال غير المنقولة ، ومصادرة الاموال المنقولة) واما لاجل تملك شيء تملكاً جزئياً « كالمرافق الادارية » .

ينتج عن هذا الحق ان الاشياء التي تعد لازمة لازمة لسير الخدمات العامة لا تقتصر على ان تكون ملك *propriete* الدولة فحسب بل انها ، زيادة على ذلك ، تصنف فيما يسمى الاملاك العامة *domaine public* اي انها تخضع اى قواعد مختلفة عن قواعد الملكية الخاصة ، اعظمها شأناً وخطورة انها غير محتملة الانتقال والفراغ *inaliénables* وغير قابلة لتأثير مرور الزمان *imprescriptibles* .

فعدم تأثير مرور الزمان على املاك الدولة يفيد ان هذه الاشياء لا يمكن ان تكتسب ملكيتها من قبل الافراد بواسطة مرور الزمان . وعدم امكان انتقالها يفيد انه لا يجوز فراغها من قبل ممثلي الدولة الا بعد اخراجها من تصنيفها اى بعد ان تصادق السلطات ذات الاختصاص على انها لم تعد لازمة لسير الخدمات العامة .

(٣) تسخير الاشخاص . ان الدولة قد تقبل ، لاستخدام ما تحتاج

اليه من اشخاص ، المرشحين الذين يتقدمون اليها للدخول في الوظائف العامة اللازمة لادارة شؤونها ، ولكنها قد تضطر ايضاً ، لان تدخل بالقوة قسماً من الرعية في الجيش الوطنى .

(٤) تسخير المشاريع او الاعمال entreprises . قد تكفي الدولة باحداث وتنظيم مشاريع شبيهة بالمشاريع التى تحدثها وتديرها الافراد ولكنها - كما رأينا سابقاً - قد تحدث انحصارات *monapoles* اي مشاريع تحظرها على الافراد .

قد تحدث هذه الانحصارات لاسباب متنوعة . اي اما لاسباب حقوقية او اساسية ذات مكانة رئيسية ، كالجيش والشرطة ، واما لاسباب اتقان في التنظيم الفنى ، فيما يتعلق بمشاريع ينبغي فيها اجتناب المزاحمة *concurrency* الاقتصادية كالسكك الحديدية ، واما لاسباب مالية محضة ، كانهصار التبغ . ففى جميع هذه الامور تمارس الدولة حق تسخير او مصادرة ، اذ انها تضطر ، لاجل اجراء انحصار ، الى تعطيل جميع المشاريع الخاصة المماثلة للمشروع الانحصاري الموجودة حين انشائه .

والخلاصة ان قوة « صلاحية » التسخير او المصادرة هي حق الدولة بان تنال بالقوة ، حينما تفجز عن ان تنال بالرضى ، كل ما هو لازم لسير خدماتها العامة سيراً منتظماً مستمراً ، وتضع الاشياء التى حصلت عليها بهذه الصورة فى ظل نظام حقوقي يجعلها فى حوز من غوائل المشاريع الخاصة . ومن امثلة هذا النظام اصول الحسابات العامة ، الاملاك العامة

الموظفون العامون والانحصر العام .

٢ - صلاحية الابرام (اتخاذ القرارات)

ان صلاحية الأبرام هي الحق لفرد ما ان يشترك بابرام عمل حقوقي ما . فهي اذاً صلاحية مشتركة بين الافراد والدولة . ولكن صفتها في الحقوق العامة مختلفة عن صفتها وصورتها في الحقوق الخاصة . فالعمل الحقوقي الاعتيادي في الحقوق الخاصة وعلى التخصيص فيما يتعلق بالثروة ، هو العقد *contrat* . والعقد عمل حقوقي اتفاقي *conventionnel* ، اي انه يتضمن رضاء وموافقته جميع الافراد الذين يطبق عليهم .

اما في الحقوق العامة ؛ فالعقد اقل شيوعاً وتداولاً منه في الحقوق الخاصة ؛ وخيماً يستعمل في الحقوق العامة ينتج نتائج مختلفة اختلافاً شديداً عن النتائج التي ينتجها في الحقوق الخاصة ؛ فلا مندوحة اذاً عن وصف مختصر للأعمال « *actes* » الرئيسية العامة والتي هي :
العمل التنظيمي *acte réglementaire* ، والعمل - الوضع *acte de condition* - والعقد *contrat* ، والعمل القضائي *acte juridictionnel*

(١) العمل التنظيمي : انت العمل التنظيمي ؛ على التعميم ، هو عمل قابل لان يشمل عدداً من الاوضاع الحقوقية التي لا تُعين ولا تحدد في العمل نفسه ؛ وهذا ما يعبر عنه بالقول انه عمل ذو

طبيعة (ماهية) مجردة *abstraite* شاملة *générale* وغير شخصية *impersonnelle*.

اما في الحقوق الخاصة فالمثل الانموذج للعمل الحقوقي هو القانون اي العمل التنظيمي الموضوع من قبل السلطة التشريعية. يوجد في الحقوق العامة اربع زمر للعمل التنظيمي :

(أ) القانون الاساسي . هو صنع سلطة اعلى من القوة التشريعية الا وهي القوة التأسيسية ، وغايته تنسيق نظام وسير الخدمات العامة وتعيين ماهية الحريات العامة ومدى وسعتها .

(ب) القانون بمعناه الصحيح ، او القانون العادي . وهو الذي ينظم العلاقات بين الافراد (الحقوق الخاصة) ويعين المبادئ العامة لنظام وسير السلطات العامة والخدمات العامة .

(ج) العمل الاداري وهو العمل المنشأ لا من قبل القوة التشريعية بل من قبل السلطة التنفيذية او الادارية « كالمراسيم *décrets* ، والقرارات الادارية » والذي له صلة خاصة بنظام الخدمات العامة وسيرها المادي .

(د) البلاغات *circulaires* والتعليمات *instructions* الادارية وهي عبارة عن اوامر يوجهها العمال العاملون الاعلون الى العمال العاملين الأذنين ليس لها صلة بالافراد .

يوجد اعمال تنظيمية أخرى في الحقوق العامة ولكن لايسعنا هنا

ان تفحص الّا الاعمال الرئيسية منها ويكفي ان نبين ان التنظيم *réglementation* في الحقوق العامة اعظم شأنًا واغزر مادة منه في الحقوق الخاصة .

(٢) العمل الوضع *acte-condition* لقد استشف العمل الوضع وسبر غوره المشرعان الاfrنسيان « دوكي *Duquitt* » و « جيز *Jèsc* » فهو عمل يعلن فيه شمول شخص معين من قبل نظام (قرار) عام *règlement général* موضوع سابقاً بشأن فريق من الاشخاص . اما صفات العمل — الوضع فهي : « أ » ان واضع العمل — العقد لا يستطيع تغيير او تعديل شرائط احكام النظام العام الذي يطبقه على شخص ما ؛ بل هو مرغم على تطبيقه من دون تبديل . « ب » يجوز تعديل هذه الشرائط والاحكام من قبل السلطة التي لها صلاحية وضع العمل التنظيمي الذي ليس العمل — الوضع سوى تطبيق لاحكامه .

« ج » سيان ان يكون العمل — الوضع صنع ارادة واحدة او ارادات عديدة . فالمثال او الانموذج للعمل — الوضع هو تولية « تعيين » العمال العامين . فهذا العمل قد يتحقق بارادة واحدة « كالتجنيد *recrutement militaire* » او بارادتين « كتعيين الموظفين العامين » او بمظهر ارادة عامة « كالاتخاب *élection* » . والعمل — الوضع هو اكثر الاعمال الحقوقية شيوعاً واستعمالاً

واعظمها شأنًا في الحقوق العامة ، ولكنه في الحقوق الخاصة نادر ان لم يكن شاذًا .

العقد . ان للعقد في الحقوق العامة مكانة لا يستهان بها ، الا انه في الحقوق العامة اقل شأنًا وخطرًا منه في الحقوق الخاصة . فهو على التخصيص . ذو صلة بامور الاشغال العامة ، اي بالمشاريع المادية او الاقتصادية التي يقصر العمال العامون عن تحقيقها وانفاذها بصورة لا حسنة فيلجأون للقيام بها الى مشاريع خاصة .

ثم لئن كان العقد اقل شيوعًا واستعمالًا في الحقوق العامة منه في الحقوق الخاصة ، فهو يخضع ايضًا في الاولى الى قواعد مختلفة عنها في الثانية . وتتصدر هذه القواعد من مبدأ عام مآله ان المصالح التي يُعنى بامرها في الحقوق العامة ليست متساوية بالقدر والقيمة ؛ اما في الحقوق الخاصة ، فان طرفي العقد يجب ان يعاملا معاملة واحدة .

لا يفيد ذلك ان مصلحة الافراد المتعاقدين مع الادارة مضمية حتمًا . ولكن ما يسعى اليه قبل كل شيء ، هو حسن تنفيذ الخدمة . فالمصلحة العامة تؤثر اذاً على المصلحة الادارية . اما في الحقوق الخاصة فكللا الطرفين المتعاقدين يرى في العقد مصدر ارباح مالية ، انما العقد في الحقوق العامة هو ، على التخصيص ، وسيلة لتنفيذ الخدمات العامة ، ويقتضي ان يعتبر كذلك .

وهذا هو السبب الذي نشأت عنه الفكرة التي تدعو الادارة ،

بالرغم من ارتباطها بالعقد ، الى ان تبقى مهيمنة على الخدمة العامة ، مع احترامها ورعايتها منافع وحقوق الافراد الذين تعاقدت واياهم .

(٤) العمل القضائي . ينبغي في هذا البحث ، الاحتراز من الوقوع في خطأ كثير الذيوع ، الا وهو المزج بين العمل القضائي *acte juridictionnel* والعمل العدلي *acte judiciaire* فالعمل العدلي هو العمل المبرم من قبل المحاكم العدليين . وهو في اكثر الاحيان يشكل عملاً قضائياً ولكنه ليس كذلك دائماً . فالاعمال العدلية المتعلقة بالوصاية ليست اعمالاً قضائية بمعناها الصحيح .

والعمل القضائي هو العمل الذي يذكر فيه انتهاك حق ويعاقب عليه بحزاه ملام وثلث كانت الاعمال القضائية تشكل في غالب الاحوال اعمالاً عدائية ، فليست هذه القاعدة صحيحة دوماً .

وفي الحقيقة ، ان اعمال السلطة العدلية ليس لها اتصال الا بالخلافات الواقعة بين الافراد . ومن النادر الشاهد ان تقبل الدول باخضاع فعاليتها الى مراقبة السلطة العدلية . اذ ان لها محاكم خاصة بها هي في فرنسه المحاكم الادارية يرجع اليها حسم الدعاوي التي تكون الدولة فيها طرفاً (احد المتخاصمين) .

نكتفي الآن بذكر هذا المبدأ الذي سوف نقصص في بحثه فيما بعد عندما نغنى بدروس تفريق القوى ومسؤولية الدولة .

٣ - القوة (او الصلاحية) الضبطية

Le pouvoir disciplinaire

لما كانت الدولة تشكل مكافلة *entreprise* ادارة الخدمات العامة وكانت هذه الادارة تتضمن امتلاكها ثروة وضرباً من صلاحية الامر او الاوامر « اتخاذ القرارات » ، تنبع عن ذلك وجوب خضوع العمال العامين الى نسق « نظام » *discipline* لا يستغنى عنه لتحقيق وحدة النظر او الرأي في المشاريع التابعة للدولة . وبديهي ان لا يكون لهذا النسق « النظام » مكانة متساوية في جميع الاحوال فهو يبلغ الحد الاعظم من الشدة في الجيش . ولكنه ، بعكس ذلك يكون طفيفاً في القضاء ومعاهد التعليم ، لان هذه الخدمات تستلزم ، لحسن سيرها الفني ، استقلال العمال المكلفين القيام بامورها ، استقلالاً محدوداً . بيد انه ما من عامل عام الا وهو خاضع لنسق « نظام » ، ثقيل الوطأة او خفيفها ، كما ان هذه القوة الضبطية « التنسيقية » نفسها تخضع لقواعد شاملة هي واحدة في كل مكان .

« ١ » ، خطر الاضراب *grève* في الخدمات العامة . لقد اختلف علماء

الحقوق في معرفة ما اذا كان الاضراب « بصورة عامة ، طريقة حقوقية صحيحة ام انتهاكاً للحق . انما لا بد من التسليم بانه ان لم يكن يعد مشروعاً ، فهو على الاقل متغاضي عنه من قبل الحقوق . الموضوع

الحديثة في أكثر الدول . ولكن المشرعين والرأي العام مجمعون على انه لا يمكن التساهل بشأن الاضراب في الخدمات العامة من دون الخط من مهابة السلطة العامة وانتهاك حرمتها ومن دون الاعتداء على اساس الهيئة الاجتماعية . فالخدمات العامة من الخطر ما لا يجوز تأجيل انقاذها ، او ايقافه ، بل ولا تعليقه مدة وجيزة .

(٢) تحديد الحريات النقابية للعمال العامين . من المبادئ الشاملة

في الحقوق الخاصة الحديثة انه يسوغ للأفراد ان يجتمعوا للدفاع عن مصالحهم الحرفية المشتركة . ولكن هذا الحق قد نظم في أكثر البلاد . كفرنسه مثلاً حيث صدر قانون سنة ١٨٨٤ بشأن النقابات الحرفية .

فهل جمعيات الموظفين مشروعة ؟

تلك مسألة أكثر الجدل والخلاف فيها ولا تزال حتى الآن مجال المناقشة الشديدة .

لقد جحد زمناً طويلاً حق الموظفين بل الافراد عامة ، بتأليف جمعيات حرفية . ثم اجيزت النقابات الحرفية في فرنسا سنة ١٨٨٤ غير انه حظرت على العمال العامين دخولها . ولكن حينما نظم سنة ١٩٠١ (في فرنسه) حق الاجتماع بصورة عامة وجدان المنطق يقتضي بإباحة هذا الحق للموظفين ايضاً . انما الحل الذي مباد حينئذ هو انه يجوز للموظفين تشكيل جمعيات فقط ، لا تشكيل نقابات .

والقصد العملي في هذا الحل هو اجتناب تألف الاتحادات والاتفاقات بين النقابات الحرفية من جهة وجمعيات الموظفين من جهة اخرى ، وذلك منعاً للموظفين من ان يقادوا للاشتراك في حركات نقابية لها نزعات سياسية او ثورية . ان هذا الحل صحيح من الوجهة الحقوقية . فما لا يجوز التسليم به ان يباح للموظفين الاشتراك بهيئات نقابية منظمة ذات نزعة سياسية ومتمتعة بحرية الاضراب المحظورة على الموظفين . ولكن لا بد من الاعتراف بأن الدأب (التعامل) الاداري الحديث يتساهل بالحرية النقابية للعمال العامين ، او على الاقل ، لقسم منهم .

(٣) مراباة surveillance العمال العامين . ان القوة الضبطية تتضمن حق

مراباة العمال العامين لمعينة ما اذا كانت فعاليتهم مطابقة لتنفيذ وجائب وظائفهم . لا مرء ان القصد الاساسي من صلاحية المراباة هذه هو انفاذ أعمال العامين العمل الواجب عليهم اداؤه ، في سير الخدمات العامة ، اي انفاذ فعاليتهم الادارية بمعناها الصحيح . وتمارس هذه القوة « الصلاحية » بواسطة عمال عامين ، معينين خاصة لهذا الامر ، كالمفتشين *inspecteurs* والمراقبين *contrôleurs* ، ولها شأن عظيم فيما يتعلق بالعمال العامين القائمين بإدارة او عداولة النقود العامة (كامناء بيت المال « الصندوق » ، والمحاسبين) ، ويمتد سلطانها ايضاً على حياة العمال العامين غير الادارية وذلك من وجهتين :

(أ) على فعالية العمال العامين السياسية . لا ريب ان العمال

العامين ، يجب ان يكونوا كغيرهم من الافراد ، احراراً في افكارهم ومذاهبهم . ولكنهم ، من ناحية اخرى ، يجب ان لا يعرقلوا ، بفعاليتهم السياسية المفرطة ، خارج حياتهم الادارية ، سير الدولة التي عهد لهم بمصالحها ، وذلك امر يشكل الحد الادنى من الولاء والامانة في الوظيفة .

« ب » على رقابة وقار حياتهم الخاصة . اذ ان حياة الموظفين الخاصة ، ان لم يجب خضوعها لمراقبة شديدة ، فينبغي ، بالرغم من ذلك ، ان لا تكون سبباً للشقاق والفضيحة بين الافراد . وحقاً ان مهابة الدولة منوطة ، ضمن قدر واسع ، بالمهابة الشخصية للعمال المتبرين كممثلين لها في نظر الافراد او البلاد الغريبة .

(٤) العقوبة الضبطية ان العمال العاملين الذين ينتهكون احدى وجائب الوظيفة المبينة سابقاً يكونون عرضة لعقوبات هي كالانذار *avertissement* والتأنيب *blâme* وقطع الراتب او العزل بصورة موقته ، والعزل . الخ ولهذه العقوبات صفة خاصة بها ، فلا يمكن تشبيهها بالعقوبات الجزائية فالعقوبة الضبطية تختلف عن العقوبة الجزائية بالصفتين التاليتين :
(أ) لا يحكم بالعقوبة الضبطية من قبل محكمة اختصاصية .

بل يحكم بها ، في غالب الاحيان ، عمال اداريون ، اي الامرون في سلسلة الرتب . للموظف الذي يكون سلوكه مجال النقد والمؤاخذا .
(ب) لا تخضع هذه العقوبة لقاعدة التفسير المقيد للقانون المعروفة

في الامور الجزائية ، بل يسلم ، بصورة عامة ، بجواز تعقب الموظفين من اجل اعمال لم نص عن تجريمها والحكم عليها بعقوبات لم يعينها القانون .
فالعقوبة الضبطية هي اذن مختلفة ، من الوجهة الحقوقية عن العقوبة الجزائية .

٤ قوة او (سلطة) الشرطة

le pouvoir de police

تستعمل قوة « سلطة » الشرطة ، بعكس القوة الضبطية ، وسائل العقاب الجزائي ، فهي اذا خاضعة للقواعد العامة للحقوق الجزائية ولا اختصاص المحاكم الجزائية المدنية . الا انها تختلف عن الحقوق الجزائية العامة بملقها ، بصورة خاصة ، بتأمين حرمة نظام وسير الخدمات العامة من قبل الافراد وهذا ما يؤدي الى النتائج التالية :
« أ » تندرع هذه القوة بالانظمة الادارية لا بالطريقة التشريعية . « ب » تسن محظورات عامة تكون قابلة لمخالفات فردية « ج » تقضي بعقوبات جزائية زهيدة « د » تتضمن ، عند الاقتضاء ، سلطة القهر الاداري .

ان باعث هذه القواعد المتنوعة هو الفكرة التي مآلها انه ينبغي لقوة الشرطة ان لا يكون لها صلاحية القانون الجزائي العادي ، بل يقتضي ان تكون حائزة على المرونة الامة لكي تطابق

جميع ضرورات الحياة الادارية . مثال ذلك نظام الشرطة المتعلق بالسير في الطرق العامة . لذلك لم تكن سلطة الشرطة تابعة وخاضعة بصورة شديدة للقوة التشريعية . بل ان العمال الاداريين ، مبدئياً هم الذين يحددون ، استناداً للصلاحيات التنظيمية المعروفة سابقاً ، قواعد الشرطة التي يتحتم على الافراد مراعاتها . بيد انهم يحتنبون سن هذه القواعد بصورة دقيقة ، بل انهم ، بعكس ذلك ، يحتفظون بحق الانتهاء بواسطة تسهيلات وتعديلات ذات صفة فردية .

ثم ان المجال الواسع المفسوح للعمال الاداريين في ممارسة قوة الشرطة يستوجب حصر المؤيدات الجزائية لهذه القواعد بمقوبات طفيفة . ولكن هذه المؤيدات قد تدعم ، في حالة الاضطراب والقلق ، بسلطة القهر بالقوة المسلحة التي تعفى حينئذ من الاستناد الى حكم قضائي .

لا حاجة لنا بالافاضة في بحث قوة الشرطة التي هي عائدة في الحقوق الجزائية بقدر ماهي داخلية في موضوع الحقوق العامة . اما وقد انهيينا من تعداد مختلف القوى « الصلاحيات » التي تتألف منها حقوق امتيازات العامة . فانا منتقلون لبحث توزيع هذه الصلاحيات بين الزمر المتعددة للعمال العامين .



الفصل الرابع

تنظيم السلطة العامة

رأينا سابقاً ان السلطة العامة هي عبارة عن ممارسة بعض الافراد الذين هم الحكام الحقوق والامتيازات الموضوعة لمصلحة الجماعة بأسرها وقد تبين لنا ، من جهة اخرى ، ان هذه الحقوق وهذه الامتيازات متعددة ومتنوعة .

فاذا امعنا النظر الان في مجموع الافراد المعروفين بالحكام ، او العمال العامين المكلفين ادارة المصالح العامة ، الفينا ان عدد هؤلاء الافراد عظيم . ففي بلاد حديثة كفرنسه ، يقارب عددهم ، بل قد يتجاوز المليون . يتولد عن ذلك اذاً مسألة جديدة ، الا وهي مسألة العلائق بين مختلف الافراد الذين يشتركون بممارسة السلطة العامة . قد يتبادر الى الفكر بادي بدء حل بسيط ، سهل خلاصته ممارسة السلطة العامة من قبل مختلف هؤلاء الافراد بصورة مشاعة مشتركة اى ان كلاً من العمال العامين يمارس حسب رغبته ومشئته الامتيازات المتنوعة . وهذا هو الاسلوب الذي أعمل واخذه في اسلوب القنصلية *consulat* الرومانية ، حيث كان لكل من القنصلين عين الحقوق

ونفس الصلاحيات او السلطات التي للآخر .

لقد كان ممكناً سير هذا الاسلوب في روما لان السلطة لم تكن مشتركة ثمة الا بين شخصين ، ولان الشؤون العامة في ذلك العهد كانت غير جسيمة وخالية من الاشكال . وبالرغم من ذلك فقد كان هذا الاسلوب ينتج مساويء جمة .

اما في العصر الحاضر فليس بالمستطاع تقاذ هذا الاسلوب وذلك للأسباب الآتية :

(١) لان الدولة قد اصبحت عبارة عن كيان متشعب ، مملوء بالاشكال لحد انه يتعذر على الشخص الواحد ان يكون حائزاً على الكفاءات اللازمة للقيام بجميع المهام والاعمال .

(٢) لانه اذا كان لعدة افراد نفس الصلاحيات ولم يكونوا كافة على وفاق فيما بينهم ، عرقل كل منهم فعالية الآخر ، وتاثر بعضهم بعضاً وصارت الشؤون العامة من جراء ذلك في خطر عظيم .

فهذه من السببين يقتضي توزيع مختلف ضروب الصلاحيات التي تتألف منها السلطة العامة بين العمال العامين توزيعاً جلياً دقيقاً . ويمكن القيام بهذا التوزيع بطرائق مختلفة :

(١) اسلوب الندوة (الاجتماع) *collegialité* ، الذي مآله ان يعهد بالسلطة من حيث مجموعها لا لفرد واحد بل للجمعية (مجلس) *assemblée* ، اي انه لا يجوز للأفراد ، في هذه الجمعية ان يعملوا بحسب

رغبتهم واقتراحهم . بل يجب ان تخضعوا للقرارات التي تديرها
الاكثرية منهم .

ان لهذه الاسلوب فائدة جلية ، وهي انه يجذب ويشجع الحوار
وبنتيجة ذلك المذاكرة والمشورة في القرارات المقتضي ابرامها . ولما
كان لكل فرد منهم ان يعبر عن رأيه ، اصبح من المتوقع ان لا تحل
قضية ما الا بعد ان تمحس وتدقق من جميع وجوهها

ولكنه مقابل ذلك يتضمن مخدوراً وهو انه يجذب الثروة العقيمة
ويحمد روح الابتكار والانفاذ ، بتجزئته المسؤوليات . اذ ان كل عضو
من اعضاء جمعية ما ، يحسب انه قام بعمل كاف بمجرد كلامه او ابداء
رأيه ، فاذا لم يتخذ تدبير ناجع ما ، تزع كل من الاعضاء الى تحميل
المسؤولية لبقية الاعضاء .

(٢) اسلوب سلسلة الرتب *hiérarchie* الذي يعارض الاسلوب

السابق .

ليس في هذا الاسلوب سوى فرد واحد مسؤول ، وهو الرئيس
(الزعيم) او الفرد الاعلى في سلسلة الرتب . فينتج عن ذلك انه له
وحده صلاحية الابرام ، وليس لبقية العمال العاملين من وظيفة سوى
اعداد او تنفيذ او امره .

ولما كانت المسؤولية منوطة بصلاحية الابرام ، صار الشخص الحائز
على هذه الصلاحية محمولاً على ان لا يعمل الا بما يعتقد فيه الخير والمنفعة

فليس هذا الاسلوب مجرد عن الفائدة ، ولكن فيه مقابل ذلك محاذير واهطار .

فهو يستلزم باديء بداءة ، ان يكون الرئيس الاعلى منقطع النظر وان يكون مضطهما بشعور المسؤولية التي تثقله وينبغي ان يعلم انه يجب ان تنفذ اوامره لا لانه الرئيس فقط ، بل لان هذه الاوامر هي حقاً اصلح الاوامر وافضلها .

ومن جهة اخرى يصعب على النفس ان تتصور صلاحية الابرار في دولة ما ، موجودة في قبضة رجل واحد لان القرارات التي يجب ابرامها هي في الحقيقة ممتدة ومتنوعة لدرجة انه يستحيل على الشخص الواحد درسها وتدقيقها بنفسه .

فهو اذاً مضطر عملياً لان يعهد في اغلب الاحيان ، الى موظفين ادنى منه مرتبة باعداد القرارات التي يمضيها من دون ان يفحصها بنفسه ، اذاً فالصلاحية تكون منوطة في حقيقة الامر ، بافراد غير مسؤولين ، وهذا ما يؤدي الى قطع مساوي الديوانية (حكم الدواوين)

bureaucratie

ولكن ذلك لا يفيد ان اسلوب الندوة واسلوب سلسلة الرتب يجب استنكارهما ونبذهما بصورة حاسمة قاطعة ، بل جل ما يقصد من ذلك هو انه ليس بالمستطاع الاقتصار على هذين الاسلوبين لتنظيم ممارسة السلطة العامة بممارسة منطقية معقولة .

وفي الحقيقة ان الاسلوب الذي لامندوحة عن الاخذ به هو اسلوب الاختصاص *compétence* ، الذي يؤول الى توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين مختلف العمال العاملين ، والذي يعين لكل واحد عمله ويمنحه الصلاحيات اللازمة لتحقيقه .

ان الفائدة الاولى من هذا الاسلوب هي انه يوزع بصورة متناسبة ومنطقية الصلاحيات والمسؤوليات . فليس باستطاعة عامل عام حاز على اختصاص ما ان يحمل عبأه شخصاً آخر ، لان الاختصاص ليس فيما يتعلق بصاحبه ، ممارسة حق ما ، بل هو عبارة عن القيام بوظيفة لا يسهه التفتل منها ، ويحظر عليه ان يعتاض فيها عن نفسه ائداً . وما الصلاحيات الممنوحة له في هذا الشأن الا الوسائل التي تمكنه من القيام بما عليه من وجائب . فان لم يؤد هذه الوجائب اصبغ غير جدير بالصلاحيات التي خولها .

والفائدة الثانية من هذا الاسلوب هي انه يمكن من الملائمة والمزج بينه وبين الاسلوبين السابقين ضمن القدر الذي يكون فيه هذان الاسلوبان نافعين . فلا شيء يمنع من توزيع الاختصاصات ، لا بين الافراد بصورة تفريدية فقط ، بل بين جماعات من الافراد منظمة سواء على طراز اسلوب التدفؤ او على طراز اسلوب سلسلة الرتب . ولذلك صار ممكناً ائداث نظام اداري بسيط يقوم بقضاء حاجات البلاد .

وعلى أساس هذا المبدأ يقوم كل نظام حديث للسلطة العامة.
ويستطاع تأمل هذا الاختصاص من عدة وجوه :

(١) يمكن توزيع إدارة المصالح العامة بحسب مختلف أقسام
المكان الذي تمارس فيه هذه الادارة : وذلك هو الاختصاص المكاني .
(٢) يمكن توزيع المصالح المختلفة بين افراد او جماعات من
الافراد بحسب الصفات الفنية لهذه المصالح والخدمات . فيعهد لاناس
بالجيش . ولآخرين بمصلحة التعليم او مصلحة الاسعاف وذلك هو
الاختصاص الفني .

(٣) وبالمكان التفريق والتمييز بين العمال العاميين
بحسب شكل تعيينهم . وبحسب الروابط المختلفة من حيث الوثائق التي
يتبنون وبين السكان . وذلك هو مبدأ الاختصاص السياسي .

(٤) بالاستطاعة التمييز بين العمال العاميين من حيث صفة
المصالحات او السلطات المعبود لهم بها . وهذا هو مبدأ الاختصاص
الحقوقي المعروف باسم مبدأ تفريق القوى او السلطات *principe de*
la séparation des pouvoirs



١ - الاختصاص المكاني

La compétence territoriale

يقوم الاختصاص المكاني على هذا المبدأ الذي مآله انه لا يستطيع اي فرد كان الا حاطة بالمعارف اللازمة لتدبير وحسم جميع المسائل والامور التي تحدث في مكان (بلاد) دولة كبيرة حديثة . وعلى ذلك نشأت فكرة تقسيم هذا المكان الى عدد من المناطق الادارية . حيث يجعل على رأس كل منطقة عامل او هيئة ادارية يكون لها وله الاختصاص في تلك المنطقة .

ويؤدي الاختصاص المكاني الى ما يسمى في اصطلاح الحقوق الادارية « توسيع المأذونية » (*déconcentration*) في السلطة الادارية اذ ان كلا من العمال المركزيين في المناطق يمنح قسماً من صلاحية الابرار التي كانت قبلاً منحصرة في يد السلطة المركزية . ولا ريب ان توسيع المأذونية الادارية ليس مطلقاً قط بل جرت العادة بصورة عامة ان تحتفظ السلطة المركزية بحق الابرار بنفسها في الامور الخطيرة . ثم ان القرارات التي يتخذها العمال المركزيون في المناطق ليست قطعية بل انها قابلة للنقض او التعديل من قبل السلطة المركزية التي تخضع لها هذا القرارات من حيث سلسلة الرتب .

ينبغي التحرز من المزج بين توسيع المأذونية « *déconcentration* »

واللامركزية *décentralisation* الادارية فالموظف موسع المأذونية
يظل دوماً من حيث سلسلة الرتب منوطاً بالسلطة المركزية . وليس
له موارد مالية مستقلة . فالخدمات او المصالح الادارية للمنطقة ، تؤدي
نفقاتها من ميزانية الدولة نفسها .

اما اللامركزية الادارية فلا بد لحصولها من اربعة شروط :

(١) وجود توسيع مأذونية ، اي ان يمنح العمال المركزيون
في المناطق سلطة ابرام خاصة بهم .

(٢) ان لا يخضع عمال المناطق بحسب سلسلة الرتب الى السلطة
المركزية وان يكونوا منتخبين من قبل سكان المنطقة نفسها . الا ان
السلطة المركزية تحتفظ بقسط وافر من المراقبة على قراراتهم ، تلك
المراقبة التي تسمى الوصاية الادارية *tutelle administrative* . (٣)
ان تتمتع المنطقة باستقلال ذاتي مالي اي ان يكون لها ميزانية خاصة
مقصودة على مصالحها ، ومستجعة مواردها من ضرائب خاصة . (٤) ان
يكون للمنطقة اللامركزية املاك مستقلة كالعقارات المخصصة لمصالحها
العامة ، والطرق والساحات العامة الخ ...

فالولايات *departements* والنواحي *communes* في فرنسا هي

في وقت واحد مناطق من نوع توسيع المأذونية فيما يتعلق ببعض
المصالح ومناطق لامركزية فيما يتعلق بمصالح اخرى . يجب ايضاً
تمييز اللامركزية الادارية عن اللامركزية السياسية التي هي داخلية .

في نطاق الحقوق الأساسية للحقوق الإدارية . فالحصول اللامركزية السياسية يقتضي : (١) ان تكون المنطقة متمتعة باديء بدء باللامركزية الادارية ، أي ان يكون لها شخصية حقوقية مفترقة عن شخصية الدولة . (٢) ان لا تكون خاضعة لسلطة الوصاية الممارسة من قبل الادارة المركزية . (٣) ان تكون حائزة على الاستقلال الذاتي التشريعي لي على حق وضع القوانين وشرع دستورها الخاص بنفسها ، بشرط احترام وسرعاة القوانين الموضوعة من قبل الحكومة المركزية . (٤) ان تمثل المنطقة تمثيلاً خاصاً في الحكومة المركزية . وقد جرت العادة ان يكون للدول الآخذة بنظام اللامركزية السياسية برلمان منقسم الى مجلسين : مجلس نواب يمثل افراد المنطقة ، كلها ، اذ ان النواب ينتخبون مباشرة من قبل السكان ، ومجلس للدول (مجلس الشيوخ الاميركي) المؤلف من ممثلين منتخبين من قبل المناطق .

فاللدولة الآخذة بنظام اللامركزية السياسية تسمى الدولة الاتحادية *Etat fédéral* والمناطق تدعى الدول الخاصة *Etats particuliers* ولكن هذه الدول الخاصة ليست دولاً بالمعنى الضحيح ، لانها ليست حائزة على السيادة المكانية التي عرفناها سابقاً في الفصل الاول من القسم الاول :

لا يوجد دولة ؛ مهما كان شكلها ، مركزية بصورة تامة او لامركزية اطلاقاً . فاللامركزية تشمل حتماً بعض المصالح ، ويبقى

بعضها الآخر من اختصاص السلطة المركزية .
والتمييز بين مختلف مصالح الدولة هو الامتصاص الاختصاص الفني .

٢ - الاختصاص الفني

La compétence technique

يترتب على الدولة القيام بأعمال مختلف بعضها عن بعض كالاشتغال العامة ؛ والمداولة ، والصحة ، والتعليم أو المعارف ؛ وهذه الأعمال تستلزم ان يكون الموظفون الممهورون اليهم بها متميزين الى مهن متنوعة . كأن يكون بعضهم مهندسين ، وبعضهم اطباء ، وآخرون اساتذة معالين ، ومشروعون الخ . . . وهذا ما يقضي بايجاد هيئة من الموظفين يختلف بعضهم عن بعض ويكون لكل منهم عمل محدود من الوجهة الفنية ، فيكونون مجهزين باختصاص فني معين .

ومما يجدر التنبيه اليه ان الدولة تفرع الى توسيع ميدان فعاليتها والى شمول مصالح تستلزم اختصاصاً قنياً ما يزال يزداد .

كانت الدولة قديماً تكتفي بمعالين كبيرين : الملاشق الخارجية

التي تتضمن الحرب والسياسة (diplomatie) والنظم الداخلي

اي الشرطة ، والمداولة . ويضاف الى هذه الاعمال ، المالية التي هي ضرورية لسيارتها . ولم تكن هذه الاعمال المختلفة تمتلزم اختصاصاً قنياً عظيماً . ثم انها من جهة اخرى ، كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً

بالسلطة العامة ، لحد انه كان لا بد للدولة من ان تكون ، من الوجهة الفنية ، مركزية بصورة شديدة ، اي ان تكون جميع مصالح الدولة في يد الحكومة المركزية . اما الان فتشاهد لا مركزية فنية في الدولة ، او لا مركزية بحسب المصالح وهذه اللامركزية متولدة عن نشوء مصالح وخدمات جديدة للدولة ؛ كالمعارف ، والاسعاف وغير ذلك من المصالح التي ، لا تستوجب ، بقدر المصالح السابقة ممارسة السلطة العامة ، والتي يمكن ، فيما يتعلق بها ، ان يترك للفنيين بعض الاستقلال وليس ذلك ممكناً فحسب بل هو مرغوب فيه ، لان السلطة المركزية عاجزة عن ان تتخذ بنفسها جميع القرارات التي لها صلة بهذه المصالح ، اذ انها ليست حائزة على المعارف والمعلومات الفنية اللازمة لذلك .

يرى بعض العلماء النظريين الاخذ بأسلوب ما يسمونه النقابة الادارية *Syndicalisme administratif* الذي هو في عرفهم عبارة عن جعل كل مصلحة في يد موظفيها انفسهم . ان في هذا النظرية افراطاً ومبالغة ، فلا بد من التمييز بين فصيلتين من الخدمات او المصالح : (١) المصالح التي هي لامركزية من الوجهة الفنية ، اي المؤسسات العامة *établissements publics* كالجوامع مثلاً .

(٢) المصالح التي هي مركزية من الوجهة الفنية ، كالجيش والشرطة ، والعدلية ، والمالية ، الخ . فالمؤسسات العامة هي اذن خدمات للدولة حائزة على الشخصية الحقوقية ، اي لها بروتوكول خاصة بها ،

وميرانية مستقلة ، ونوع من ضلالية الا برام الخاصة يتمتع بها العمال
العامون الذين تتألف منهم هذه الخدمات ، بل قد يمنح هؤلاء العمال
حق تعيين مدير هذه المصالح . ولكنه يبقى للسلطة المركزية عليها
حق مراقبة معين يسمى ايضاً الوصاية الادارية .

الا ان هذه المؤسسات العامة ، بالرغم من انها اشخاص معنوية
مختلفة عن الدولة ، تبقى معدودة من مؤسسات اوهيئات الحقوق العامة.
وينبغي التفرز من المزج بينها وبين المؤسسات المعروفة بالمؤسسات
الخادمة للمنافع العامة *établissements d'utilité publique* التي هي
اشخاص معنوية داخلية في زمرة الحقوق الخاصة ، منشأة من قبل الافراد
« كالجديات والمؤسسات الخيرية » والتي تبقى خاضعة لقواعد الحقوق
الخاصة . ولكنها تتعاون مع الدولة على تنفيذ بعض الخدمات ذات النفع
العام . فبهذه الصفة يعترف بها خصيصاً من قبل الدولة فتستمتع ببعض
الامتيازات بشرط خضوعها لمراقبة معينة من قبل العمال العاميين .

٣ - الاختصاص السياسي

رأينا فيما تقدم (الفصل الثالث من القسم الثاني) ان التوازن في
الحياة السياسية يستلزم ان يكون قادة او حكام الدولة حائزين على
الثقة الشعبية . ووجوب سلطة الرئيس وثقة الافراد يظهر جقوبياً
بالتمييز ما بين الممثلين *représentants* والعمال *agents* فالممثلون هم

الذين يعهد إليهم بالأدارة العامة للشؤون العامة والذين يثرب عليهم
البحر تناسق دائم ثابت بين نظرياتهم الخاصة والرغائب الشعبية .
فكأنهم خاضعون إلى الرغائب الشعبية التي يقتضي عليهم بحسب
وظيقتهم . تحقيقها ضمنى القدر المستطاع .

ولكنه يعذر تحقيق توازن الحياة السياسية ، إذا قام الممثلون
بأعمالهم وحدهم . لأنهم إذا كانوا منوطين بصورة شديدة بالأفراد الذين
يمثلون ، لم يستطيعوا حمل الرأي العام بما فيه من أهواء وتزعجات على
حرمة المصلحة القومية ، أن لم يكن في أمرتهم شيء من وظائف خاضعين
لأوامرهم ومنظمتهم تنظيمياً متيناً .

فالممثلون إذن هم أولئك الأشخاص القايضون على السلطة العامة
والحائزون على القوة السياسية اللازمة لممارسة الصلاحيات المختلفة
للسلطات العامة . وتتألف هذه القوة السياسية من عنصرين : (أ) ثقة
الحكوميين (ب) النظام وطاعة العمال الذين هم في أمرة الممثلين .

كيف يتميز الممثلون ، من الوجهة الفعلية ، عن العمال ؟

(١) قد يحد إلى شكل من التمييز بينهم على أساس صلاحية
الأيام . فيعتبر ممثلاً من كان حائزاً على هذه الصلاحية ، وعاملاً من
كان مجرداً عنها ، ومقتصراً على تحضير القرارات أو تنفيذها . ولكن
تميزاً كهذا لا يمكن التسليم به ، لأن شؤون الدولة متنوعة ومشتبكة
اشتباكاً يتعدى معه اتحاد جميع القرارات من قبل الحكام . فالوالي

(*prefet*) في رئسها والمتصرف في سورية ليسا من الحكام *gouvernants* ، يذ ان لهما قسماً من صلاحية الابرار ..

(٢) التمييز الصحيح هو التمييز القائم على اساس اسلوب نصب او تولية العمال العالمين .

فالعمال هم الذين يعينون من قبل رئيس الدولة ، او من قبل موظف يستمد هذه الصلاحية من رئيس الدولة . والممثلون هم : بعكس ذلك ، الذين لا يتولون اعمالهم بطريقة التعيين والذين يصكونون بنتيجة ذلك غير منوطين بأي عامل عام آخر .

ما هي طريقة نصب الممثلين ؟ ان الطريقة التي تنزع الى الرسوخ الان هي طريقة الانتخاب . ولذلك اصبح التمييز بين الحكام والعمال على وشك الاختلاط بالتمييز بين الموظفين المعيّنين والعمال المنتخبين . ولكن ذلك لم يكن صحيحاً في كل حين . ففي الدول الملكية : حتى يومنا هذا ، نجد بقية باقية من طريقة قديمة هي طريقة الوراثة في منصب الحكام . ان بين العمال العالمين من هم ينتخبون ويعينون بأن واحد . اولئك هم الوزراء . اذ يعينهم رئيس الدولة . ولكنه يختارهم من الاكثريّة البرلمانية . لذلك كان للوزراء صفتان ، فهم ممثلون وعمال في وقت معاً ..
ما هي قيمة هذا التمييز الحقوقي ؟

ان العمال اذا كانوا لا يملكون قوة سياسية خلصة بهم ، يجب ان يخضعوا لمراقبة الحكام . لذلك كان من السهل تأييد جريمة حدود

السلطة العامة تجاه هؤلاء العمال . فقد انشئت لهذه الغاية محاكم (هي المحاكم الادارية) تنظر في الشكاوي الحقة من قرارات هؤلاء العمال واعمالهم . اما الممثلون فلا يمكن تحديد سلطتهم ، بأي قوة خارجية (كما بينا ذلك في الفصل الاول من هذا القسم) بل لم يوجد وسيلة لتحديد سلطتهم الا التوازن الداخلي الذي يستقر في تفريق القوى والسلطات .

٤ - الاختصاص الحقوقي

ان مبدأ تفريق القوى عبارة عن ان السلطة العامة التي يعهد بها لممثلي الدولة ، تمارس لا من قبل فرد او جماعة من الافراد يعملون بصورة الية مشتركة ، بل من قبل افراد او جماعات افراد يعملون مفترقين ، ونتيجة ذلك يراقب بعضهم بعضاً ويحدد بعضهم سلطة البعض الآخر . وعلى هذه الصورة يشكل كل منهم قوة او سلطة على حدة . ولكن هذا المبدأ موضحاً على هذا الشكل ، غير كاف وحده ، بل خطر ، لانه اذا كانت مختلف القوى او السلطات متشابهة متماثلة ، اي اذا كانت الهيئات الحكومية المختلفة متقلدة صلاحيات وامتيازات واحدة ، افضت الحال الى مناصبة بعضها البعض الاخر ، وصارت الحكومة امراً مستحيلاً .

لذلك قضت الضرورة باضافة تفريق الوظائف *séparation des*

fonctions الى تفريق القوى او السلطات ، اي تقليد كل من القوى

او السلطات السياسية اختصاصاً حقوقيّاً خاصاً بها .

ثم لم يستغنى عن تعيين طرائق واصول خاصة للحيلولة دون حدوث منازعات واختلافات بين هذه القوى ، ولحسمها عند حدوثها ، تأميناً لتعاونها الدائم .

فتفريق القوى . وتفريق الوظائف ، وتعاون السلطات ، تلك هي المبادئ الرئيسية للنظام البرلماني *regime parlementaire* الذي يرجع بحثه بالتفصيل الى درس الحقوق الاساسية .

ان النظام البرلماني يعارض ويناقض (١) اسلوب اختلاط القوى حيث تجتمع كل السلطات الفعلية في يد فرد او مجلس ، كاسلوب الملكية المطلقة ، والاسلوب القيصري *regime césarien* (اي الاسلوب الذي تمارس فيه السلطة من قبل رئيس منتخب) ؛ واسلوب الحكم الالثنامي (*conventionnel*) او المجلسي (٢) اسلوب تفريق القوى المطلق « الاسلوب الاميركي » حيث لا يوجد اي طريقة او اصول للتعاون بين السلطات او لحل النزاع الذي قد يحدث بينها .

يعد النظام البرلماني ، برأي اكابر العلماء النظريين اكمل وادقى طريقة للحكم . الا انه صعب الممارسة ويستلزم ، كي يسير سيراً حسناً ، ملاءمة واعتياداً سياسياً طويلاً في البيئة التي ينشأ فيها .

يقوم النظام البرلماني ، بصورة اساسية ، على التوازن السياسي الذي يحصل بين قوتين او . لطتين ، السلطة التشريعية المعزود بها المجلس او لمجلسين منتخبين ، والسلطة التنفيذية المعزود بها الى رئيس الدولة

(الكلف ملكاً ام رئيس جمهورية) يساعده مجلس الوزراء . ويتساءل بعضهم " في يومنا هذا " عما إذا كان هذا التوازن بين منطقتين كافياً . ويقترح أعلام النظام البرلماني ، اما بما يسمونه « الحكومة نصف المباشرة *gouvernement semi direct* » أي بضرب من حق التدخل ممنوح للهيئة التنفيذية نفسها التي يقتضي استشارتها في بعض الاحوال . واما بإنشاء محكمة دستورية تنحصر مهمتها باخضاع السلطات السياسية للقواعد الموضوعية من قبل الدستور . وبمما يمكن الامر فالنظام البرلماني الان هو النظام السياسي المقدر كانه مودج والمعمول به في اكثر الدول المتقدمة .

الفصل الرابع

الملكية الافرنسية

(من سنة ١٤٦٢ إلى سنة ١٧٨٩)

يسوغ القول ان السلطة العامة في فرنسة هي صنع الملكية . فقد دامت الملكية الافرنسية زهاء ثلاثة قرون (القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر) تتكونت أثناءها السلطة العامة بجميع صفاتها ، وحقوقها وصلاحياتها . اعدا نظامها السياسي والدستوري الذي هو صنع الثورة الافرنسية والنظام الحكم التي اعقبتها .

لم تتكون الملكية الافرنسية يوم واحد ، بل انها كانت موجودة بحالة نواة — كما سبق بيان ذلك في العهد الاقطاعي حيث كانت حليفة جيم القوي المعارضة لنظام الحكم الاقطاعي ، كالمدين ، والكنيسة النخ . وقد تمكنت بفضل مهارة ملوك فرنسة الاول ، من الوصول الى مكانة عظيمة لا تغالب ، ومن ازالة كل قوة مخاصمة . ولا بد لنا من التفتت عن القوي التي كانت موجودة في ذلك العهد ، وعن النظام السياسي والاجتماعي .

١ - القوي السياسية الموجودة في عهد الملكية

(١) الاقطاعية لقد زالت الاقطاعية اذ فقدت زعماءها على اثر اتساع املاك الملك التي استنفذت تباعاً وبالتدريج جميع الاملاك الاقطاعية الكبيرة (بواسطة الزواج او تبراع الاملاك الاقطاعية من وارث النخ) وقد زل كبار الاسياد الاقطاعيين ، ولم يند انعام الملاكية سوى جماعة كثيرة العدد من صغار الاسياد ليس بينهم من يخشى شره . حصلت بعد ذلك محاولة لتأسيس اقطاعية جديدة . مصدرها الاقطاعيات المعروفة بـ *apanage* ، اي لاملاك المقطعة لاختوة للملك (حري ايز من الاسياد القديم لاقتسام الملكة) . وقد انضم صغار الاسياد المتعمرين ، والاسفين على الاقطاعية القديمة التي كانوا يحنون اليها الى الامراء اصحاب هذه الاقطاعات فاضطر الملك الى مكانتهم

أما بالسلاح وأما بقوة المشرعين الذين كانوا يعلنون أن ملك الملك غير قابل للفراغ . فكان يستتبع من نظرية المشرعين هذه أن أصحاب الاقطاعات الملكية المعروفة بـ « *apanage* » ليسوا مالكيين بل لهم حق الاستغلال على هذه الاقطاعات فقط . ومآل ذلك أن للملك حق مرابأتهم أثناء مدة الاقطاع وحق استرجاع الملك المقطوع عند وفاة صاحبه إذا كان حق الاستغلال يبقى طيلة حياة صاحبه فقط .

هكذا فقدت الاقطاعية بالتدريج جميع امتيازاتها ولا سيما في الأمور العسكرية . إلا أن الأسياد ظلوا محتفظين حتى الثورة الفرنسية ببعض الحقوق الاقطاعية : كحق تنظيم وترتيب مواسم قطف العنب . والحصاد الخ . المعروف بـ « *droit de ban* » وبعض السلطة القضائية بصورة محدودة جداً .

(٢) النواحي والبلديات *communes* فقدت المدن والكور منذ القرن السادس عشر الامتيازات والحريات التي كانت قد انتزعتها من الأسياد الاقطاعيين . وصارت خاضعة بصورة مباشرة إلى السلطة الملكية وأصبحت مناصب الحكم فيها وظائف ملكية .

(٣) المجالس العامة *Etats generaux* لقد كانت السياسة التي اتبعتها الملكية تجاه المجالس العامة من أعظم أخطائها بل ربما كانت سبب الثورة الأساسي . كانت المجالس العامة في البدء بمثابة معاون للملكية في مكافحتها لكبار الأسياد الاقطاعيين . إلا أنها بالتدريج

صارت ثقلية الوطأة على الملكية نفسها . اذ اصبحت تدعي ان الملكية قد سلبتها من دون مسوغ حقها بالتصويت او المصادقة على الضرائب وانه يجب اعادة هذا الحق لها وذهبت تطالب باصلاحات كاصلاح النظم المالي والغاء قاعدة شراء الوظائف الادارية واعاده مبدأ نصب الحكام البلديين بطريقة الانتخاب الخ .

وندلا من ان تلبي الملكية هذه المطالب آثرت الغاء المجالس العامة التي كان بالامكان ان تكون لها خير مساعد ونصير يجعلها متصلة اتصالاً وثيقاً بالرأي العام . لم يكن الغاء المجالس العامة حاسماً تاماً بل اكتفت الملكية بالكف عن دعوتها للاجتماع منذ سنة ١٦١٤ . ولو ان الملكية الافرنسية حذت حذو انكلترة لاستطاعت بصورة تدريجية ان تتطور وتستحيل بمساعدة المجالس العامة الى ملكية دستورية ویرلمانية ولا مكن بقاؤها حتى يومنا هذا .

(٤) مجالس البرلمان لقد حاولت مجالس البرلمان ما حاولته المجالس العامة من ممارسة بعض المراقبة على السلطة الملكية . ولكن مجالس البرلمان في ذلك الحين كانت عبارة عن هيئات قضائية شبيهة بمحاكم الاستئناف او التمييز في عهدنا الان . ولما كانت مؤلفة من قضاة عاجزين عن القيام بعمل سياسي وغير منصلين بالرأي العام . لم تتمكن من احداث شيء غير الاستياء ولم تظفر بالقيام بأي عمل ناجع . رأينا فيما تقدم ان من وظائف مجالس البرلمان تسجيل ونشر

او اعلان المراسيم الملكية.. وقد ادعت زيادة على ذلك حق رفض هذا التسجيل عندما يترأى لها ان المراسيم الملكية غير صحيحة حقوقيًا الا انه ما زال يسلم لها بهذا الحق حتى القرن السابع عشر . ولم تمنح الا حق تقديم ملاحظات « *remontrance* » . يستطيع الملك ان لا يتقيد بها اذا شاء . وفي القرن السابع عشر حيث باغت الملكية المطلقة اعلى منزلة . حرمت المجالس العامة من هذا الحق . وقد كانت الملكية حينئذ على جانب من القوة عظيم لخدماتها لم تعد تبيح اي انتقاد . ولكن البرلمان في القرن الثامن عشر . عاد الى انفته ومزاعمه . وذهب به الغرور الى حد الاضراب . سنة ١٧٥٣ فاعتصمت الملكية هذه الفرصة وافتت البرلمان بمقاضاة عنه غرفة ملكية مؤلفة من قضاة طبيعين الا انه اعيد سنة ١٧٥٤ . وفي سنة ١٧٨٨ حرم من حق التسجيل . ولكن الثورة كانت على قاب قوسين من ذلك العهد .

(١) الكنيسة ان الكنيسة التي كانت في العهد الاقطاعي نصيرة ودعامة الملكية صارت في عهد الملكية الذي نحن يصدده بحالة نزاع يكثر لا ينقطع مع الملك . ولم يكن سبب ذلك التباغض بين السلطات المدنية والكنيسية بل اختلاف النظرية في حقوقها المتقابلة . وذلك (أ) فيما يتعلق بتقليد المنح الكنيسية . وقد حلت هذه المشكلة بماهدة بولونية *concordat de Bologne* المعقودة بين الملك والبابا سنة ١٥١٥ - ١٥١٦ ، حيث صارت التقييدات تصدر من قبل البابا على شرط

ان يقدم المرشح من قبل الملك. (ب) فيما يتعلق بحريات الكنيسة الفالكانية (الفرنسية) القائمة على النظرية التي مآ لها ان كنيسة فرنسه تمتنع ببعض الاستقلال (الحكم الذاتي) ازاء البابا وبنوع خاص من الوجهة الدنيوية اي من حيث اشتراكها بحياة الدولة . فهي من هذه الجهة خاضعة لاسلطة البابا ؛ بل اسلطة الملك الذي يمارس المراقبة والمرابة عليها . ومن حق الملك تعديل واصلاح الانظمة والمؤسسات الدينية والعاؤها . ولكن هذه النظرية لم يسلم بها قط من قبل البابا بيد ان الملك عمل بها مرات عديدة . (ج) فيما يتعلق بحق القضاء فالمحاكم الكنسية كانت وسعت وبسطت اختصاصها في العهد الاقطاعي بصورة مستمرة ضد محاكم الاسياد الاقطاعيين فلما بلغت الملكية ما بلغت من قوة ذهبت المحاكم الملكية تسمى الى تقييد اختصاص المحاكم الكنسية وحصرها بالقضايا التي لها صفة ومصاحبة دينية محضة .

٢ - النظام السياسي والاجتماعي

(أ) السلطة الملكية في العهد السابق كان الملك يظهر تارة بمظهر الزعيم الاقطاعي ، وتارة بمظهر الملك المتمتع بالسيادة بالشكل الروماني . وقد كانت الحقوق والامتيازات التي يستمدنها من بنيادته الاقطاعية العليا تعود عليه بفوائد غير قليلة ، ولا سيما من الوجهة العسكرية ولكن صار له بعد ذلك جيش خاضع به دائم وحسن

الانتظام والتركيب . فلم يعد الجيش الاقطاعي المختل النظام والسيء القيادة تفعل ما كان لذلك ترك الملك حقوقه وامتيازاته الاقطاعية . اما السيادة الملكية فمنهاها الصحيح فسارت في سبيل التقدم والاتساع وصار الملك يعتبر خلفاً للإمبراطورية الرومانية القديمة . بل انه زاد على هذا الإجماع إرتهاداً قديساً او تأييداً دينياً *consécration religieuse* ما آله . كل سلطة مصدرها الله . فالملك يستمد سلطته من الله مباشرة بلا واسطة وليس لأي قوة بشرية ، بنتيجة ذلك حق مراقبة سلطته او تحديدها لان في ذلك مخالفة للقانون الالهي ولكنه كان يسلم بوجود قوانين اسمائية للمحاكمة فوق ارادة الملك الذي لا يستطيع مخالفتها . وهنالك القوانين كانت بمثابة دستور بحالة ابتدائية . الا انها لم تكن تتجاوز عدداً محدوداً من القواعد وهي : (١) شكل الحكومة الملكي (٢) تقليد الملكية للإمارة الملكية (٣) حرية الكنيسة القاطنة (٤) حق المجالس العامة بالموافقة على فرض الضرائب (ولكن هذا الحق نظري محض اذ زال فعلياً منذ سنة ١٤٣٩) (٥) استحالة الفراغ من الإقطاع والاراضي الملكية

(ب) الاملاك الملكية Domaine Royal حصل في هذا العهد التمييز بين الاملاك الخاصة *domaine privé* للملك الذي هو ملكها بصفته الشخصية . والاملاك العامة *domaine public* الملوطة بالمتنصب الملكي . فالاملاك العامة غير قابلة للفراغ ولا يسري عليها حكم مرور

الزمن . وقد أقر هذا المبدأ في المرسوم الملكي الصادر في مولان
Moulins سنة ١٥٦٦ وما زال يعد من أهم الحقوق للدولة الفرنسية
حتى الآن .

ليس لهذا المبدأ إلا استثنائات نادرة « ١ » يستثنى من هذه
القاعدة قطاعات أخوة الملك المعروفة بـ « *apartages* » الأثنايناخيا
سبق أن هذه الاقطاعات ليست فراغاً قطعياً بل هي حق امتياز
يدوم طيلة حياة صاحبه فقط ثم أنها منحصرة بأخوة الملك أما الإناث
فيمتنع جوازاً *dot* نقدياً

(٢) يمكن زعن أموال التاج (الاموال الملكية) في حالة فاقة
مالية . وليس ذلك ايضاً فراغاً قطعياً ، لأنه عند تصديق الدين تقوم هذه
الاموال ملكاً تماماً للملك . اضاف الى ذلك انها تبقى حتى انتهاء ملكة
الرهن خاضعة لاشراف الادارة الملكية .

(٣) ان الاملاك العامة قابلة للمقايضة عندما يرضى الملك فائدة
في ذلك .

على تتألف املاك التاج ؟ كانت املاك التاج مؤلفة من املاك
الملك الاقطاعية القديمة (وهي دوشي في فرنسا *Duché de France*)
ومن الاملاك التي انتقلت الى التاج بـ *convention*) او بـ *union*)
(*union*) صريح او ضمني . وعن الاملاك الخاصة بالأمراء والملوك
الذين يدعون الى انهم العرش . هذا يفرق بين املاكهم والاملاك

الملكية . ولكن البلاد المفتوحة تبقى مبدئياً في املاك الملك الخاصة ما لم يأمر الملك بصراحة بادخالها في الاملاك العامة .

وفي الحقيقة الراهنة كانت فرنسا كلها تشكل الاملاك العامة ؛ بعد زوال الاملاك الاقطاعية . لذلك كان يوجد في هذا العهد ، اختلاط بين مكان الدولة (*territoire*) والاملاك العامة .

إن سبب هذا المزج هو قمتدان فكرة الحقوق الفردية التي يقابلها حقوق صاحب السيادة . فلم يكن للافراد في ذلك العهد حقوق تجاه الدولة . بل ان حقوقهم كانت عبارة عن منح تسديهم الدولة اياها ، وقابلة لان تنزع منهم بمقتضى مشيئة الملك . اما نظرية الاستملاك الحديثة فكانت مجهولة . وكان الاستملاك يسمى التجريد من المنفعة العامة *retrait d'utilité publique* الذي قد يؤدي عنه تعويض ما . ولكن هذا التعويض كان يؤدي بصودة منحة فلا سبيل الى الوصول اليها اذا رفض الملك اعطاها .

وكذلك كانت حرية العمل مفقودة . اذ كانت الحرف المختلفة عبارة عن اجازات (معميات) *matrises* ينشئها الملك وينيعها للافراد وكذلك ايضاً كان شأن حرية الضير او الاعتقاد وحرية الرأي وحرية التعليم وحرية تأليف الجمعيات والنح . كل هذه الحريات كانت مفقودة واذا وجدت كان بالامكان الغاؤها او تنظيمها وتقيدها . بمقتضى مشيئة الملك التي لم يكن لها حديد . ويظهر ذلك بالقول السائر « ارادة الملك

ارادة القانون « *Si veut le roi, si veut la loi* » .

(ج) حاشية الملك ان ما يجدر ذكره والانتباه اليه هو انه لم يكن يوجد بجانب الملك اي هيئة او سلطة يمكن ان تعارضه او تقدر على منازعته . فجميع القوى العامة منشأة من قبل الملك الذي يستطيع نتيجة ذلك الغاءها . وقد رأينا اخفاق المجالس العامة ومجالس البرلمان في محاولتها جعل نفسها قوات سياسية مستقلة . اما الهيئات التي تساعد الملك في ادارة شؤون المملكة فهي : (أ) المجالس *conseils* التي ما زالت تتكاثر عدداً وتزداد اختصاصاً : كمجلس شورى الدولة *conseil d'Etat* ومجلس الرسائل *conseil des dépêches* ' مجلس المالية *conseil des finances* ' مجلس المتقاضين *conseil des parties* ' مجلس الحرب *conseil de guerre* ' مجلس التجارة . الخ ...

(ب) امناء سر الدولة *Sécrétaires d'Etat* لم يعد اثر للموظفين المعروفين بـ « *officiers royaux* » الذين كانوا في وقت واحد خدام الملك ووزراء التاج . ولم يبق الا وزير التاج المعروف بـ « *Chancelier* » والذي هو معاون الملك مباشرة وامين الحتم الملكي وفي الحقيقة كانت وظيفته تعادل وظيفة وزير العدل (المدنية) . وقد اوجد امناء سر الدولة ليحلوا محل الموظفين الملكيين « *officiers royaux* » . كان امناء سر الدولة في البدء امنا سر عاديين يقومون بانشاء الرسائل الملكية . ولما اتسعت وارتقت الشؤون العامة ، ازداد عدد هؤلاء الموظفين وصارت اعمالهم

خاضعة للاختصاص . وقد حاز به نهم على تفويض ملكي يمكنهم من ابرام بعض القرارات . وصلاحيات معينة محدودة . وهكذا اوجد امين سر للدولة نخص بدار الملك ، وآخرون لاجل الشؤون الخارجية والبحرية . والبحرية الخ ..

يرجع عهد هذا الاختصاص الى القرن السابع عشر : فامناء سر الدولة هم اسلاف الوزراء في العصور الحديثة . ولكن سلطتهم في العهد الذي نحن بصدده كانت فردية محضة . اذ لم يكونوا يؤلفون مجلساً . بل جل ما كان لهم الدخول الى مجالس الملك . وقد كانوا مسؤولين امام الملك وحده . مسؤولية مطلقة . فكان للملك ان يعينهم وان يعزلهم كما يشاء ويريد .

(٤) ادارة الولايات : (أ) في العهد الاقطاعي ، كان عمال الملك في مختلف المناطق . عبارة عن الموظفين المعروفين بـ « *prévôts* » و « *baillis* » . وهم موظفون يقومون في آن واحد بالعمور الشرطة والقضاء وادارة الاملاك الملكية . اما اختصاصهم المكاني فكان ضيقاً محدوداً ، اذ لم يتجاوز نطاق الاملاك الملكية *domaine royal* بمعناها الخاص . لان الملك في الحقيقة لم يكن يستطيع ارسال عمال من قبله الى مكان اتباعه الاقطاعيين .. الا ان مكان الملك الملكي ما زال يتسع آنأبعد آن تقصر الا بد من ايجاد مناطق واسعة بجانب مناطق الموظفين المالكين الصغيرة الاولى وهكذا اصبح الـ « *prévôts* » والـ « *baillis* » موظفين

ثانويين . (ب) الموظفين الجدد في القرن السادس عشر هم الحكام *gouverneurs* . ووظائفهم الرئيسية عسكرية . لان السلطة الملكية في ذلك العهد لم تكن بلغت من القوة والشدة درجة كافية ، وكانت الاضطرابات السياسية والعسكرية لا تزال كثيرة . ولما لم يكن يتاح للملك ان يكون موجوداً في جميع الانحاء باز ، لجأ الى ايجاد عمال من قبله الى بعض الولايات وبصورة خاصة الى الولايات القريبة من الحدود عهد اليهم توطيد وحفظ النظام والامن في البلاد . ثم ازداد عدد الحكام واتسع نطاق وظائفهم . وصاروا رؤساء عسكريين فقط ، بل واسطة نقل وتنفيذ ارادة وامر الملك كما انهم احرزوا سلطات قضائية . اضيف الى ذلك ان مركزهم كان ثابتاً راسخاً جداً . ولما كانوا يختارون من طبقة الاشراف العليا كان لهم فكري وهيبة ووقار الاسياد الاقطاعيين الكبار . وكانوا يمينون لمدي الحياة ، وفي اكثر الاحيان كانت تنتقل الى ابنائهم من بعدهم . وقد بدرت على اثر ذلك بوادر نشوء اقطاعية جديدة ، ولكن الملكية ادركت الخطر . ففي القرن الثالث عشر شرع وزير لويس الثالث عشر « ريشيليو *Richelieu* » الشهير بحكمته وتهيئهم سلطاتهم .

(ج) الموظفون والعرفون *intendants* لم يقض فجأة وبصورة قاسية على سلطة الحكام *gouverneurs* الذين بلغوا من القوة منزلة عظيمة الا انهم جردوا من صلاحياتهم الفنية بعد الفينة حتى لم يعد لهم

الامنصب شرفى محض . اما اعمال الملك الجدد المتشعون بصلاحيات
فعلية فهم *intendants*

لم يكن هؤلاء الموظفين المنزلة التي كانت للحكام فقد كان
الملك يختارهم من الطبقة الوسطى من الناس *bourgeoisie* فكانوا
منوطين به ومؤتمرين بأمره مباشرة . يعينهم ويعزلهم كما يشاء ولم يكن
لهم ايضاً نفس الصلاحيات التي كانت للحكام . فهم ليسوا رؤساء
عسكريين . ولا يملكون من الجهة العسكرية الا صلاحيات
ضئيلة . كتجنيد المتطوعين لاكمال الجيش الدائم . فهم قبل كل
شيء عمال اداريون يقومون بتوزيع الضرائب وحسم الاختلافات
التي تحدث في شأنها ومراقبة البلديات والتجارة والصناعة . ولهم
من الانظم الشرطة *règlements de police* وبعض صلاحيات
قضائية ، كمرابة القضاة وحق القضاء في الدعاوي السياسية وترؤس
بعض المحاكم

هؤلاء العمال اولاً اداة قمع ونضال ، اي محققون *enquêteurs*
ممتازون (فوق العادة) يعهد اليهم النظر في شكاوي سكان الولايات
وقمع نزعات الاستقلال لدى طبقة الاشراف والبلديات والبرلمان .
ثم انهم اعضاء مساعدون في مجلس الملك للنظر في العرائض المقدمة
للكملك ويعرفون بهذه الصنعة باسم *maîtres de requêtes* ويرسلون
للقيام بمهام التفتيش بصورة دائمة في مناطق معينة . وقد استقروا

بعد ذلك واصبحوا عمالاً اداريين اشبه بالولاة والمتصرفين في عهدنا
الان . ومجمل القول ان هؤلاء الموظفين كانوا عمالاً لمركزية ادارية
ومنياسية

(د) حدث في النرن الثامن عشر حركة لامركزية اذ ان تورغو
Tourgot الوزير الكبير للملك لويس السادس عشر كان اعد برنامجاً
يتضمن انشاء مجالس منتخبة على ثلاث درجات مجالس بلدية ، ومجالس
في الولايات ، ومجلس بقرب الملك . وكان يفكر بمنح هذا
المجالس صلاحية استشارية بحتة . وبعد سقوط « تورغو » حاول خلقه
« نيكرو *Neker* » تحقيق قسم من هذا المشروع فانشأ بصفة تجربة اربعة
مجالس في الولايات . وفي سنة ١٧٨٧ . وسع الوزير كالون *Colonne*
هذا الاصلاح فانشأ ثلاث زمر من المجالس . مجالس بلدية . ومجالس
في الا لوية « *districts* » ومجالس في الولايات . وقد كانت غاية هذه
الاصلاحات حسنة . وهي ايجاد اتصال بين الملك والرأي العام ، ذلك
الاتصال الذي كان مفقوداً منذ الغاء المجالس العامة (*Etats généraux*)
ومما يؤسف له ان هذا المجالس المنشأ حديثاً جاءت دبريته . ولو
انها انشأت قبل عهد لويس الرابع عشر لكانت بمثابة ثقل مفيد
لاستبداد هذا الملك . لذلك لم تنتج سوى زيادة فساد النظام الاداري
والمالي الذي كان موجوداً في عهد لويس السادس عشر وعجلت
نشوب الثورة

(٥) النظام الاجتماعي كان سكان فرنسا منقسمين الى وطنيين (*regnicoles*) وغرباء او اجانب (*adbatns*) وكانت حالة الغرباء وضعية في ذلك العهد فقد كانوا مبدئياً يتمتعون بجميع مؤسسات « حقوق الناس » *droit des gens* (كحق الثروة ، وحقوق العائلة ، حق الميراث ولم يمكن بحق لهم ان يرثوا ولا ان يوصوا او يوصى اليهم ، بل كانت الدولة ترث الغرباء) ويسمى حق الدولة هذا *droit d'aubaine* (واستبدل رسم خاص) وبذلك (١) بحق الغريب الذي اكتسب اولاده الجنسية الفرنسية . (٢) بحق الغريب الذي نال من الملوك ما كان يسمى « كتب او برقة سكان المدن المصاميين - *lettres de bourgeoisie* » (٣) في حالة التقابل بين فرنسا وبعض الدول الأجنبية تقابلاً سياسياً وقبولاً .

اما الجنسية الفرنسية فكانت تكتسب ، اما بطريقة الولادة في (فرنسا او البلاد الأجنبية من ابوين فرنسيين) واما بطريقة التجنس *naturalisation* او *annexion* .

كان الوطنيون منقسمين الى ثلاث طبقات الا *clergé* طبقة الاسراف ، وطبقة عامة الناس المعروفة بـ « *Tiers Etat* » .
طبقة الاكبروس هي الطبقة العليا . ويجمع افرادها بامتيازات خاصة كحق محاكمتهم من قبل المحاكم الكنسية في الدعاوى الجزائية « *for*

ecclésiastique . واعفائهم من بعض الضرائب ، اذ تمسندل بصفة مجانية تقدم باوقات معينة دائمة الى الدولة من قبل مجلس الاكليروس يحدد قديمها باتفاق بين الاكليروس والملك ثم ان افراد الاكليروس النظامي *clergé régulier* يعتبرون امواتاً مواتاً مدنياً . لذلك تمسندل تركتهم ولا يستطيعون ان يوصوا بشي ، ولا ان يملكوا شيئاً . وقد كانت الكنيسة تنظر لهذه القاعدة نظر الاستحسان ، وذلك رغبة بعمل افراد الاكليروس منوطين بها لا ينفكون عنها . اذ بتعريضهم من ثروتهم يصبحون عاجزين عن المعيشة بخارج نظامهم . تشاركاني رأيا الهيئة للملانية التي صيغت تجد في ذلك فائدتين : « ١ » تجديد ثروة الانظمة او الهيئات الدينية « ٢ » حرمان ابناء الاسر الشريفة من غير الابكار من الميراث لصليحة الابكار

طبقة الاشرف كان اهل الشرف على نوعين ، اهل شرف العنصر او الشرف التليد *noblesse de race* الذي كلما تقدم ازواجه اعقبساراً ، واهل الشرف المكتسب او للطوارف الذي يحدث ما بالمر ملاكبي (وقد كان ذلك مصدر ربح وفوائد للملاكية) واما باحتياز ملك شريف *fief noble* ، واهل شرف الرداء *noblesse de robe* . (وهو الشرف الذي يلزم بعض الوظائف العامة ، وخاصة الوظائف القضائية)

والاشراف امتيازات هي الامتيازات المخصوصة *privilèges* والاشراف التي تمنح حق الاستغناء عن بعض درجات التقديرات *honorifiques*

والثول في الدرجة الاولى امام المحاكم العالية . وحق التقدم *préséance* في بعض المراسم والاحتفالات العامة . وحق حمل شعار النسب والشرف « *armoiries* » وحق الموت بقطع الرأس في حالة الحكم بالاعدام ، والامتيازات المادية وهي اعفاؤهم من بعض الضرائب وانحصار بعض الوظائف العسكرية والاكليروسية بهم . ومقابل ذلك يخضع الاشراف الى وجائب عسكرية خاصة . منها حق الملك ان يجند الاشراف من دون حاجة لدعوة عامة الناس الى الجندية وهذا الحق هو اثر من آثار الخدمة الاقطاعية القديمة .

وفي الحقوق المدنية مؤسسات او انظمة ينفرد الاشراف بالاستفادة منها كحق البكرية « *droit d'ainesse* » (وهو عبارة عن تمتع الابناء الابكار في الاسر الشريفة بالفوائد الارثية) والحضانة الشريفة *garde noble* (وهي حق الاباء في الاسر الشريفة بإدارة اموال اولادهم القاصرين والتمتع برعاية)

ويوجد بين الاشراف طبقة خاصة ممتازة يطلق على افرادها اسم *pairs de France* وقد كان هؤلاء في البدء عبارة عن كبار الاسياد التابعين للعلمانيين والكنسنيين الستة الذين كانوا مستشاري الملك مباشرة ومساعدة اما بالقرارات التي يتوهمها ، واما بالمراسم والحفلات وكانوا لا يحاكمون الا من قبل محكمة مؤلفة منهم انفسهم *tribunal des pairs* ثم ازداد عددهم يوماً بعد يوم ، وانشأ الملك اشرافاً جديدين من هذه

الفصيلة . وصار برلمان باريس محكمة هؤلاء الاشراف . لذلك كان لهم الحق بالاشتراك بجلسات برلمان باريس كلما كان ينظر بدعوى شريف من هذه الفئة

طبقة عامة الناس المعروفة بـ « *Tiers Etat* » تلك هي الطبقة المجردة

عن الامتيازات وتنقسم الى احرار واقنان *serfs* وارقاء . وكان الاحرار يؤلفون ما يقرب من مجموع هذه الطبقة الا ان الحرية في ذلك العهد كانت مقيدة بنظام النقابات « *corporations* » ومبدأ هذا هو تحديد عدد المستحدثات « *entreprises* » فلم يكن بإمكان الفرد نزواله حرفة ، سواء اكان ذلك بصفة عامل مستأجر ، ام بشراء مستحدثة موجودة « اي باحراز اجازة « *maitrise* » . والنقابة هي اجتماع الاساتذة « المعلمين » *maitres* او *patrons* ، المنتمين الى حرفة معينة في منطقة معينة . وتعين النقابة القواعد العامة للمهنة « كطرائق الصنع ، وشروط البيع ، وعدد العمال ، وقواعد الاعلان او الدعاية » فكل نقابة هي في آن واحد جمعية عسكرية وجمعية (*confrérie*) اخوية دينية . اسست في البدء النقابات في القرون الوسطى ، من قبل العمال انفسهم بقصد مكافحة سيطرة الاسياد « وتلك حركة تحرر المبدن والنواحي » . وقد كانت الملكية في ذلك العهد تؤيد النقابات وتباضرها . ثم توجست خوفا من قوتها وحاولت الغائها في القرن الرابع عشر الا انها اخفقت في محاولتها هذه . فضربت صفحاً بعد

ذلك عن الغائها وتمكنت ، مع إبقائها ، من إخضاعها الى سلطتها واعمال
هذا النظام في كل الحرف ونشره بالتدريج في جميع أنحاء البلاد
الفرنسية . وكانت تجد في ذلك فائدتين : « ١ » موارد مالية بواسطة
انشاء اجازات *mattresses* وبيعها « ٢ » وسائط تسهل نشر ورجحان
ارائها الاقتصادية « كسياسة الوزير كولبر *Colbert* » .

ولكن نظام النقابات لم يعد في القرن الثامن عشر متلائماً مع
نظام البلاد الاقتصادي ، اذ ظهرت الصناعة الضخمة ولكن النقابات
كانت تعرقل تقدمها وارتقاءها ، وقد اصبح الرأي العام منذ ذلك
الحين عدواً للنقابات وصار يطلب الغاءها . وفي عهد لويس السادس
عشر اعظم الوزير تورغو *Turgot* الغاءها ولكنه اصطدم بمقاومة
النقابات نفسها يناصرها البرلمان . وهكذا ظلت النقابات مؤسسة ولم
تأخ الا من قبل الثورة الفرنسية

الاقنان ما زال الاقنان موجودين في عهد الملكية ولكن عددهم
اصبح قليلاً « اي لم يكن يتجاوز الـ ٤٥٠ القاقيل الشورية » وقد جند
الملك ويسر تحريرهم . كما ان حالتهم تحسنت اذ ان القسم الاعظم
منهم كان منوطاً بالاملاك الكنسية

الارقاء الرق مؤسسة استثنائية في فرنسه . اذ الاعتقاد بان فرنسه
موطن الحرية مما سبق للثورة ، فلفظة *franc* — افرنجي — افرنسي ،
في اللغة الفرنسية قبل الثورة مرادفة للفظه « حر » فليس مبدئياً في

فرنسه ارقاء . ولا مجال للرق الا في السفن الملكية حيث كان نواتيها عبارة عن عبيد مبتاعين من البلاد الاجنبية ، او مجرمين محكوم عليهم بالاشغال الشاقة ، وفي المستعمرات .

خلاصة القول في الملكية الافرنسية

ان افضل طريقة لتقدير الملكية الافرنسية والحكم في امرها هي المقارنة بينها وبين نظام الحكم الذي اعقبها ، او بالاحرى بينها وبين مختلف انظمة الحكم المستنبطة من الثورة الافرنسية . فمن هذه الوجهة . يسوغ القول ان الملكية جعلت الثورة ممكنة ولازمة . فقد جعلتها ممكنة بما اجهزت به الدولة الافرنسية من قوة وسلطة وهيبة ولئن استطاعت فرنسه مقاومة الفوضى والاضطرابات الثورية واجتياز الانقلابات السياسية والحروب التي اضطرت لحوضها في القرون التاسع عشر ، فذلك لانها كانت احرزت اثناء القرون الثلاثة التي تلت نشوب الثورات فكرة الدولة بمعنى السلطة العامة *Etat-Puissance publique* ممثلة للصالح القومي ، منظمة تنظيماً متيناً ومنحصرة بيد حكومة مركزية حائزة على الصلاحيات والقوة اللازمة لتأمين الامن الخارجي وللنظام العام والمعدالة . ولانها ايضاً كانت اعدت للتيار الديمقراطي الذي اقتاد فرنسه ، ثقله المعدل الذي لا تمتدح عنه . بالنظام الاداري الذي كانت اسسته والذي كان ركنها الضروري .

لا ريب ان رجال الثورة حسبوا انهم قضوا على مؤسسات الملكية وآثار الاقطاعية الباقية . ولكن المؤرخين خبيرون باحتياط صفة الاستمرار للحياة القومية من بين تنوع واختلاف اشكال الحكم السياسية . فالملكية ، شأن الاقطاعية ، مثلت دوراً ضرورياً لارتقاء الدولة لولاها لم تستطع الديمقراطية الحديثة ان تظهر لعالم الوجود . ولكن هل كان لا يسغنى ، للوصول الى الديمقراطية عن الالتجاء الى اضطرابات وقلقل الثورة ؟ لا وراء ان الثورة كانت حسنة مفيدة في نتائجها . الا انه كان افضل واولى لو ظلت سلمية ؛ مع بقائها نافعة .

ايجب القاء مسؤولية ذلك على رجال الثورة انفسهم ؟ لا ريب انهم يحملون قسماً منها ولكن المسؤولية بصورة خاصة تترتب على الملكية الفرنسية التي لم تدرك التطور اللازم للازب اكل المؤسسات والتي ظلت جامدة منذ القرن السابع عشر ، في نظامها ، مفرطة في عزلتها واتكائها على ذاتها ، والتي لم تستطع ، بفقدانها صلة التقارب والتماس مع الامة ، ادراك مصير البلاد والتطور تطورا مطابقاً لهذا المصير . ولذلك تعرضت للخطر ولذلك ايضاً . اصحبت الثورة لا ممكنة . فحسب بل متحتمة .

بقي علينا ان نبحث نتائج الثورة الرئيسية في ميدان الحقوق العامة الشاملة .



القسم الرابع

الحريات العامة *Les libertés publiques*

رأينا في الفصل السابق ان للدولة في الحقوق منزلة خاصة رفيعة وانها تتمتع بامتيازات وحقوق خاصة يحرم منها الافراد ويشكل مجموعها السلطة العامة ، وسبب تتمتع الدولة بهذا الوضع الاستثنائي هو انها ممثلة للمصالح العامة وانه يتعذر نتيجة ذلك معاملتها معاملة الفرد البسيط . ولكن ذلك ليس بحجة كافية لانه يوجد في الحقيقة هيئات صناعية او تجارية ، بل هيئات مجردة عن قصد الانتفاع ، ترمي الى تحقيق مشاريع واعمال عظيمة ، وتمثل ايضا مصالح عامة ، ولكنها بالرغم من ذلك تعامل حقوقاً معاملة الافراد الجاديين . فاذا تقصينا في التفتيش وصلنا الى الحقيقة الآتية وهي ان المعاملة الممتازة التي خصت الحقوق بالدولة ليست الا الكفة المقابلة للخدمات التي تؤددها الدولة للحقوق . وقد قلنا في بدء هذا المبحث ان الدولة تتميز بتحقيق اسلوب حقوق وضعية . فاذا كانت الحقوق الوضعية صنع الدولة لم تستطع البقاء من دون ان تؤمن وجود وبقاء الدولة التي هي ركنها الرئيسي . واذا اتلفت الحقوق الوضعية الدولة اتلفت نفسها ، او انقصت من قدرها على الاقل .

ولكن يقتضي اجتناب التماهي في هذه الفكرة ، والتعذر من القول ، شأن بمض المشرعين اصحاب المذهب الألماني ، ان الحقوق

الوضعية لما كانت صنع الدولة أصبحت متماثلة واياها وممترجة بها لحداته لا يمكن وجود قاعدة حقوقية فوق ارادة الدولة . ففي هذه النظرية تعد الدولة « غاية بنفسها *une fin en soi* » اي ان الحقوق كلها تكون كلها منوطة بارادة ومصصلحة الدولة التي ينبغي ان تخضع امامها كل مصلحة غير مصلحتها وكل ارادة اخرى .

ينبغي الحذر من كل الحذر من هذه النظرية الخطرة التي لم تبق ، وبالإلاسف ، في ميدان النظريات البحث ، بل صارت بمصدراً لبعض اشكال الحكم المتضمنة اضطهاد الافراد من قبل الدولة والمتجلية باجلى مظهر في البلشفية .

ليست الدولة الغاية القصوى للتمدن . بل هي ليست سوى وسيلة لا يستغنى عنها في الآونة التي نحن فيها ، لتحقيق الحقوق . لذلك وجب ان تحاط بضمانات حقوقية ضرورية لوجودها . ولكن هذه الضمانات لا تكون مشروعة الا ضمن الحد الذي تكون فيه ضرورية . كما انها ينبغي ان لا تنسئنا ان الحقيقة الراهنة الاساسية ، من الوجهة الحقوقية واي وجهة اخرى ، ليست الدولة بل الفرد .

فالغاية التي يجب ان تسمى الدولة الى بلوغها ، هي اذن ايجاد نظام او اسلوب حرية يمكن فيه الفرد من التقدم والرقى بحسب طبيعته الخاصة لذلك فسنتقم درس مبادئ الحقوق العامة الشاملة ببحث الحريات العامة .

الفصل الاول

تعريف الحريات العامة وتاريخها

ان الفكرة القائلة بان للفرد حقوقاً ازاء الدولة هي من اسس الحقوق العامة الحديثة . وربما كانت الحرية اعظم هذه الحقوق شأنًا .
لقد استعمل لفظ الحرية للدلالة على معان مختلفة : ففي الحقوق
يميز بين معنيين رئيسيين لهذا اللفظ :

الحريات السياسية والحريات العامة

فبالحرية العامة يقصد اشتراك الافراد بالحكم ، من تشريع
وادارة ، وقضاء في الدولة ؛ والصفتان المميزتان الرئيسيتان للحرية
السياسية هما حق الاقتراع *droit de vote* وحق الفرد بان يكون
منتخباً (*éligibilité*) للوظائف التمثيلية . ويدخل بحث الحرية
السياسية في درس الحقوق الانسانية .

اما الحرية العامة فهي حق الافراد بممارسة فعاليتهم خارج النطاق
الخاص لفعالية الدولة ، ومن دون ان يقيدوا في ذلك او تعرقل
فعاليتهم من قبل الدولة . والمظاهر الرئيسة للحريات العامة هي :
الحرية الفردية بمعناها الحقيقي الخاص او حق الفرد ان لا يوقف
او يحبس الا بوجود ضمانات قانونية وحرية الضمير او الاعتقاد
liberté de conscience وحرية التعليم ، والاجتماع ، وحرية تأليف

الجماعات ، وحرية الصحافة وحرمة المسكن *inviolabilité de domicile* .
ان حرية الانسان مضمونة ومصونة من قبل الدولة نفسها .
ضمن حد مما ونسبها تجاه الافراد . عرف للتاريخ عهداً كان الافراد
فيه يضطهد بعضهم بعضاً : (الرق ونظام النقابات) فالدولة هي
موجدة هذه الحرية الموسومة بالحرية المدنية *liberté civile* التي
لا يجوز فيها للفرد الاعتداء على حرية الاخرين . ولكن لا بد للدولة
لتأمين نظام احرية المدنية ، من ان تلجأ الى طرائق زجر واجبار قد
تصبح في يدها اداة اضطهاد فلا مندوحة اذن عن ان تكون الدولة
ايضاً مقيدة في عملها وفعاليتها بنظرية الحريات العامة .

لم يكن في العهد القديم ، قبل تكون الدولة مجال لقضية الحريات
العامة . فلم يكن يوجد شيء ذلك العهد سوى عوائل وقبائل
يغشأ بينها علائق حقوقية وكانت فكرة حماية الفرد لا تزال مفقودة .
بيد انه حدث في ذلك العهد تفريد او كيان فردي فعلي مالم يثبت
بالقانون ان ايد من قبل الحقوق على ان تكون المدينة *cité* التي
يمكن اعتبارها الشكل الاول للدولة . وعندئذ انحلت الجماعات العائلية
القديمية ، ونشأت حقوق الفرد . ولئن كان يعترف في العهد القديم
بالحرية المدنية ، اي ان كان الفرد منصوفاً عن اعتداء بقية الافراد فقد
اصاب الحرية العامة ظلمات جسيمة بمعنى انها لم تكن بصورة مجدية
من اعتداء الدولة ، لا ريب انها كانت تخرج من ذلك ، ولكنها بشكل

منحة من الدولة التي تستطيع استردادها متى شاءت . وهكذا كانت الدولة في العهد القديم ترى لنفسها الحق بإلغاء الديون ومصادرة اموال الافراد . ولئن كان نظام الجمهوري في روما يبدأ عهداً ملائماً للحرية ، فقد تميز آخر عهد الجمهورية بسلسلة من السيطرات (*dictatures*) العسكرية التي ادت الى اعمال ظلم واضطهاد كثيرة ، كالمصادرات ، وضروب النفي والتوقيف والاعدام الادارية (الكيفية) . بل ان الامبراطور في عهد الامبراطورية الرومانية يتصرف ، بحسب ارادته ورغبته ، بثروة رعيته وحياتهم وشرفهم فلم يكن تمت حقوق تجاه صاحب السيادة .

فزعزت الحريات الفردية للظهور من جديد في عهد النظام الاقطاعي . ولكن ظهورها لم يكن بالشكل الذي نعرفه الان ، اي بشكل مبدأ عام مقبول ومعتوف به من قبل الجميع . فالنظام الاقطاعي يتميز ، كما ميته فيما سبق ، بالملوك المقعد . وانموذج هذا الاسلوب عقد الاقطاع *contrat de fief* الذي يخطئ التابع بسيد الاقطاعي . فكانت المملطة تمارس في ذلك العهد بمقتضى عقد يبرم بين صاحب هذه المملطة والاشخاص الخاضعين اليه . ولما كانت الحرية منصوبة عنها في هذا العقد أصبحت لا تعتبر موجودة الا بين الاشخاص الذين كانوا طرفاً في العقد . وهكذا نشأت في القرن الثالث عشر الحريات البلدية *franchises municipales* التي كانت تمنح لمن صاحبة سكان البلدة او الناحية ممانسة بمض الحريات كحرية الشخص وحرية العائلة وحرية الملكية . ولكن هذه الحريات

كانت موضوع التعاقد بين سكان البلدة او الناحية والسيد الاقطاعي فلم يكن يحق لغير هؤلاء السكان من الافراد المطالبة بها . كما انه لم يكن يحق المطالبة بها حتى من قبل هؤلاء السكان تجاه سلطات اخرى غير السيد .

وهذا ما يسر عمل الملكية بعد ذلك . فالملكية كما رأينا سابقاً انتصرت للمدذ والنواحي وايدتها في نضالها ضد سلطة السيد الاقطاعي . ولكن هذه الحريات التي نالتها المدن بفضل تأييد الملكية رفضت الملكية بعدئذ الاعتراف بها . وكانت حجتها في هذا الرفض ان العقد الذي جرى بين المدين والسيد الاقطاعي لا يسري عليها لانها لم تكن طرفاً فيه . وهكذا قضت بصورة تدريجية على جميع الحريات التي اوجدتها الحقوق الاقطاعية . وافضي بها الامر الى وضع قاعدة مآلها ان ليس لاي قانون بشري ان يحدد سلطات او قدرة السلطات الملكية . ولكن هذه الحقوق الطبيعية ليست سوى القانون الالهي والمفسر الوحيد في الدرجة العليا للقانون الالهي هو الملك . لذلك كانت حرمة الحقوق الطبيعية من قبل الملك وجبة اخلاقية ودينية فقط . لا وجبة حقوقية . كما يقال ايضاً بوجوب حرمة القوانين الاساسية للملكة من قبل الملك . ولكن هذه القوانين لم تكن تفرض حرمة اي حرية عامة وهكذا لم يكن يوجد في نهاية نظام الحكم القديم في فرنسة اي حرية يمكن المطالبة بها تجاه الملك . فتاريخ الحريات الفردية في فرنسة يتبدأ اذن منذالمة . لا ينكر

ان فكرة الحريات العامة كانت موجودة في الحقوق الانكليزية . ولكن
فرنسة كما سنين ذلك هي التي اخذت من جديد هذه الفكرة
الانكليزية الاصل بعد التطورات التي طرأت عليها اثناء استقلال
المستعمرات الاميركية (الولايات المتحدة الاميركية) واكسبتها شكلها
المعروف المتفق عليه ، كما هو بارز في الاعلان الشهير لحقوق الانسان
والوطني .

(١) الحريات العامة في انكلترا يرجع منشأ الحريات العامة في انكلترا
الى القرون الوسطى وبمعكس ما حدث في فرنسا استمرت فيما يتعلق
بهذا الشأن ، الحقوق الاقطاعية في انكلترا متطورة تطوراً تدريجياً
وان ما يميز الحريات العامة الانكليزية هو صفتها العقدية فهي تبرز
بصورة عقد منعقد بين الملك والبرلمان . ومن ذلك يستتبع نتيجة اولى
هي ان هذه الحريات لا تعتمد فوق البرلمان الذي يحق له التنازل عنها
بل هي ليست مفروضة متحتمة الاعلى الملك . وللحريات الانكليزية
صفة ثانية وهي انها عرفية تقليدية *traditionnelle* اي انها ليست منشأة
بل معترف بانها موجودة . وما ذاك ابتداء بل تأييد واقرار لعرف
tradition قائم على قوة السوابق .

والصفة الثالثة للحريات الانكليزية هي الصفة القضائية اي انها
حقوق يمكن المطالبة بها لدى القضاء ، بل ان بعض الحريات الانكليزية
قد اعترف بها وايدت بقرارات المحاكم بفضل الالتجاء الى اقامة الدعاوي

وعن هذه الصفة القضائية تنتج الصفة الاستقرائية للجريات
الانكليزية وذلك بسبب النظام القضائي الذي لا يلائم كثيراً الفقراء
من الوطنيين . اذ ان الرسوم القضائية باهظة . فاحلاء السيل معلق
مثلاً على اداء كفالة مالية جسيمة .

اضف الى ما تقدم من الجريات الانكليزية في ذلك العهد كانت
محدودة ضيقة النطاق . فالجريات التي تسمى الان الجريات الكبيرة
كجزية تأليف الجمعيات وجزية الصحافة والحرية الدينية كانت حينئذ
مفقودة والحرية الرئيسية التي كان يطالب بها في ذلك الحق هي
الحرية الفردية اي حق الفرد بان لا يوقف بدون ضمانات قانونية . وبسبب
ذلك از الجريات الانكليزية نمت وارتقت بصورة قائمة على التجزية
والتدريج من دون سابق فكر ولا نظرية فلسفية بل بحسب مسيس
للحاجة اليها وكما اثبتت الظروف ضرورتها

(١٤) الجريات العامة في الدول المتحدة الاميركية لن الجريات الانكليزية
هي مصدر الجريات في الولايات المتحدة حيث ارتقت في هذا البلاد
الاخيرة ارتقاء اعظم من ارتقاها في انكلترة والدول المتحدة هي التي
اعلنت لأول مرة حرية الضمير والاعتقاد فقد صكان القسم الكبير
من مستعمرتي اميركا مؤلفاً من اقوام متشعبين الى مذاهب دينية منشقة
عن المذهب الديني الذي كان سائلاً اخرجتهم الاضطهادات الدينية
من ديارهم . وقد وصلوا اميركا مشبعين بروح تعصب لا يقل شدة

عن تعصب مخرجهم الا انهم لما كانوا متقسمين الى اديان مختلفة تجمعهم ذكرى اضطهاداتهم المتقابلة ، افضى بهم الامر الى وضع المبدأ للقاتل بانه لا يجوز اطلاق احد بسبب اعتقاداته الدينية . ولكن يجب ان لا نخذعنا ذلك . فلم تكن حرية الضمير او الاعتقاد كما نهدها الان بل انها كانت عبارة عن حق الفرد بان يختار دينه بصورة حرة لا حق استثناء الفرد عن ان يكون له دين

اضف الى ذلك ان هذه الحرية الدينية تأسست في الدول المتحدة الاميركية قبل استقلالها ، اي اثناء العهد الاستعماري ، وقد صارت البيئة منذ ذلك الحين صالحة ملائمة بشكل خاض لا زدهنار الحريات العامة ، ولا سيما ان المهاجرين كانوا من اهل المذهب التفريدي *individualistes* بصورة شديدة . ولما كانوا متفرقين في بلاد شاسعة واسعة مبتعدين في اكثر الاحيان بعضهم عن بعض ، كانوا يتمتعون بحرية كبيرة في اعمالهم ، ولم تستطع اي سلطة استبدادية ان تستقر عندهم

ومند ظهور الحرية الدينية اكتسبت الحريات صفة جديدة . وفي الحقيقة الراهنة ليست الحرية الدينية منبعثة عن الحقوق الانكليزية فليس لها اذن صفة عرقية تقليدية التي اي الصفة المميزة للحريات الانكليزية ، على اي اساس يقوم تأييد مشروعية الحرية الدينية ؟ لقد استنبطت هذا الحرية من اساس فلسفي ومن ملاحظة الانسان

وحرية المعنوية او الفكرية التي ليست الحريات الحقوقية منوى تتمتها في الميدان الاجتماعي لذلك لم تعد الصيغة الجديدة للحريات صيغة العقد ، ولم تعد الحريات العامة مطالباً بها بل صارت مؤيدة مجزوماً بها متفوقة على السلطات الموجودة

ولهذا السبب حينما استقلت المستعمرات الانكليزية ودعيت لسن دساتيرها ، وضعت الحريات العامة في مطلع هذه الدساتير بشكل اعلان الحقوق المتضمن تعداد مختلف حقوق الفرد تجاه حقوق الدولة لا ريب ان الصفة العقدية ما زالت باقية ولكنها اكتسبت شكلاً جديداً فقد صار لها صفة اتفاق اجتماعي او عقد اجتماعي منعقد لا بين البرلمان والملك ولا بين الشعب والحكومة ، بل بين الافراد انفسهم وقد كان هذا العقد عقد اجتماع او جمعية قائماً على اساس المساواة بين مختلف اعضاء الجمعية الدولية ومآل ذلك ان هذا العقد من الوجهة الحقوقية فرض او تصور محض سبق لنا نقده وبيان شططه

ما برحت الحريات العامة تزداد ارتقاء واتساعاً منذ ذلك الحين لانها خرجت من ميدان العرف والتقاليد كحرية الصحافة وحرية الاجتماع

ثم ان الحريات العامة الاميركية تحالف الحقوق العرفية التقليدية الانكليزية بما لها من صفة الحقوق المدونة وهذا ما يزيد حمايتها الحقوقية قوة وتأيداً . لانها لما كانت مقترنة بالدستور صارت محمية حماية

الدستور ، لا تجاه السلطة التنفيذية فقط ، بل تجاه البرلمان نفسه الذي هو ملزم بجريمة اعلان الحقوق ، وقد صار للقضاة في اميركا لا صلاحية الخؤول دون الحبس غير المشروع او الارادي (الكيفي) فقط بل الصلاحية بان يحكموا عند النظر باي دعوى كانت ما اذا كان القانون المستند اليه موافقاً ام مخالفاً للدستور واذا كان القانون غير دستوري جاز لهم ان يرفضوا اعماله لم يؤخذ في فرنسه بهذا النظام الذي يشكل بلا ريب وجه رجحان للحقوق الاميركية على الحقوق الافرانية

(٣) الحريات العامة في فرنسة ان مصدر نظرية الحريات العامة في فرنسه هو كمصدرها في اميركا ، التأمل والتفكير ولكنها لم تنشأ ، كما يتبادر للظن ، من نظريات كبار المفكرين كـ « مونتسكيو » و « روسو » بل انها اعلنت ، في الميادين الاقتصادية ، من قبل الاقتصاديين الافرانيين المعروفين بـ « فيزيوقراطيين *Physiocrates* » الذين كانوا يرون في الحرية الاقتصادية (حرية العمل ، والملكية ، والتجارة والمواصلات) المثال الاعلى لنظام انتاج وتوزيع الارزاق ، ثم ان الكتاب الدينيين ولا سيما كبار علماء الدين من البروتستانت ، كانوا يطالبون بحرية الفكر وحرية الدين وبحرية الصحافة التي تتبعها . وما زالت هذه الافكار تنتشر رويداً رويداً حتى دخلت في ذهن جمهور الناس ورسخت في ضمائرهم ، وحينئذ نشبت الثورة .

لا يجهل ان الثورة الافرنسية نشأت على أثر دعوة المجالس العامة *Etats généraux* التي لم تجتمع منذ سنة ١٦١٤ . فقد شعرت الملكية بالحاجة الى استفتاء او استشارة الامة ، بسبب الصعوبات الجسيمة ولا سيما المالية ، التي كانت تحيط بها ، وازدياد الاستياء الشعبي الذي لم يعد خافياً . ولما دعيت المجالس العامة انشأت كل منطقة انتخابية ما كان يسمى « دفاتر الشكاوي *Cahiers de doléances* » اي المظالم التي يجب على النائب المنتخب تقديمها للملك . وقد تضمنت دفاتر الشكاوي المطالبة بالحرية العامة الرئيسية ، وأشارت الى فكرة اعلان الحقوق ، على مثال اعلان الحقوق الاميركية .

وفي شهر تموز سنة ١٧٨٩ قام « لافاييت *Lafayette* » البطل الافرنسي للاستقلال الاميركي الذي كان يؤمله ماضيه لان يكون المعبر عن هذه النزعات ، بعرض مسألة الحريات العامة في المجلس الملتمس حيث قال : « كل انسان يولد حائزاً على حقوق غير قابلة للفراغ ولا للزوال بحكم ضرور الزمان ، على الحرية بجميع آرائه وافكاره ، والعناية بسعادته وحياته ، وحق الملكية ، والتصرف التام بشخصه وصناعته وجميع ممتلكاته ، ونشر افكاره بكل الوسائل الممكنة ، والسعي الى الحصول على رغد العيش ، ومقاومة الظلم او الاضطهاد ولا يمكن اخضاع احد الا الى قوانين وافق عليها هو او ممثلوه متقدم نشرها ومطبقة تطبيقاً قانونياً » .

لقد صادف اقتراح « لافافيت » رواجاً عظيماً وبالرغم من
بعض الاعتراضات المحدودة أقر من قبل المجلس بأكثرية قريبة من
الاجماع . وذلك هو الاعلان الشهير لحقوق الانسان والوطني (٢٦
تموز سنة ١٧٨٩)

بهذا الاعلان اعترف في فرنسا بالحريات العامة كحق طبيعي
فوق تأثير القانون والسلطة التنفيذية.

ان الاعلان لحقوق الانسان في الحقيقة صلة بالحرية السياسية
وبالحرية العامة بمنهاها الصحيح . وهكذا فهي تقر بعض مبادئ
دستورية محضة ، كمبدأ تفريق القوى ، وحق البرلمان بالموافقة على
الضريبة الخ . ولكن النصوص المتعلقة بالحرية بمنهاها الصحيح هي
اكثر عدداً من النصوص المتعلقة بالحريات السياسية ، وتلك هي الحال
ايضاً في الدساتير الاميركية . والامر الخطير البارز في هذه النصوص هو
التأييد لفكرة تفوق الحقوق الفردية على كل سلطة حتى على البرلمان
وعلى القانون نفسه .

لقد قوبل اعلان الحقوق بارتياح واستحسان عظيمين من لدن
انصار الثورة . ولكنه اثار لدى اخصام الثورة وبصورة خاصة لدى
الانكليز انتقاداً شديداً . وشدد النكير على طريقته القائمة على المبدأ
المجرد عن التجربة (*a priori*) التي يعارضها العلم السياسي التقليدي
المستمد من التجربة ، والعرف والعادات والتقاليد والمبنى على الحقيقة

الراهنه اكثر مما هو مبني على التأملات الفلسفية . وجرم تمجيد مبدأ الحرية باسم الاجبار اللازم للآزب لكل دولة مهما كانت ، وآتهم بانه اداة لافساد النظام الاجتماعي ، واداة للفوضى . وكذلك نعى عليه بعض كتاب القرن التاسع عشر مثل *Joseph de Maistre* و *Taine* تمثيله مظهرأ فضاولة رائعة خالين من اي تأثير عملي .

لا يسعنا الا الاعتراف بخلو اعلان الحقوق من تأثير عملي ، فهو من الوجهة الحقوقية له قيمة نظرية اكثر مما له قيمة حقوق وضعية . الا ان له مقابل ذلك من الوجهة التاريخية شأنأ عظيماً . فهو قد اكسب صيغة مدرسية لفكر كانت لا تزال غامضة مبهمه لدى الشعب وبرز بشكل ظاهري خارجي الافكار التي نشبت الثورة الافرنسية باسمها وفرضها لا على الاجيال التالية بل على البلاد الاجنية ايضاً . لان ما يكون طرافة الاعلان الافرنسي للحقوق هو شرعه المبادي ولا لفرنسة فقط بل للانسانية . كما انه لم يقتصر . كما انه لم يقتصر على وضع حقوق الوطني ، بل وضع حقوق الانسان ، مهما كانت جنسيته . وادخل في الحقوق العامة ما كان ادخله الرومانيون في الحقوق الخاصة ، اي فكرة عالمية الحقوق ، فكرة حقوق للناس (*droit des gens*) متفوقة على الشرائع الوضعية .

استمر نفوذ اعلان الحقوق في فرنسة بعد ظهوره بصورة محسوسة وبالامكان ذكر امثلة في الشريعة الافرنسية ، تكاد لا تحصى من القوانين

المستفدة بصورة مباشرة او غير مباشرة من اعلان حقوق الانسان .
واذا اقتصرنا على البحث في الدساتير القينا انها تتضمن كلها ، ما
عد الدستور الاخير الصادر سنة ١٨٧٥ فصلا فرديتين وتأمين الحريات العامة
دون اعلان حقوق الانسان باديء بداءة في مقدمة دستور سنة
١٧٩١ ، وفي سنة ١٧٩٣ من دستوران جديدان (لم ينفذا) : الاول
مشروع الدستور « الجيروندي » (نسبة الى حزب Girondin) الذي
كان قريباً من حيث الشبه ، من اعلان سنة ١٧٨٩ والثاني الدستور
« المونتانيارد - الجبلي » (نسبة الى حزب معروف بهذا الاسم) سنة
١٧٩٣ ان هذا الدستور الاخير قد جعل فكرة حقون الافراد تجاه
الدولة تتطور بعض التطور حيث اصبحت الحرية في منزلة ثانوية
وصارت المساواة العنصر السائد الاعلى . وقد رجح الحق الاجتماعي
على الحق الفردي وصار يقتضي على الدولة ، يعرف هذا الدستور
لا الامتناع عن الاعمال التي ترمي الى ازالة او انقاص الحريات فقط بل
فرض عليها ايضاً تجاه الافراد وجائب راهنة . فقد تحتم عليها ان تؤمن
لهم بعض الخدمات ، كالعليم والاسعاف
وقد جاء هذا الدستور بتجديد اخر هو الاهتمام لا بتعيين وتعداد
حقوق وحرريات الافراد فقط بل بالسعي ايضاً لايجاد ضمانات لها
ومؤيدات تجاة الدولة . اجل كان وضع سنة ١٧٨٩ مبدأ المقاومة المشروعة
للإضطهاد او الظلم ولكن الاضطهاد او الظلم *oppression* لم يعرف

حينئذ فـدستور سنة ١٧٩٣ يتضمن نظرية كاملة في مقاومة الاضطهاد
واسي في الاحوال التي تكون فيها مشروعة وفي الوسائط التي يمكن
الاتجاء اليها في هذا السبيل . لا ريب ان مقاومة الاضطهاد او الظلم
ليست وسيلة ناجعة لحماية الحق لانها تقابل الفعل الاستبدادي بمثله
فهي اذن عبارة عن تحويل الافراد احقاق حقهم بنفسهم تجاه الدولة .
والعدالة الفردية عكس الحقوق التي هي تنظيم العدالة الاجتماعية .
لذلك ليست مقاومة الاضطهاد او الظلم وسيلة جديدة لضمانات الحريات
العامة . ولكن بالرغم من ذلك كانت فكرة الضمانة موجودة .

اما دستور السنة الثالثة للجمهورية الذي سن على اثر شطط الثورة
وافراطها في عهد الهول « *Terreur* » وبقصد الحوؤل دون عودة
تلك الاعمال ، فقد احدث تبديلا من حيث الاتجاه في اعلان الحقوق
فبجانب حقوق الانسان التي هي الحرية ، والامن ، والمساواة والملكية
جاء هذا الدستور بتعداد واجباته التي هي بمثابة الكفة المعدلة لحقوقه .
ثم انه اجتنب ذكر حق العصيان او الثورة *droit à l'insurrection* بين
حقوق الانسان ، واعلن — بعكس ذلك — ان الانسان الصالح يجب ان
ينخضع الى القانون . ولكن هل يجب ان يكون القانون نفسه مطابقاً
للدستور ؟ لا ريب في ذلك . الا انه لم تؤمن ضمانة ما لهذه الوجبة
فتلك قضية امانة واخلاق عند الشارع ، لا قضية حقوق

ومن ناحية اخرى ظهر في هذا الدستور مبدأ جواز تعليق

الحريات العامة بصورة مؤقتة ومنبجث فيما بعد الحالات المختلفة التي يطبق هذا المبدأ

أحدث أيضاً دستور السنة الثامنة للجمهورية الذي سارت بمقتضاه قنصلية (*consulat*) بونابرت والامبراطورية النابولونية تأخراً جديداً في نظرية الحريات العامة . فبدلاً من ان تعلن هذه الحريات في مقدمة الدستور باعلان رسمي بارز يضمها خارج وفوق الدستور بمعناه الصحيح ، اكتفي بتعدادها في فصل خاص من الدستور وهذا ما يفيد انها ليست فوق السلطة التأسيسية نفسها . ثم انها من جهة اخرى حصرت في ادنى ما يمكن من عدد وحد . اذ لم ينبجث هذا الدستور الا في الحرية الفردية بمعناه الخاص متممة بحرية المقام .

لا ينكر ان دستور السنة الثامنة يتضمن ضرباً من نظرية دستورية القوانين يتبادر انها تمنح الافراد ضماناً جدياً : وهي ان الاصول التشريعية انشئت على مثال الاصول القضائية . فكل مشروع قانون ينظم من قبل الحكومة بمثابة مدعى ممثلة من قبل مجلس الشورى والشعب بمثابة مدعى عليه يمثل من قبل هيئة اخرى مسماة *Tribunat* . اما القاضي فهو المجلس التشريعي الذي يقترح (يصوت) على القانون : فاذا كان القانون غير دستوري ، نظر فيه مجلس الشيوخ المحافظ *sénat* *conservateur* بمثابة قاضى التمييز ، والادعاء بعدم الدستورية عائد للهيئة المعروفة بـ *Tribunat* « ضمن مدة العشرة ايام التي تلي نشر

القوانين من قبل رئيس الدولة .

كانت هذه الضمانة جديدة من الوجهة النظرية . ولكنها عملياً لم تنتج نتيجة ما . فلم يكن يسوغ للفرد ان يمارس ادعاء او طلب عدم دستورية القوانين . ومن جهة ثانية كان مجلس الشيوخ المحافظ مجلساً سياسياً اكثر مما كان هيئة قضائية . وكان دوماً مستعداً لقبول مخالفة الدستور ، بل عند الاقتضاء لتأييد هذه المخالفة ..

لم تتقدم الحريات العامة بعودة الملكية القديمة التقليدية سنة ١٨١٤م والرجوع الموقت الى الافكار التي كانت سائدة في نظام الحكم القديم . اجل ان لنظام الذي اعلن سنة ١٨١٤م والمعروف بـ « *charte* » يشكل دستوراً . وقد اعترف للفرد ببعض الحريات : كالحرية الفردية والحرية الدينية وحرية الصحافة ، وحرمة الملكية . ولكن هذا الدستور كان ممنوحاً *octroyée* من قبل الملك . فكانت السلطة التأسيسية اذن من حق الملك . ولم تكن الحريات العامة نتيجة ذلك الا منحة من الملك يمكنه استرجاعها متى شاء .

ولكن ان ظلت الحريات العامة نظرياً في توقف وثبوت ، فقد تقدمت في الحقيقة لدى الرأي العام . ولما كان لملك سلطة تنظيمية واسعة احرزها سنة ١٨١٤م ، ففكر باستعمالها ضد حرية الصحافة . فكان ذلك طليعة ثورة سنة ١٨٣٠م

يرجع سبب ثورة ١٨٣٠م من الوجهة الفعلية الى الحرص على

حماية الحريات . ويرجع قسط من الفضل بنشوبها الى « لا فاييت » صاحب الاعلان الشهير للحقوق سنة ١٧٨٩ بيد انه اثبت نص نظام سنة ١٨١٤ بحرفه تقريباً ولم يتضمن دستور سنة ١٨٣٠ الا شيئين جديدين : تأكيداً اشد واغوى من قبل حرية الصحافة ، وتحديداً للسلطة التنظيمية الممنوحة للملك . واجل تعديل حصل في هذا الدستور هو التعديل في مبدأ الدستور نفسه . وهكذا صار لا يحق للملك تعديله او تبديله بصورة احادية .

في سنة ١٨٤٨ نشأت الجمهورية للمرة الثانية في فرنسا . وكان يجب ان يكون ظهورها فاتحة تقدم جديد لنظرية الحريات العامة . ولكن واضي الدستور في ذلك الحين اهتموا قبل كل شيء بالحرية السياسية لان ثورة سنة ١٨٤٨ كانت ثورة الاقتراع (التصويت العام) الذي كان يعد كدواء لجميع الادياء . وكانوا لا يرون حاجة للاهتمام بالحريات العامة بعد تأسيس الاقتراع العام الذي يزيل بعرفهم كل اسباب الخبز والخوف عند الافراد .

غير ان في دستور ١٨٤٨ بالرغم من ذلك ، عدد من الحقوق الفردية معترف بها سابقة للحقوق للدولة والقوانين الوضعية . ومنفوقة عليها ، كتحريم العرق ، وكحق الفرد ان لا يوقف الا بصورة مطابقة للقانون ، وكحرية الدين ، وتألّف الجمعيات ، وحرية الصحافة ، والعمل والصناعة ، وحرية التعليم والمساواة بين الجميع في دخول الوظائف

العامّة وواجب الدولة بتدبير عمل للعاطلين من العمل واعانة البائسين
وبدستور سنة ١٨٥٢ حدث رجوع لمبادئ نظام الحكم النابوليوني.
اما الحريات العامّة التي اعترف بها هذا الدستور فهي : حرية الاديان
والحرية الفردية ، والمساواة امام القانون ، وحرمة الملكية . وقد
وضعت هذه الحريات بحماية مجلس الشيوخ كما كان ذلك في دستور
السنة الثامنة للجمهورية الا ان الامر الطريف الذي يسترعي
الانتباه في دستور ١٨٥٠ هو انه « يعترف ويقر ويؤمن (يضمن)
المبادئ الكبيرة المعلنّة سنة ١٧٨٩ » فهو بذلك يعترف اذن ، ان
اعلان الحقوق سنة ١٧٨٩ ما زال معمولاً به ، ويعتبره كمتفوق على جميع
الدساتير مهما كانت .

اما دستور سنة ١٨٧٥ الذي انشأ واضعوه كدستور موقت وضع
للمهيد الى رجوع شكل الحكم الملكي والذي غني فيه قبل كل شيء
بتأمين سير اعمال الحكومة العملي ، فلم يتضمن اي نص ولا مقدمة
ولا اعلان ، ولا فصل خاص بتعيين الحريات العامّة او حمايتها . فهل
يستنتج من ذلك ان الحريات العامّة زالت من الحقوق الافرانية ؟

كلا انها لم تزل وذلك لسببين : (١) اذا لم تكن الحريات
العامّة من الحقوق المدونة الا انه يمكن اعتبارها كحقوق عرفية
droit coutumier اقرتها في فرنسا تقاليد دامت مدة طويلة كافية
لاكتسابها قوة تفوق القانون الوضعي نفسه (٢) ان اعلان الحقوق

سنة ١٧٨٩ وضع موضع العمل سنة ١٨٥٢ ولئن كانت ثورة سنة ١٨٧٠ موجهة ضد دستور سنة ١٨٥٢ نفسه ، فهي لم تكن موجهة ضد اعلان الحقوق هذا . لقد انفي دستور سنة ١٨٥٢ ولكنه يمكن عد اعلان الحقوق سنة ١٧٨٩ كانه ما زال مرعياً . فهو ليس من الحقوق العرفية فقط ، بل من الحقوق المدونة ايضاً . ان ما يؤسف له هو ليس اغفال دستور سنة ١٨٧٥ انشاء اعلان للحقوق بل اهماله العناية بتأمين وضمان الحريات العامة بصورة ناجحة ، ولا سيما تجاه الشارع . فنظرية عدم دستورية القوانين الموجودة في بعض البلاد تعوزنا في فرنسه ولكن الحريات العامة قد دخلت في الحقوق العامة الافرنية وتمكنت فيها تمكناً عميقاً جعل هذه الحقوق تنتشر في البلاد الاجنية انتشاراً واسعاً

(٤) الحريات العامة في البلاد الاجنية انتشرت الحقوق الافرنية فيما يتعلق بالحريات العامة ، في البلاد الاجنية بطرائق مختلفة : (أ) بالطريقة الدستورية حيث تتضمن دساتير اجنية كثيرة تعداد حريات عامة مستمدة بصورة مباشرة تختلف درجتها من اعلانات الحقوق الافرنية ومن هذه الدساتير الدستور البلجيكي الصادر سنة ١٨٣١ ودستور ساردينيه الذي اصبح دستور مملكة ايطاليا ودستور بروسية سنة ١٨٥٠ ودستور اوتشترية سنة ١٨٦٧ والدستور الاسباني سنة ١٨٧٦ (ب) بطريقة التدخل السياسي . وذلك ان المبادئ المشروعة سنة ١٧٨٩ قد انتشرت

في الجامعة الدولية لحد أنه عند نشر دول جديدة كان يتعلق الاعتراف بها على تعهداتها باحترام الحريات العامة . هكذا كان شأن معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ : المتعلقة باستقلال رومانية ، وصربية ، والجبل الأسود . (ج) ثم ان بعض البلاد التي كانت قبل الحرب معاكسة لنظرية الحريات الفردية ، كروسيا وتركيا ، فسحت المجال لهذه الحريات

(٥) الحريات العامة في المانية ان بين البلاد دولة ما برحت ممنوعة عن قبول الفكر الرئيسية للحقوق العامة الاخرى بشأن الحريات العامة الا وهي المانية .

ان تيار الافكار الحرة الذي اجتاح اوزوبه باسرها تغفل ايضاً في المانية . وقد دون البرلمان الملمسم في « فرانكفورت » الحقوق الاساسية للشعب الالماني التي كانت ضرباً من اعلان الحقوق والتي استمد منها بصورة جزئية الدستور البروسي . الصادر سنة ١٨٥٠ .

ولكن ذلك لم يكن الا ترعة موقفة عرضية ، اذ لن اعلان حقوق سنة ١٨٤٨ لم يخل به قط . ولا سيما منذ سنة ١٨٧٠ . فقد حدثت حركة رجعية شديدة ضد الافكار الحرة ظهرت بن واحد بي في دستور الامبراطورية الالمانية سنة ١٨٧١ وفي نظريات كبار المشرعين . ليس للافراد ، يعرف اكرية المشرعين الالمان ، حقوق تجارة

الدولة ولم تمتح الحريات للأفراد من قبل الدولة إلا لاقتضاء نظام الدولة ذلك . وهي ممنوحة لمصلحة الدولة لا لمصلحة الأفراد . فقد توؤل اذن مصلحة للدولة الى الغاء هذه الحريات . وحينئذ يجب على الافراد ان يخضعوا الى ما يبرمه الدولة . ويضيف هؤلاء العلماء الى ذلك ان الحرية من حيث الفن الحقوقي لا يمكن ان تشكل حقاً ، لان كل حق يستلزم وجود اربع عناصر على الاقل : دثن ومدين وغرض او موضوع ومؤيد . فالحرية تتضمن بلا ريب دائئها هو الفرد ومدينها هو الدولة . ولكنها لا تتضمن غرضاً او موضوعاً . وقد يقال ان موضوعها امتناع الدولة عن اي عمل *abstention* فالامتناع شيء سلبى اي شيء غير موجود .

ان هذه النظريات فاسدة وخطرة . ولكنها بالرغم من ذلك احدثت ولا تزال تحدث تأثيراً محسوساً يؤسف له

(٦) الحريات العامة بعد الحرب العالمية تشككت بعد الحرب دول جديدة متعددة فنشأت حركة دستورية ملائمة لاتساع الحريات العامة وتأمينها . ولكن لا ينكر انه حدث بجانب هذه الحركة ، نزعة نحو تقهقر هذه الحريات في دول اخرى . فالمانية بقيت في موقفها . اجل لقد اعلن دستورها الصادر سنة ١٩١٩ حقوق الالمانيين الاساسية ولكنه اجيز تعليق ممارسة هذه الحقوق بصورة ارادية (كيفية) من قبل رئيس الدولة الذي قلد سلطة تنظيمية واسعة .

وهذا ما يحرم الافراد كل ضمانة فعلية . وفي دول اخرى حدثت حركة رجعية شديدة ضد الافكار الديمقراطية الحرة المنبعثة عن ثورة ١٧٨٩ . واشد مظاهر هذه الحركة النظام الفاشيستي والبلشفي .

لا ريب ان هذه الحركات المخالفة للديمقراطية قائمة على قسط من الحقيقة بمعنى ان الحرية تستلزم ، كي تتمكن من الظهور والممارسة ، شروطاً وصفات اجتماعية متلائمة واياها . فليس لبلاد ما ان تنزع الى نيل الحرية ان لم تكن حائزة على مؤسسات حقوقية سياسية وادارية ثابتة ابتلتها التجربة . ولكن البلاد التي تعتبر الدولة فيها ، من حيث المبدأ ، كالسيد المطلق والتي لا يستطيع فيها الافراد ان ينالوا من الحقوق الا ما ترضى الدولة بمنحهم اياه هي بلاد تعرض عن روح العدل وتضرب صفحاً عن كل تمدن صحيح

الفصل الثاني

النظام الحقوقي للحريات العامة

رأينا فيما سبق ان الحريات الضرورية تتميز بكون موضوعها امتناع الدولة عن معارضة ممارسة الافراد لهذه الحريات ولكن امتناع الدولة هذا لا يمكن ان يكون تاماً كلياً. فكل دولة ملزمة بتأمين لا جرمية الحريات الفردية فقط بل جرمية النظام العام ايضاً، بالامساك بالاسباب الشرطية (الشرطة الادارية والشرطة القضائية) فهذه الاسباب او الطرائق تشكل تجاوزاً على الحرية الفردية .

فلاجل تأمين ممارسة الافراد بحرياتهم ، يقتضي بلذ انشاء حد للصلاحيات الشرطية للدولة وممثليها .
هل استطاع وضع مبدأ عام يمكن سلفاً من تعيين قسط الشرطية وقسط الحرية ؟

كلا ، والحد الصريح الوحيد لا يمكن العثور عليه الا فيما عنيبه القانون الوضعي اي :

(١٦) القانون الاستثنائي او اعلان الحقوق (١٧) القوانين

العمادي .

واكن اذا كان يتمذر تعيين مبدأ عام ، فبالامكان على

الاقل تصنيف الحريات العامة بحسب مكانتها وخطورها . وهذا ما يؤدي الى بعض التشابه والتماثل بين الحريات المنتسبة الى فصيلة واحدة في النظام الحقوقي .

١ تصنيف الحريات العامة

لقد اقترحت انواع تصنيف متعددة للحريات العامة ، ويتراءى لنا ان افضل تصنيف هو ذلك الذي يعني بمدتين بوقت معا : (١) بالمصلحة الفردية التي ترمي الحريات العامة الى تحقيقها (٢) بالمصلحة العامة التي قد تلحق الحريات العامة بها ضرراً . فبالملامة بين هاتين الفكرتين نصل الى التصنيف الآتي :

الفصيلة الاولى : الحريات الرئيسية وهي الحرية الفردية بمعناها الخاص او الحرية المادية (الطبيعية) ، وحرية الذهاب والاياب وحرية الضمير والاعتقاد وحرية المقام .

ان هذا الحريات تتعلق بحياة الفرد الداخلية . لذلك يجب ان يكون ميدان فعالية الدولة في شأنها ، متحصر لحد ادنى ، لان لهذه الحريات مكانة عظمى لدى الفرد نفسه من دون ان يكون من شأنها التجاوز على النظام العام . فيقتضي على الدولة ان لا تتدخل الا في الاحوال الهامة الجليلة . كتدخلها لقمع الجرائم او لخدمة الصحة العامة

الفصلية الثانية : الحريات الثانوية في الحريات الداخلة في الفصلية الاولى

يعمل الانسان وحده . اما في الحريات الداخلة في الفصلية الثانية فيعمل متصلاً ببقية الافراد ، لمصلحة خاصة بحيث يتبع عن ذلك ان تدخل الدولة حينئذ مبرراً اذ يترتب عليها حماية اولئك الذين يتصل بهم الفرد بممارسته هذه الحريات وتختلف درجة تدخل الدولة بحسب الاحوال . فمن المهن ما هي خالية عن الضرر او الخطر في حين ان مهناً اخرى تمنح ممتنيتها سلطة واسعة وخطرة على مواطنيه اذا لم يكن خاضعاً الى قواعد تنظيمية مستمرة ، كهيئة الطب والحمامة . فيحق اذن للدولة ان تتطلب ممن يزاول هذه المهن بعض الضمانات وان تعتم عليه الخضوع الى قواعد معينة وذلك لمصلحة الافراد اكثر مما هو لمصلحة الدولة .

يدخل في هذه الفصلية من الحريات : (١) حرية المهن ، حرية العقود ، حرية التجارة والصناعة (٢) حرمة الملكية (٣) حرية التعليم .

الفصلية الثالثة : الحريات الكهالية ان تدخل الدولة بشأن هذه الحريات

يبرر اكثر من تدخلها بشأن بقية الحريات . تدخل في هذه الفصلية الحريات التي يعمل فيها الانسان لا منفرداً ولا متصلاً بفرداً وعدة افراد بل *collectivement* بصورة انه ينزع بعمله اما الى الحلول محل الدولة نفسها واما انى ما قد يجر على الدولة الخطر في استقلالها وامتيازاتها . انما مصلحة الدولة العليا تقتضي اتخاذها جميع التدابير اللازمة لبقائها . وهذه الحريات علاقة بممارسة الحقوق السياسية التي يثبتها متم لها لا يستغنى

عنه . لذلك أن كان يجب تأخير هذه الحريات للفرد . كان من الواجب أيضاً أن تتضمن أحياساً عظيمة السلطة الدولة . أما الحريات الداخلة في هذه القسيطة فهي حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات والمؤسسات .

٢ - تنظيم الحريات العامة

يمكن تأمل تنظيم الحريات العامة من أوجه متعددة : (١) يمكن اعتبارها من جهة هدفها . فهدفها هو للنظام العام . ولكن النظام العام نفسه يتضمن عدداً يكاد لا يحصى من الأهداف الثانوية : كالأمن ، والطمأنينة والصحة والاحلاق العامة الخ .

ومما هو بحكم القاعدة أن مختلف صلاحيات الدولة الشرطية معينة محددة من حيث أهدافها ولا يمكن ممارستها لغاية غير الغاية المعنية . وهذه القاعدة متكئة عظيمة من الوجبة الحقوقية . لأنها كانت أساساً لنظرية خطيرة للمعاهكم : ألا وهي نظرية تحويل أو إجادة الصلاحيات *détournement des pouvoirs* التي ينقض مجلس شورى الدولة بموجبها القرارات الانعازية المتخذة لغاية غير الغاية المعنية المقصودة .

(٢) يمكن اعتبار تنظيم الحريات العامة من جهة السلطات الصادرة عنها كالسلطات الإدارية أو القوة التشريعية أو الدستور .

والغائدة من هذا التمييز هي ان السلطة الادارية تحول الافراد ضمانات اقل من الضمانات التي تحوهم اياها القوة التشريعية . كما ان للسلطة الادارية من حيث طبيعتها اكثر نزوعاً الى الاستبداد وسوء الاستعمال واكثرها مقابل ذلك قابلة للمراقبة من قبل البرلمان نفسه من الوجهة السياسية ، ومن قبل القضاء الاداري من الوجهة الحقوقية . اما البرلمان فهو يؤمن للافراد ضمانات اكثر مما تؤمنها لهم السلطة الادارية ؛ ولكن لا مجال لاي مراجعة ضد الاعمال والقرارات الصادرة عنه — في فرنسا على الاقل — ولو خالف القواعد الموضوعية من قبل الدستور .

(٣) يمكن ايضاً اعتبار تنظيم الحريات العامة من جهة الاسلوب المستعمل في هذا التنظيم .

كيف تصنف الاساليب او الطرق المتنوعة المستعملة في تنظيم الحريات العامة .

لقد ميز العالم المشرع الكبير *Esmein* بين ثلاثة اساليب رئيسية :

- (١) اسلوب الاجازة *autorisation* هو الاسلوب الذي تؤول بمقتضاه حرية الفرد ، وتحرم الفعالية المعادلة لهذه الحرية من قبل القوانين والأنظمة . الا انه قد قبّح الحرية في بعض احوال خاصة ، باجازة خاصة : (٢) اسلوب الاعلان او التصريح *déclaration* لا يخلق للسلطة

بمقتضى هذا الأسلوب منع الفرد من ممارسة فعاليته. ولكنها تحتاج الى مراقبة ومراقبة هذه الفعالية. ولذلك اوجب هذا الأسلوب على الفرد اعلام السلطة سلفاً بالعمل الذي يود ممارسة حريته به. ولا يحق للسلطة العامة رد هذا التصريح بل يجب عليها ان تسلم صاحبه وصلاً به. (٣) اسلوب الحرية المحضة *liberté pure et simple* يحق للفرد في هذا الأسلوب ان يمارس فعاليته كما يشاء، ولكنه اذا اساء استعمال حريته، اي اذا ارتكب عملاً يضر بحقوق بقية الافراد او بحقوق الهيئة الاجتماعية، جاز تعقبه بصفته مسؤولاً جزائياً او حقوقياً.

ان نظرية ايسمن هذه صحيحة ولكنها ليست بكافية لان بين الاجازة والحرية اساليباً متوسطة اخرى غير اسلوب الاعلان او التصريح.

وفي الحقيقة ان كل الاعمال المتعلقة بممارسة الحريات العامة تدخل في نظامين او اسلوبين حقوقيين رئيسيين :

(١) الاسلوب الردعي *régime preventif* والاسلوب الشرطي *régime de police*

(٢) الاسلوب القضي او الزجري *régime repressif* والاسلوب الحقوق *régime de droit*

الاسلوب الردعي هو الاسلوب الذي تخضع ممارسة الحرية فيه الى اجازة سلطة عامة. ومآل ذلك فقدان الحرية بمعناها.

الصحيح . فليست الحرية في هذا الاسلوب حقاً للفرد بل تساعها بمقتضى من قبل السلطة العامة . كما انه ليس للاجازة بعد ان تمنح صفة قطعية بل هي دوما قابلة للانعاء . اضف الى ذلك ان الاسلوب الردعي قد يفضي الى تخريم الحرية المطلقة من دون مجال لأجازة .
كما حدث ذلك في عهد الامبراطورية الفرنسية الاولى بشأن نظام الصحافة .

ان الشكل الاكثر ذيوعاً للاسلوب الردعي هو الاجازة الاجبارية من قبل السلطة التنفيذية (اي الحكومة ، من رئيس الدولة والوزراء والسلطات الادارية) وقد تصدر هذه الاجازة من البرلمان كما هي الحال في فرنسا فيما يتعلق بالمؤسسات او الجمعيات الدينية (او من السلطة القضائية . ثم ان الاجازة قد تكون صرحة ، حينما يكون الفرد ملزماً بطلبها ، او ضمنية حينما تتج عن عمل الفرد من دون معارضة السلطة .
الاسلوب الردعي في اكثر الدول الحديثة ، استثنائي . بل القاعدة هي الاتخذ بالاسلوب القمعي ، الا انه لا يزال الاسلوب الردعي معمولاً به فيما يتعلق ببعض الحريات التي لها مكانة عظيمة جنسية او التي تعد كذلك . بيد انه لا يترك للحكم الاداري الارادي (الكيفي) بل انه قابل للتخفيف والتعديل بواسطة الضمانات المعطاة للأفراد :
(أ) تحديد حالات رفض الاجازة بين القانون سابقاً في بعض الاحوال الانساب التي ترفض من اجلها الاجازة . وهناك ما يجري في

فرنسه فيما يتعلق بمجموعات المباداة (المساعدة المتقابلة) *séjour mutuel* التي يشترط المصادقة عليها : ولكن لا يمكن رفض المصادقة عليها في جميع الأحوال : وقد كان لهذه القاعدة نتائج محدودة ، لأنها حالت دون خطر كان أسلوب الاجازة الارادية يفسح له المجال ، الا وهو رشو الموظفين الاداريين

(ب) أسلوب التعليق يجاز للأفراد في هذا الأسلوب بصورة ضمنية من قبل الادارة ممارسة حريتهم ، ولا يسوغ نزع هذه الاجازة ، الا انه في حالة سوء الاستعمال ، يجوز تعليق ممارسة هذه الحرية لاجل ما . وللمثال المتكامل لهذا الأسلوب هو التعليق والتعطيل في موضع المضحاه ويجب التحرز من المزج بين التعليق الاداري الذي هو طريقة من طرائق الأسلوب الردعي ، والتعليق القضائي او التأديبي الذي هو عبارة عن عقوبة والتي يدخل في الأسلوب القمعي .

(ج) أسلوب التحذير او الانذار *avertissement* هو الأسلوب الذي لا يجوز فيه تعليق او نزع الاجازة عند اولى سوء استعمال يرتكبه الافراد . بل يستهدف سوء الاستعمال في المرة الاولى الى تحذير او انذار من قبل السلطة . وبعد عدد معين من الانذارات يصار الى التعليق او الخطر

(د) أسلوب التعليل *motivation* ذلك هو اجل تخفيف للأسلوب المنعني لانه يمكن من مراقبة تحويل او إخلاء الصلاحية : ولما كان

يجب أن يمل قرار تعليق أو حظر أو رفض الإجازة كان باستطاعة القضاء الإداري أن يتحقق أنه اتخذ لغاية مشروعة . ولذلك يسمى مجلس الشورى في فرنسا إلى جعل أسلوب التعليل شاملاً كبدأ عام لجميع القرارات الإدارية مهما كان نوعها . لقد أخذ على هذه النزعة أن وجية تعليل السلطة العامة قراراتها وبنتيجة ذلك كشف الستار عن مقاصدها ؛ تشكل مصدر ضعف لهيتها . ليس هذا الزعم صحيحاً دوماً وفي الحقيقة ليس ذلك من المبادئ المرغوب بها دوماً في إدارة غير مؤسسية ومنظمة صورة متينة لأن لا يستحسن أن تبرز مواضع نقصها للعيان . أما في فرنسا ، حيث النظام الإداري متين يزيد أسلوب التعليل الهيبة الإدارية لأن الأفراد يطعمون بارتياح قراراً يستطيعون تقدير مشروعيته . وخير للإدارة أن تبين العلل والأسباب لقراراتها من أن تفسح مجالاً للنحو وازدياد الاستياء العام الذي قد يثيره تأويل أسبابها تأويلاً غير صحيح أو غير مخلص .

لأمر أنه يجب الأخذ بأسلوب التعليل بصورة لا معقولة . فلا يمكن أن يطلب من العمال العاملين الإداريين تعليل قراراتهم . ويقتضي أيضاً أن يكون التعليل موجزاً ودقيقاً ، فليكن التعليل بحثاً حقيقياً بل هو بيان مختصر موزع للهدف المقصود .

(هـ) أسلوب المراجعات *régime des recours* تشكل المراجعات الإدارية

(الرجائية *gracieux* ومراجعات سلسلة الرتب *recours hiérarchiques*)

والمراد بجماعة القضاة انهم ضمانه يمكن تطبيقها للأفراد تجاه سوء استعمال الادارة صلاحياتها الشرطية ومنبجث هذا للراجمات في
فصل الضمانات

الاسلوب القمعي او الزجري ان بفعلية الفرد ، في هذا الاسلوب ،
محرلة ولا يمكن حظرها ولكن سوء استعمالها يستوجب تطبيق
تقديرات او حقوق بلت فضلية ، تأديبية ، او جزائية ولاجل تعيين سوء
الاستعمال هذه يتقدم ان يراقب وترا بفعلية للأفراد بالزعم من كونها
بجيرة ، وليس يراد بالآلة والزجر ، يمكن انغام بالافراد ، منع بقائهم
اجازاً ، على التلقا بيبعض الانسجائب او المرابهم كالتصريح *déclaration*
او التسجيل ، ليس التصريح او التسجيل اجازة بل هو انباء او اعلام
يقدم للسلطة من قبل الفرد الذي يرغب بمعاونة جوية معينة كما يجري
فالمشكلة في فرنسا فيما يتعلق بنظام الجمعيات ، ورواجد ايضا التوقيع
(اي وجبة توقيع المقالات الصحفية او توقيع الصحيفة نفسها)
والكفالة المالية التي تقطع فيها الجرافيت او التوقيضات التي قد
تستحق بسبب استعمال الحرية ، وهناك الامتحانات او المسابقات اللازمة
لزاولة بعض الوظائف واليمين وجبة الخضوع الى مراقبة ما وتفتيش
معين (كما هي الحال في فرنسا فيما يتعلق بشروط العمل)

والمسؤولية التي يتعرض لها الافراد عند سوء استعمال الحريات
ثلاثة انواع : مسؤولية مدنية ، وجزائية ، وتأديبية

(أ) المسؤولية المدنية هي عبارة عن إعادة الحال أو بعض الماضي . .
أي أنه يصلو إلى ما قوتار بالحالة التي كان يجب أن تكون لو لم يهتك
الحق ، وهي المثل الأعلى للفسوق وليتم من التوجيه النظرية ، ولها أشكال
متعددة : التنفيذ الإجباري ، والأعادة ، وبالإبطال أو القسح ، وبإبطال
الطلب والإضرار ، والإلزام (*astreinte*) ، وإلزامية قرار المحكمة
ثم أن هذه الطوائف ، زيادة على صفتها الجزائية ، تفعل ولا بد
غير مباشر ، لأنه إذا علم الإنسان أن كل اعتداء على الحقوق لا بد أن
يقع أو يعاقب عليه ، صلو أقل ، فقلما على لوتكافة . .

ولكن هل يمكن القول أن المسؤولية المدنية كافية في جميع
الأمور ، لتأمين المصلحة العامة لجميع الحريات ؟ كلا ، لأنه يوجد
حالات تكون فيها هذه المسؤولية غير كافية ، والمثل النجاسة على
ذلك هو حرية الصحافة ، فمقالة النظم أو القبح ، الضحيفة ، ليست ، قلالة
لجميع ما يقع المقبولات . لا ريب أن للشخص هدفه في الصحافة ، فلهذا
طلب تعويض ، ولكن صاحب المقالة قد يكون مجبوراً ، لا اختياراً ، أن يكون
معقراً (علجوا عن النظم) ، اضف إلى ذلك أن التعويض المدني لا
لا يصلح بحق المسمى عليه ، الاعتداء على الشرف أو السمعة ، لا تلك
أيضاً أن الشخص هدف مقالة النظم أو القبح ، حق الجواب ، ولكن دعوى
هذه ، وهي كناية لا يراد بها ، بل لا يقوى به . .

(ب) المسؤولية الجزائية لما كانت المسؤولية المدنية ، غير كافية كما

بيننا شهرت فصيلة ثانية من الزواجر والعقوبات لسوء استعمال الخربات العامة وتلك هي العقوبات الجزائية . ليس للعقوبة فيما يتعلق بالماضي نتيجة ما ولا يمكن الا بصورة استثنائية من تلافي او اصلاح نتائج جرم ما . ولكنها تؤثر بشكل اخر . (١) تؤثر العقوبة بصفة تهديد او صفة منع غير مباشر ، بواسطة الخشية تحدثها لدى الافراد الذين تسول لهم أنفسهم ارتكاب الجرائم التي يجازى عليها بهذه العقوبة (٢) تساعد على منع تكرار ارتكاب جريمة في المستقبل وذلك اما باصلاح المجرم واما بمحرماته من الحق الذي ادى استعماله الى ارتكاب الجرم .

(ب) المسؤولية التأديبية قد تكون المسؤولية الجزائية نفسها غير كافية ايضاً . اجل انها تعاقب بصورة عامة جميع الافراد الذين يرتكبون جرائم معينة على السواء ، وتوجد مستوى من حسن الخلق والامانة بينهم ، ولكن مسؤولية بعض المهن تستلزم ، كما ينشأ ذلك ، مزايا اخلاق وامانة استثنائية ، ولهذا المهن مسؤولية خاصة تشبه المسؤولية الجزائية ولكنها اقل منها دقة . فالافعال المعاقب عليها ليست معينة سلفاً . وقواعد اصول المجازات الجزائية ليست دوماً مرعية بضبط ودقة . اذ لا يسري مثلاً مرور الزمان على الجرم ، ولا حكم القضية المقضية . ويمكن ضم او جمع *cumul* العقوبة التأديبية والعقوبة الجزائية . ثم ان العقوبات التأديبية تصيب الفرد لا بثروته بل بمسلكه المهني وهي : التأنيب والانذار ، وتعلق العمل والعزل الخ .

هل يجب التسليم بأن اشكال المسؤولية الثلاثة هذه تكفي لممارسة الحريات العامة ممارسة طليقة ؟

اجل يمكن التسليم بذلك مبدئياً وذلك هو الاسلوب الذي يشكل اساس الشرائع العظيمة الحديثة . ولكنه يوجد حالات تكون فيها غير كافية وذلك اما لان المجازاة واهية ، واما لانه يصعب تعيين المسؤول فلا بد حينئذ من فسح المجال للاسلوب الردعي او المنعي . كيف ينظم هذا الاسلوب المنعي ؟ ينحل منطقياً ان مهمة هذا الاسلوب يجب ان تكون محددة معينة في الدستور نفسه . لقد اعتبرت بعض الشعوب ، كالدول المتحدة الاميركية ان كل حكم دستوري يمنع الافراد حقاً صحيحاً قابلاً لان يحتج به لدى القضاء تجاه كل شخص آخر بل تجاه السلطة التشريعية نفسها . ولكن الاعلان الدستوري للحريات العامة في بلاد كثيرة اخرى لم يدعم بمؤيد حقوقي ما بل جل ماله قيمة سياسية محضة . قواعد الدستور لا تنحصر رعايتها حقوقياً على الشارع الذي يحق له وضع قواعد مخالفة لها ، ان لم يجز له تبديلها او تعديلها وقد اعتبر في فرنسا انه ليس بإمكان الدستور الغاء بعض القوانين السابقة المخالفة لاحكامه .

ان مصدر هذه النظرية الغربية بعض الغرابة هو استمرار ورسوخ نظرية قديمة لدى الهيئات السياسية الا فرنسية يعد القانون بمقتضاها ممثلاً للإرادة العامة

لقد سبقنا سابقاً (في القسم الثاني من هذا القسم) ان تمثيل القانون للارادة العامة غير صحيح في الحقيقة لانه في القانون لا يشكون سوى صنف البرلمان. والبرلمان متولد من الناخبين الذين لا يشكلون قط اكنوية الشعب كما انه لا يمثل جميع الناخبين بل قسماً منهم. وفي الامر الواقع لا يميز الحكم الادق منهم من البرلمان وكثيراً ما يتبرع على القوانين من قبل عدد قليل من النواب. فلا ندري كيف يكون هؤلاء نفر من النواب بمجوزة من المعجزات المبرهن عن ارادة عامة هي ليست موجودة.

ولكن هذه النظرية، بالرغم من انها فاسدة، لا تزال مستحوزة على الحقوق الاقوانسية الوضعية الحديثة، حيث القانون ذو حول وطول ولا مجال للاعتراض عليه. ثم انه ينبغي لشكل تنظيم اداري كي يكون صحيحاً ان يستمد مصدره من القانون، فالقانون هو الذي يعين الصلاحيات التي تقلدها السلطة التنفيذية ويحدد حدود اختصاصها.

٢ - تنوع الحريات العامة.

ليس تنظيم الحريات العامة ثابتاً لا يتغير، بل يتغير تنوعه (١) بحسب الازمنة (٢) بحسب الافراد الذين يسوي عليهم.

(١) بحسب الازمنة لا تخاف جميع البلا من اوقات عصيبة اوقات

ازمة وقلقل لا مندوحة في اثنائها عن توطيد صلاحيات وامتيازات

للسلطة العامة وبنتيجة ذلك تضيق، وتحدد بمعارضة الحريات العامة
وأعظم الأوقات العصيبة نشأنا أوقات الحرب، الحرب المدنية، والدخالية
والحرب الخارجية

نستشهد في هذه الأوقات بتبدل في تعيين السلطات الممثلة لتنظيم
معارضة الحريات العامة أو نقمعها، وحينئذ يهين الأسلوب الثماني (أو
نظام المشروعية) *régime de légalité* وتصبح السلطة التنفيذية محل
من رعاية القوانين التي يسنها البرلمان رعاية دقيقة، وكذلك تنزع وظيفة
قمع الجرائم من المحاكم المدنية ويهد بها إلى محاكم عسكرية أو إلى
محكم خاصة استثنائية.

ولكن كيف يمكن تعيين أو تحديد هذه الأوقات؟

يوجد البلويزان رئيسيات: أسلوب الأحكام العرفية الفرنسية
المعروفة بالفرنسية بـ «*état de siège*» حالة الحصار، والاسلوب
الانكليزي المعروف بـ «*lois d'inconstance*» وقوانين عدم الاستقرار
والاسلوب الافريقي يفيد وجود شرعية خاصة مستنوفة ومشورة
في الظروف العادية يتوقف وضعها موضع العمل على إعلان الحالة العرفية
حالة الحصار، الذي لا يتم إلا بمقتضى ويتبع عن الحالة العرفية:
«*لا يخلل السلطة العسكرية محل السلطة المدنية فيما يتعلق بحماية*
النظام العام» ٢٦، وضع عدد من القيود لمعارضة الحريات العامة كحماية
للمحافظة وحرية الاجتماع وحرمة المقام والملكية وحرية التجول

يوجد في فرنسا أنظمة استثنائية أقل شدة وقسوة من الحالة العرفية ولكنهم تتضمن أيضاً قيوداً للحريات العامة في حالة الوباء والسواف « مرض المواشي »

الاسلوب انكليزي هو عبارة عن سن قانون خاص من قبل البرلمان لكل حالة حرجية يحدد الوسائل والتدابير الخاصة التي يقتضي اتخاذها لحماية النظام العام . ان فائدة هذا الاسلوب هي امكان جعل النظام المقتضى اتخاذه متلائماً مع الضرورات والشرائط الخاصة للظروف التي يطبق فيها هذا النظام . الا ان له مقابل ذلك عجز : « أ » ان التدابير المقتضى اتخاذها هي دوماً تدابير مستعجلة ' خطر تعليقها على الاصول التشريعية التي قد تؤدي الى التأخير والاعتياق ، ان هذه التدابير يجب اتخاذها في ظروف يصعب في اكثر الاحيان المحافظة فيها على هدوء النفس ويتعذر تقدير ما يجب اتخاذه من التدابير بالضبط والدقة . بيد انه استطاع اجتناب هذا المخدور ، ضمن حد محدود ، باعداد مشاريع قانونية سلفاً يصار الى سنها وايرامها عند ما تقتضي الاحوال ذلك .

ولكن كلا من هذين الاسلوبين غير معمول به بصورة مطلقة تمنع الاخذ بالاسلوب الاخر منعاً باتاً بل يصار دوماً الى المزج والملاءمة بينهما . وهذا ما حصل في فرنسا سنة ١٩١٤ حيث عمد البرلمان الى (١) اعلان الحالة العرفية (٢) منح السلطة التنفيذية تفويضاً خاصاً لوضع

الأنظمة (القرارات التنظيمية) فيما هو خارج عن اختصاصها المادي
ولجعل نظام الحالة العرفية متلائم مع الظروف في تلك الاونة .

لقد انتقد اسلوب التفويض هذا من قبل بعض المشرعين الاقرانيين
الذين اخذوا عليه مخالفته للدستور وبصورة خاصة لمبدأ تفريق القوى
او السلطات . الا انه يقر ضمانات لا تنكر ، لانه منوط بقرار السلطة
التشريعية كما انه لا يمنع مراقبة السلطة التشريعية على التدابير الاستثنائية
المتخذة . وهكذا تخضع في فرنسا المراسيم او القرارات *décrets*
الصادرة بتفويض تشريعي الى مصادقة البرلمان عليها ضمن
مدة معينة .

وينبغي الاعتراف بأن الحالة العرفية والقوانين الموقفة ،
والتفويض التشريعي المعطى للسلطة التنفيذية تبدو احياناً في
اوقات الازمة ، غير كافية ، وانه يضطر الى تجاوز ذلك والى قدر او
إلانة حرمة الحقوق والمشروعية .

يبد انه لا بد من التسليم بأن التدابير المتخذة بهذا الشكل يجب
ان تكون استثنائية وان تكون مؤيدة وبررة فعلا . وهكذا يشتر
في فرنسا من هتك القانون بتقصيد وتعمد ، بل يكفي بتفسير لا تفسيراً
واسعاً شاملاً وهذا ما يعني عن الدخول في عدم المشروعية بمعناها الخاص
فالحالة العرفية تحجز تحريم اصدار الصحف وما يشابهها من المنشورات .
ولكنه ذهب الى اقصى من ذلك وشرعت المراقبة السابقة *censure préalable*

وقد كان ذلك نفسياً واسعاً للنص المقتضي وإعماله .

أما في المانية فالطريقة المتبعة هي طريقة ordonnances أوامر الضرورة

de nécessité . وتباين هذه الطريقة بحق السلطة التنفيذية ، في

أوقات الأزمات ، أن تتخذ التدابير التي هي من الاختصاص المبادئ

للسلطة التشريعية ، كتعليق أو تجديد أو إلغاء ممارسة الحريات العامة .

إن هذا الأسلوب يشبه طريقة التفويض التشريعي الأفرنسية ، ولكنه

يختلف عنها بالنقطة الآتية : وهي أن التفويض التشريعي متوقف على

قرار من البرلمان الذي يعين حدوداً ومدة في حين أن أوامر الضرورة

في المانية مجوزة من قبل الدستور نفسه وإن السلطة التنفيذية هي

ومجدها الحكم بتقدير الظروف والطرائق والأشكال التي تلجأ

بمقتضاها إلى هذه الأوامر . . .

الحدا والقيود الوحيد لهذه الصلاحية المعلقة للسلطة التنفيذية هو

وجوب المصادقة على التكاليف المالية الناتجة عن الأوامر المتخذة بهذه

الحال من قبل البرلمان في دورته الأولى التي تعقب اتخاذ تلك

التدابير .

ليس هذا الأسلوب من ابتداء الحقوق العامة الألمانية . بل إنه

وجد لأول مرة في النظام الدستوري الأفرنسي المعروف بـ *charte* ،

الصادر سنة ١٨١٤ والذي ألغى الحقوق العامة الأفرنسية بعد التجربة

عظيم الخطر .

تنوع أو اختلاف الحريات بحسب الأشخاص . لا بد لجميع الحقوق من أن تتنوع
وتختلف بحسب الأشخاص الذين يصر إلى اعمالها بحكمهم . وقد تتفاوت
درجة هذا التنوع أو الاختلاف بحسب طبيعة الحق نفسه ، وتختلف
فالحقوق الخاصة تمنح بصورة واسعة لجميع الافراد كما ان القيود التي تحاط
بها قليلة ضئيلة . اما الحقوق العامة فهي ، بعكس ذلك ، تمنح بشكل
اضيق من الاول ، كحق الاقتراع مثلاً ، لأنها تمارس لمصلحة المجموع
أكثر مما تمارس لمصلحة الفرد نفسه .

يقول بعض المتشرعين ، ومنهم الاستاذ « اليسون » ، إن الحريات
العامة لما كانت متولدة من الطبيعة الانسانية نفسها ، وجب الاعتراف
بها بحق الجميع . ان في هذا المبدأ قسطاً من الحقيقة . فكل فرد له الحق
ببعض الحرية الا انه يقتضي وتنوع اختلاف تنظيم الحريات العامة بحسب
جسامته الخطر الذي قد ينشأ عن فلان أو فلان من الافراد بحق
النظام العام .

يوجد اذن فيما يتعلق بالحريات العامة مصادر عدم مساواة بين
الافراد واولها واعظمها الصفة (الجنسية) الاجنبية التي تتضمن جواز طرد
صاحبها من قبل السلطة الادارية ، وعدداً من القيود لحريات الاجتماع
والصحافة والتعليم الخ . وثانيها الاهلية حيث يخضع القاصرون ايضاً الى
نظام خاص فيما يتعلق بحرية التعليم وحرية المهنة ، حتى ان قسماً كاملاً
من نظام العمل (*police du travail*) قد قصر بحته على حماية الاطفال

وثالثهما عدم الباقة *indignité* ، إذ أن الحكم ببعض العقوبات الشائنة يؤدي إلى منقوط بعض الحريات بحق المحكوم عليه ، كحرية التعليم ، كما أنها تفضي إلى عدم اهلية المحكوم عليه أن يكون صاحب جريدة ما . .

وقد تؤول بعض الاعتبارات السياسية المحنة إلى تقييد الحرية بحق الأشخاص . كنظام الجمعيات أو المؤسسات الدينية *congrégations religieuses* في فرنسا ، وكتحريم الإقامة في فرنسا على رؤساء الأسر المالكة الفرنسية القديمة .

الفصل الثالث

ضمانات الحريات العامة

ليس بكاف ان تكون الحرية معنة ومنظمة من قبل الدستور او من قبل القانون بل يجب لوجودها حقاً ان تكون مصونة تجاه كل سلطة عامة ، قضائية او ادارية .

ولكني تكون ضمانات ناجعة مجدية ، يقتضي ان تكون فردية ، اي ان تكون في حوزة الفرد نفسه الذي هتك حقه او مس باذني . اذ انه يوجد ضمانات إلّية (collectives) كذلك التي تنتج عن وجود وسير المجالس التمثيلية حيث يرض القواعد ، كملانية المحاورات البرلمانية ، موضوعة بقصد اعطاء ضمانات للأفراد . ولكن تلك ضمانات إلّية ، ونحن لا نغنى هنا الا بالضمانات الفردية .

الضمانات اربعة انواع :

(١) الضمانات الفعلية او المادية ، وهي حق مقاومة الظلم (injustice)

بالقوة واحقاق الانسان حقه بنفسه . وبديهي ان لا يمكن الاعتراف في الشرائع الحديثة بهذا الحق للأفراد الا بحيطه عظيمة ، لان الصفة المهيبة للحقوق هي فقدان العدالة الفردية .

(٢) الضمانات السياسية . هي الضمانات التي يستمدّها الافراد من

سير المجالس السياسية . وهي بصورة خاصة ، كما يتنا ، ضمانات

اللية . اذ ان المجالس السياسية قد انشئت لتحقيق المصالح العامة لا لتحقيق حق خاص او مصلحة فردية . الا انه يمكن استعمال بعض الاصول او الطرائق البرلمانية كالا سئلة ، والاستجوابات *interpellations* والمراءض لقضاء مصلحة فردية معينة . وقد اوجدت طريقة اخرى في عهد نظام الحكم الامبراطوري بتشكيل لجان في مجلس الشيوخ للحرية الفردية وللحرية الصحافة ، ولكن هذه الطريقة قد اخفقت . وفي بعض البلاد ، يعين قاض خاص لدى البرلمان مكلف ، بصورة خاصة ، الاشراف على حماية الحريات العامة .

(٣) الضمانات الطلنية او الرجائية *garanties gratuites* هي الضمانات الناشئة عن حق الافراد بالطلب من السلطة العامة ان تتخذ قراراً او تقف موقفاً ما . ولا يزال لها حتى الان في بعض البلاد كطانية شأن عظيم . اما في فرنسا فقد كان لها مكانة تاريخية نظيرة قول كنها أصبحت الان في منزلة ثانوية بسبب تنظيم الضمانات القضائية .

(٤) الضمانات القضائية هي الضمانات المنظمة امام محكمة حقيقية بما تتضمنه من ضمانات اصول المحاكمة والتي تؤدي الى قرارات قضائية وهي اعظم الضمانات واتجماً . ولتكنها حديثة المنشأ فمثل ان اعلنت الدولة منذ عهد قديم محاكم للحكيم في الخلافات بين الافراد ، فقد بقيت زمناً طويلاً ترفض قبول هذه المحاكم فيما له صلة بها . فقد كانت الدولة في روما تحقق حقها بنفسها . وفي القرون الوسطى لم يكن الافراد يجتمعون

بأي ضمانات قضائية تتجاوز سلطة الاسياد الاقطاعية . وفي عهد النظام الملكي كانت الملكية كصاحبة السيادة . فلم يكن يجوز استهدافها لأي وسيلة قهرية ، وبنتيجة ذلك لم يكن يسوغ تعقبها امام القضاء ما لم ترض بذلك . وما برحت هذه القاعدة موجودة حتى الآن في الحقوق العامة الانكليزية اما في فرنسا فقد زالت وانشئت محاكم ادارية تقوم بحسم الدعاوى بين الافراد والدولة . بيد انه لا يزال في فرنسا بعض مظاهر لفعالية الدولة تسمى اعمال الحكومة *actes de gouvernement* ولا تخضع للمراقبة القضائية . ثم ان الضمانات القضائية لا تكون تامة عندما يكون للدولة صلة بشأنها ، وذلك لفقدان أي طريقة من طرق التفيذ لادعام الدولة على تنفيذ القرارات القضائية ولان هذا التنفيذ اختياري فيما يتعلق بها . ولكن بالرغم من ان الضمانات القضائية ناقصة فهي الضمانات الوحيدة التي تمنح الافراد الحد الاعظم من الامن والطمأنينة في ممارسة الحريات العامة .

١ الضمانات الفعلية

تتألف الضمانات الفعلية من حق مقاومة السلطة للعامة . وينبغي ان لا يمزج بين المقاومة *résistance* والمعيان او الثورة *insurrection* فالثورة صفة الية *collectif* وسياسية . وهي عبارة عن اتحاد الافراد لقلب حكومة يعتبرونها غير مشروعة او خطيرة ، لاحلال حكومة اخرى محلها . اما المقاومة فهي ان يعارض الفرد الذي يعتبر نفسه متضرراً في

حقوقه من قبل السلطة العامة ، تنفيذ التدبير الذي اتخذ بحقه .
ينبغي ان يتأمل حق مقاومة السلطة العامة بتحفظ شديد . لا ريب
انه يجب على السلطة العامة ان لا تعمل اي عمل غير مشروع ، ولكن
مقاومة السلطة ليست سوى احقاق الفرد حقه بنفسه ، وهذا ما يناقض
رقي الحقوق . وما رقي الحقوق الا احلال العدالة الفردية . فمقاومة
السلطة هي بنفسها جريمة اضطراب وفوضى . لذلك يجب عند حدوث
عمل مخالف للقانون التساؤل عما اذا كانت مقاومة هذا العمل ، من وجهة
الحقوقية ، مخالفة للقانون ومصدراً لاضطراب اشد خطراً من العمل نفسه .
يقتضي التفريق بين شكلين من مقاومة السلطة : (١) المقاومة الاعتدائية
résistance agressive التي تقترن بالعنف والتي تقمع ويعاقب عليها
بشدّة عظيمة من قبل الحقوق ، وتوصف بالتمرد والعصيان *rébellion*
(٢) المقاومة السلبية *résistance passive* التي هي عبارة عن عدم
اشتراك الفرد شخصياً بتنفيذ العمل الاداري . لا يعاقب قانون الجزاء بصورة
عامة ، على هذا الشكل من المقاومة ، الا في حالات خاصة معينة
(كحالات هذا الشكل من المقاومة الصادرة من قبل المحلف *juré*
والشاهد ، والخير امام الحاكم) حيث يدعى الافراد الى مساعدة
السلطة العامة .

٢ - الضمانات السياسية

لا ينكر ان الضمانات السياسية مفيدة، ولكنها غير كافية لتأمين حرمة الحريات العامة. فهي لا تمكن الافراد من منع صدور قرار غير قانوني من قبل السلطة، وجل ما تحوّلهم اياه هو اظهارهم تفنيد هذا القرار وتخطئته بانتهاجهم خطة معاكسة عداائية. بل ان الافراد بممارستهم الحقوق السياسية يشتركون بعمل الدولة ويتدخلون بالشأن الاعمال العامة.

وقد اوجدت اكثر المؤسسات السياسية لا بقصد حرمة المصالح الخاصة، بل بقصد تحقيق المصالح العامة؛ وهي لا تمكن الا بصورة استثنائية من حماية المصلحة الفردية، بطريقة السؤال او الاستجواب ولكنه يوجد بين الحقوق السياسية حق يساعد مباشرة على حماية المصلحة الفردية، الا وهو حق الاستدعاء *droit de pétition* وقد ظهر هذا الحق لأول مرة في اعلان الحقوق الصادر سنة ١٦٨٨ في انكلترا وليس هذا الحق مظهراً بسيطاً للارادة العامة، كما يزعم المشرعون الالمانيون، ولا مظهراً نظرياً خيالياً محضاً لرغبة او امنية الفرد. بل هو طريقة مراجعة منظمة تنظيمياً دستورياً تنشئ صلة حقوقية بين صاحب الاستدعاء والهيئة السياسية الموجه اليها. ويتختم على المجلس الذي يرد عليه الاستدعاء ان يحيله للفحص من قبل لجنة خاصة يحق لها اما اقتراح قرار

واما احالة الاستدعاء الى الوزير ذي العلاقة وينشر تقرير لجنة الاستدعاءات او جواب الوزير بشكل رسمي خاص

لا مراء ان الضمانة الممنوحة للأفراد على هذه الصورة ليست عظيمة ، لان الهيئات السياسية حرة بالبت في الاستدعاءات كما تريد . لقد انشأ في مجلس الشيوخ ، في عهد الامبراطورية الاولى ومنذ السنة الثامنة للجمهورية ، لجان خاصة مكلفة الاشراف على تأمين جريمة الحرية الفردية وحرية الصحافة ، وكان يجب اخبار هذه اللجان المعنية اعضاءها من قبل مجلس الشيوخ نفسه بجميع التدابير والمقررات السياسية التي من شأنها التجاوز على هاتين الحريتين (كالتوقيف الإداري او غير القانوني وتعطيل الصحف الخ) . وكان لها الحق ان تقرر اتهام الوزير ذي العلاقة لمحاكمته امام المحكمة العليا . وفي الحقيقة الواقعة لم يمارس حق الاتهام هذا قط . الا ان تدخل اللجان قد افاد في كثير من الاحيان .

لا يد لئلا من ذكر مؤسسية في الحقوق العامة الاسوجية طريفة جداً ، وهي النيابة العامة القضائية لدى « الريكسداغ » *Riksdag* (البرلمان الاسوجي) فلدى هذا البرلمان نائب عام قضائي منتخب من قبل البرلمان ومعهود اليه بمراقبة السلطات التي قد تحمل الحريات العامة عرضة للخطر ، ولهذا النائب حق حضور جميع جلسات ومذاكرات الهيئات الإدارية او القضائية ، والاطلاع على جميع اعمال او قرارات المحاكم والدوائر الإدارية وتوجيه ملاحظاته لها واعلام الحكومة

والبرلمان ما يبدو له بشأنها . وهو قاض مستقل جداً يتدخل بصورة مفيدة ناجحة في حماية الحريات العامة

٣ الضمانات القضائية أو الرجائية

تؤمن هذه الضمانات بالمراجعة الإدارية، والمراجعة الإدارية هي عبارة عن طلب يوجه للإدارة بتعديل أو إبطال عمل صادر من موظف إداري . وبديهي أن المراجعة الإدارية لا تمنح الأفراد الضمانات التي ينالونها من مراجعة القضاء ، ولكنها بالرغم من ذلك ذات فائدة . لأنه ~~يمكن~~ يمكن اللجوء إليها ، أعمال لا تجوز فيها المراجعات القضائية أما بسبب طبيعتها كإعمال الحكومة *actes de gouvernement* وأما لأن العمل المتقدم صحيح حقوقياً بالرغم من أن الشخص ذا العلاقة يفعله غير صالح . وقد رأينا أن المراجعة الإدارية هي في أكثر الأحيان المقدمة التي لا يستغنى عنها للمراجعة القضائية إذ لا بد قبل إقامة الدعوى على الإدارة من أن يطلب منها أن تحكم بالتضيق بنفسها ، ولا يمكن مراجعة المحاكم إلا بعد صدور قرار الإدارة .

المراجعات الإدارية نوعان :

(١) المراجعة الطلنية والرجائية بمعناها الصحيح التي تقدم إلى السلطة

الإدارية فيما يتعلق بقرار صادر من قبلها . وتلك هي أقل المراجعات شأنًا وخطراً ، لأنه يندر أن يرجع الموظف برضائه عن قرار اتخذ

بنفسه . ولو كان هذا القرار مخالفاً للاصول القانونية . ولكنها
المراجعة الوحيدة تجاه السلطات الادارية العليا اي رئيس الدولة
والوزراء .

(٢) المراجعة بحسب سلسلة الرتب *recours hiérarchiques* هي

اعظم شأناً من الاولى وتقدم لا الى الموظف الذي ابرم العمل ، بل الى
الموظف الذي هو اعلى منه بحسب سلسلة الرتب ، اذ يطلب منه ان
يكون بمثابة قاض بالامر المراجع به . ومما لا ريب فيه ان الامر الاعلى
لا يتدخل بالامر تدخل محكمة حقيقية . الا انه حر بقراره ولا يمنعه
اي مانع من الغرور او عزة النفس عن اجابة الافراد الى طلبهم ،

لا تخضع هذه المراجعة الى اي قاعدة من القواعد التي تخضع
اليها المراجعة القضائية . ولا تتقيد بشكل من اشكال اصول المحاكمات
او مدة من مدتها ، ولا تنتج مفعولاً معلقاً (اي مانعاً للتنفيذ) بحق القرار
المراجع به ، ولا الامر الاعلى صلاحيات اوسع من صلاحيات المحكمة ،
فيحق له اما ابطال هذا القرار واما تأييده (تصديقه) واما تعديله .
وله ايضا ان لا يجيب على المراجعة . وفي هذه الحالة الاخيرة
يعد سكوته مدة اربعة اشهر بمثابة رد المراجعة . وذلك امر
ذو شأن لان قرار الرد قابل لان يكون موضوع دعوى امام
القضاء الادارى .

٤ الضمانات القضائية

الضمانات القضائية *garanties contentieuses* هي اعظم شأنًا من جميع الضمانات ، لانه يتقدم بها امام محكمة ملزمة بالحكم وباتخاذ قرار مستند الى الحقوق فقط .

وتمارس هذه الضمانات بطريقتين : طريقة الدعوى *action* وطريقة الرد او الدفع *exception* . تمارس الحريات بطريقة الدعوى حينما يتقدم ذو العلاقة الى القاضي طالبا منه ابطال العمل المخالف للاصول وبهذه الطريقة نظمت في انكلترة حماية الحريات الفردية ، وعلى هذا المنوال ايضا تجرى امام القضاء الاداري في فرنسا ، دعوى تجاوز الصلاحية *recours pour excès de pouvoir* فيما يتعلق بالاعمال الادارية .

وتمارس الحريات بطريقة الرد او الدفع حينما يطلب ذو العلاقة من القاضي ، بصدد دعوى ما ، عدم اعمال (تطبيق) عمل (قرار) ما بسبب صفته غير الاصولية . وذلك شأن الرأى الخاص بعدم الدستورية (في القوانين) *exception d'inconstitutionnalité* في الدول المتحدة الاميركية والرد الخاص بعدم القانونية (في القرارات) في فرنسا .

من المتعذر سرد جميع الضمانات القضائية الموجودة . فنكتفي بذكر ضمانتين من هذا النوع على سبيل المثال : حماية الحريات العامة في

انكلترة ، والرد الخاص بعدم القانونية في فرنسا .

(١) حماية الحريات العامة في انكلترة ترتكز الحقوق الانكليزية

على مبدأ وحدة الحقوق ووحدة القضاء ، اذ لا يوجد في انكلترة محاكم ادارية لها اختصاص عام فيما يتعلق بجميع قضايا الحقوق الادارية وجل ما هنالك بعض محاكم ادارية خاصة ينحصر اختصاصها بمسائل محدودة جداً . والقاعدة هي ان جميع الدعاوى داخلية في اختصاص المحاكم المدنية حيث يجوز محاكمة الموظفين كبقية الافراد . فاذا ارتكب الموظفون عملاً من شأنه الاعتداء على الحريات العامة ، حق للفرد تقديم الاستدعاء يؤدي اذا تبين صحته الى اصدار مذكرة (writ) من قبل القاضي يحظر فيها على الموظف اجراء عمل من الاعمال اضيف الى ذلك ان الفرد حر ايضاً ان يقيم على الموظف دعوى التعويض ليطالبه ببدل الضرر الذي اصابه .

ففي الحقوق الانكليزية لا يتمتع الموظفون اذن بالضمانات التي تحولهم اياها الحقوق الافرنسية التي تجعلهم عملياً غير مسئولين عما يقومون به من الاعمال في ممارستهم وظائفهم ، في جميع الحالات التي لم يرتكبوا فيها خطية فظيمة وانعجب ذلك ان الحقوق الانكليزية لا تقرا

مسؤولية الدولة . وما برحت القاعدة القائلة ان « الملك لا يستطيع ان

يفعل سوء » باقية حتى الان . فلا يمكن ارغام الملك على تحمل تبعات اعماله (او اعمال موظفيه) اذ ان المحاكم لا بد من طلب اجازته

لإقامة الدعوى عليه ، باستدعاء خاص يقدم الى النائب العام
(*attorney général*) . ولا تمنح هذه الإجازة إلا في احوال
محدودة جداً .

ان ما هو متبع في انكلترا ، بالموضوع الذي نحن بصدده يخالف
ما هو متبع في فرنسا . فالاصل في فرنسا مسؤولية الدولة ، وليست
مسؤولية الموظف الا بحكم الاستثناء . اما في انكلترا فالاصل مسؤولية
الموظف . الا انه منذ سنة ١٨٣٣ اضطر الى جعل الدعوى على
الموظفين خاضعة الى احكام يقصد منها منع اقامة دعوى الاغبات والنكابة
على الموظفين ومن هذه الاحكام سقوط حق اقامة الدعوى بمرور
الزمان مدة ستة اشهر ، ومسؤولية المدعي حينما يظهر غير محق في
دعواه الخ . . ويتمتع بعض الموظفين كمأموري التبليغ والتنفيذ
(*huissiers* او *constables*) او مأموري الصحة بحماية انجم واجدى
(٢) الرد الحياص بدم القانونية في فرنسية ترتكز الحقوق الادارية
الافرنسية على التفريق بين الموظفين الاداريين والموظفين القضائيين
(العدليين) . وبمقتضى هذه القاعدة لا يسوغ للمحاكم العدلية التدخل
في سير الشؤون الادارية . ولذلك احدثت محاكم خاصة اي المحاكم
الادارية للنظر في الدعاوى المتصلة بتنفيذ الخدمات العامة .
ولكن لهذه القاعدة استثناء خطيراً . وهو ان للمحاكم العدلية
حق تأييد الانظمة الادارية ، بعقوبات بمقتضى الفقرة (١٥) من المادة

١١ (٤٧١) من قانون الجزاء الافرنسي التي تعاقب على جميع المخالفات
للائظمة التي تضعها السلطة الادارية بصورة قانونية . وقد اعتبرت
السلطات القضائية ان لها الحق بمقتضى هذا النص ان ترفض تاييد
اللائظمة الموضوعة بصورة غير قانونية . فصار بإمكان الافراد المتعقبين
امام القضاء الجزائي من اجل مخالفة نظام اداري ان يذرعوا بالرد الخاص
بعدم القانونية

يبد ان هذه القاعدة غير مرعية الا لدى القضاء الجزائي . ولا يعمل
بها في القضاء المدني (الحقوقي) . فاذا عرض لمحكمة مدنية حقوقية
التنظر في اعمال (تطبيق) نظام اداري في دعوى ما ، واعترض على
صحة هذا النظام من الوجهة القانونية ، اقتضى رفع القضية الى مجلس
الشورى . ووجب على المحكمة تاجيل الحكم في الدعوى الى ما به مد
البت بقضية صحة النظام من الوجهة القانونية من قبل مجلس الشورى .
اضف الى ذلك ان الرد الخاص بعدم القانونية لا يؤدي الى ابطال
النظام غير القانوني . بل ان هذا النظام يبقى مرعياً معمولاً به . فليس
للمحكمة سوى رفض اعماله في الدعوى التي تنظر فيها

فهرست الكتاب

صفحة	
	مقدمة
٢	تعريف الحقوق
٤	تعريف الحقوق العامة
٨	تعريف الحقوق العامة الشاملة
٩	النظرية العامة للدولة
	القسم الاول
١٢	السيادة المكانية
١٤	الفصل الاول : فكرة السيادة المكانية
١٨	الدول المركبة القائمة على اساس المساواة
٢٢	الدول المركبة القائمة على غير المساواة ، جمعية الامم
	الفصل الثاني : تكون السيادة المكانية
٣٢	المبادئ المستنبطة من الحقوق الدولية العامة
٣٨	تطبيق هذه المبادئ في الحقوق العامة الداخلية
	الفصل الثالث : تحديد السيادة المكانية
٤٢	تحديد السيادة من جهة المكان
٤٥	تحديد السيادة من جهة الزمان
٤٧	فرض الفرضيات الرئيسية
٣٧	

صحيفة

٥٠

البحث عن المبادئ الحقوقية

الفصل الرابع : منشأ السيادة الافرنسية

السيادة الرومانية

٥٥

السيادة الافرنسية : الفارات البربرية

٦٢

تأسس الملكية الفرنجية

٦٥

مؤسسات الملكية الفرنجية ، النظام الاجتماعي

٦٨

النظام السياسي

٧٥

القسم الثاني

الجماعة القومية

٧٩

الفصل الاول : فكرة الجنسية

٨٢

نتائج الجنسية

٨٣

مصادر الجنسية

٨٦

علائق الجنسية بالمكان

٩٣

الفصل الثاني : تكون الجماعة القومية

٩٧

النظام العام للسكان

٩٨

توحيد الحقوق

١٠٢

الارادة القومية

١٠٦

وحدة المدينة

١١٣

الفصل الثالث : تنظيم الجماعة القومية

١١٩

نشوء النظام المدني

١٢٠

تقديم حياة النقابات

١٢٤

الطبقات المسيرة

١٢٨

حرمة العقائد الخاصة

١٣٣

الفصل الرابع : الاقطاعية الافرنسية

١٣٦

صحيفة

القوى الموجودة (المدن ، الملكية ، الكنيسة ، التشريعون ، المجالس) العامة البرلمان ، الجامعة ، الامبراطورية المقدسة ، الاراء والنظريات

١٤٨

النازعات الناتجة عن وجود هذه القوى

١٥٣

استنتاج

القسم الثالث :

١٥٥

السلطة العامة

١٥٨

الفصل الاول : فكرة السلطة العامة

١٥٩

السلطة العامة والقوة .

٢٦٤

السلطة العامة والمنفعة العامة

١٦٩

السلطة العامة والشخصية

١٧٤

السلطة العامة والحقوق العامة

١٧٩

الفصل الثاني : حقوق وامتيازات السلطة العامة

١٨١

صلاحية التسخير او المصادرة

١٨٥

صلاحية الابرار (الاعمال الحقوقية)

١٩٠

الصلاحية الضبطية

١٩٤

قوة الشرطة

١٩٦

الفصل الثالث : تنظيم السلطة العامة

٢٠٢

الاختصاص المكاني

٢٠٥

الاختصاص الفتي

٢٠٧

الاختصاص السياسي

٢١٠

الاختصاص الحقوقي

٢١٢

الفصل الرابع : الملكية الافرنية

٢١٣

القوى السياسية في عهد الملكية

٢١٧

النظام السياسي والاجتماعي : السلطة الملكية ، الاملاك الملكية

حاشية الملك ، ادارة الولايات ، الحركة اللامركزية النظام الاجتماعي

(طبقة الاكليروس ، طبقة الاشراف ، عامة الناس

صحيفة

٢٢٦

الاقنان ، الاوقاف)

٢٣١

خلاصة القول في الملكية الأفرسية

٢٣٣

القسم الرابع : الحريات العامة

٢٣٥

الفصل الاول : تعريف الحريات العامة وتاريخها

٢٣٩

الحريات العامة في انكلترا

٢٤٠

الحريات العامة في الدول المتحدة الاميركية

٢٤٢

الحريات العامة في فرنسا « اعلان حقوق الانسان »

٢٥٣

الحريات العامة في البلاد الاجنبية

٢٥٤

الحريات العامة في المانية

٢٥٥

الحريات العامة بعد الحرب العالمية

٢٥٧

الفصل الثاني : النظام الحقوقي للحريات العامة

٢٥٨

تعريف الحريات العامة

٢٦٠

تنظيم الحريات العامة

٢٦٢

الاسلوب الردعي وانواعه

٢٦٦

الاسلوب الزجري او القمعي

٢٧٠

تنوع الحريات العامة

٢٧١

تنوعها بحسب الازمنة : الاسلوب الافرنسي

٢٧٢

الاسلوب الانكليزي

٢٧٤

الطريقة الالمانية

٢٧٥

تنوعها بحسب الاشخاص

٢٧٧

الفصل الثالث : ضمانات الحريات العامة « الضمانات الفعلية ، السياسية ، الطلعية »

٢٧٧

القضائية »

٢٧٩

الضمانات الفعلية

٢٨٠

الضمانات السياسية

٢٨٣

الضمانات الطلعية او الرجائية

٢٨٥

الضمانات القضائية (في انكلترا وفرنسا)

جدول الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
<i>positive</i>	<i>poritive</i>	٢	٣
الافرنسية	لافرنسية	١	٩
<i>professionnels</i>	<i>prifoniannels</i>	١٢	٩
تستببط	نستببط	١٤	١٠
الفكرتين	الفكرتين	٤	١٣
الفضل الاول	الباب الاول	٥	١٤
البند الاول	الفصل الاول	١٤	١٤
<i>exclusif</i>	<i>exelusif</i>	١٥	١٤
البند الثاني	الفصل الثاني	١٥	١٤
البند الاول	الفصل الاول	١٦	١٤
البند الثاني	الفصل الثاني	١٦	١٦
جزء	نجزء	٩	١٦
<i>organisation</i>	<i>oryanisation</i>	١٧	١٧
المستقلة	المستقلة	٣	٢٠
القضية	القضية	١٨	٢١
تبقى	تبقى	١٤	٢٤
لئن	لان	٨	٣٢
كل مكان	اي مكان	١٨	٣٣
<i>constitutif de droit</i>	<i>coustitutif de droii</i>	١٠	٣٧
<i>effet</i>	<i>offet</i>	١٣	٣٧

ب

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
<i>déclarative</i>	<i>decladrative</i>	٢	٤١
ومتشعباً	ومتشعب	١٩	٥٠
برضاء	برضاء	٨	٥٣
تميزت الفول	التمدين الفولي	١٣	٥٧
مواليه	موالية	٦	٦٣
جديده	جديد	١	٦٥
متأخص	تتأخص	١٤	٦٦
<i>assemblées</i>	<i>ossemdlées</i>	٨	٦٧
المملك	المملك	١٣	٦٧
الا ان	والا ان	١٧	٦٩
بلغت الملكية الفرنسية منزلة	بلغت الملكية الفرنسية الى منزلة	١٦	٧٧
تكون الجماعة القومية	الجماعة القومية	٨	٨٢
مختلفين	مختلفين	٤	٨٧
عن ملاحظة	من ملاحظة	١٥	٩٨
جاري	جيزي	١٩	١٠٤
<i>stattuts</i>	<i>status</i>	١١	١٠٥
<i>paye</i>	<i>apye</i>	٨	١٠٧
لان هذه الارادة	لان الارادة	١٣	١٠٨
ان يرى في ذلك	ان يرى ذلك	٥	١١٠
والتي لا يمكن	والتي يمكن	٨	١١٠
يجلي	يجلا	٩	١١٠
القومية	الا قومية	١	١١٥
مخالفة لتشكل الحقوق	مخالفة	٤	١١٦
الفصل الثالث	الفصل الرابع	٥	١١٩

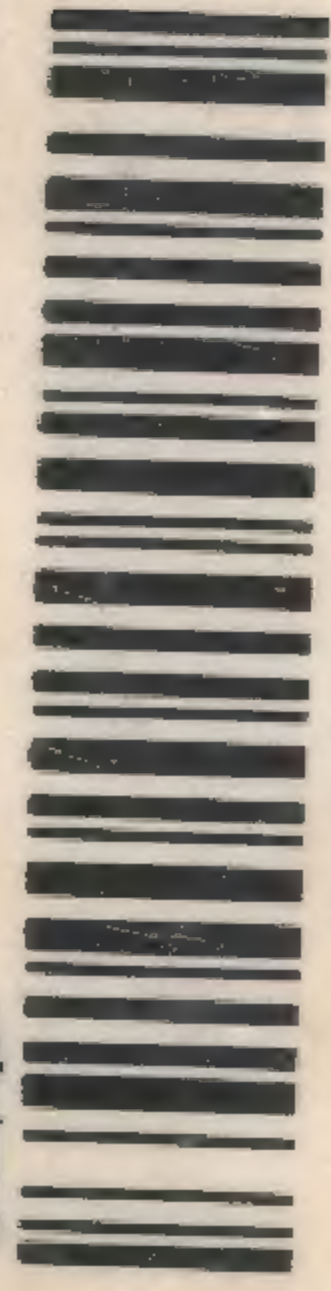
— ج —

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٥	١٧٠	ذلك من	ذلك بين
١٣٧	٦	تبعه اقطاعية	تباعه اقطاعية
١٤٢	٣	ceus	cens
١٤٣	١٩	métropolilion	métropolitain
١٤٥	٤	glossteurs	glossoteurs
١٦٣	٩	الى فرد	لا الى فرد
١٦٨	١٧	قواعد خاصة	قواعد الحقوق الخاصة
١٧١	٤	ففي الحالة الاولى	ففي الحالة الثانية
١٧٤	٦	النظرية السيادة	نظرية السيادة
١٧٥	١٦	ان لم	ان لم يكن قصد
١٧٦	١٥	خصت	خصت
١٧٩	٣	الرضع	الوضع
١٩٤	١٩	اللامه	اللازمة
١٩٥	١٥	عائده في	عائده الى
١٩٦	١	الفصل الرابع	الفصل الثالث
١٩٩	١	محزدا	محزدا
٢٠٢	٥	وعلى ذلك	وعن ذلك
٢٠٣	١٣	مقصودة	مقصودة
٢١١	١	لم يستقنى	لم يستقن
٢١٦	٤	remontrance	remontrances
٢١٩	١٥	منى تألف	مم تألف
٢٢٠	١٨	وتقيدها	وتقيدها
٢٢٣	١٣	تنقل	تنقل وظائفهم
٢٢٤	١	شرقي	شرقي

الصحيفة	السطر	الخطا	الصواب
٢٤٦	٢	adbgins	aubgins
٢٤٧	١٨	الشرقية	الشرقية
٢٣٠	١٤	جند	جند
٢٣٧	٧	يتصرف	كان يتصرف
٢٤١	١٧	اي	هي
٢٤٧	١٨	تجاء	تجاء
٢٤٩	٢	يطبق	يطبق فيها
٢٤٩	١٠	بمعناه	بمعناها
٢٥٤	١٧	ن واحد	بأن واحد
٢٥٨	١٥	منحصر	منحصرأ
٢٦٢	٤	تسلم	تسلم
٢٦٣	١٣	استثنائي	استثنائي
٢٦٤	٩	موضع	موضوع
٢٦٨	١٥	مرعبة	مرعية
٢٧١	٤	تمين	تمين
٢٧٥	١١	وتنوع اختلاف	تنوع واختلاف
٢٨٣	٨	تمكن	يمكن



Bibliotheca Alexandrina



0399210